المملكة المغربية
وزارة الثقافة
والشباب والرياضة
قطاع الثقافة

Royaume du Maroc
Ministère de la Culture de la Jeunesse et des Sports
Département de la Culture

أبحاث في الكتاب العربي المخطوط

تنسيق
عبد العزيز الساوري

2
الجزء الثاني

أبحاث

في الكتاب العربي المخطوط

تنسيق

عبد العزيز الساوري

الجزء الثاني

عنوان الكتاب: أبحاث في الكتاب العربي المخطوط

التصفيف: دار الحديث الكتانية – طنجة

الناشر: وزارة الثقافة والشباب والرياضة (قطاع الثقافة) – الرباط المملكة المغربية

الطباعة : مطبعـــة دار المنـــاهـــل Tél :+212 537 77 15 16
Email : contact.idam@minculture.gov.ma

رقم الإيداع القانوني: 2020MO2352

الرقم الدولي المعياري للكتب (ردمك): 1 -15 -692 -9920 -978

الفـهرس

المحور الثالث من نوادر المخطوطات..... 5

كتاب خلاصة النضّار وعقيلة الأفكار

شبيب بن محمد العطية..... 7

طُرَرٌ على ترجمة أبي بكر المُرادي وتِلميذِه أبي الحجَّاج السَّرَقُسْطِي

عبد الله التَّوْرَاتِي 27

بعض نوادر الكتب الشرقاوية المخطوطة المحفوظة بالخزانة الحسنية

عبد المجيد بوكاري 47

المحور الرابع قراءة في كتب مخطوطة.....99

تحقيق النص الحديثي المغربي «شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل» ؛ للحافظ محمد المنتصر بالله الكتاني نموذجا

حمزة بن علي الكتاني..... 101

مساهمة أحمد بابا التنبكتي في شرح مختصر خليل وإزالة اللبس عن بعض الشروح

حسن الصادقي 165

من الكنوز المخطوطة في القدس الشريف: مخطوط كتاب (المُلَخّص للمُتَحَفِّظين)

يوسف الأوزبكي 185

«الآيات المتلوة في الإنباء عن النبوّة وتوابعها المعلوّة»

رشيد العفاقي 201

المكانة العلمية للشيخ أبي زيد عبد الرّحمن الثعالبي (ت875هـ/ 1470م)

أمينة سليمة صاري 253

المحور الثالث

من نوادر المخطوطات

كتاب خلاصة النضّار وعقيلة الأفكار

(أثر جديد من آثار الحافظ أبي عبدالله ابن الأبار رحمه الله تعالى)

شبيب بن محمد العطية

باحث مهتم بالتراث المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

معلوم أن الحافظ المحدث الأديب الكاتب الشاعر المؤرخ محمد بن عبدالله بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن أحمد، المعروف بابن الأبار القضاعي البلنسي، نزيل تونس، قد قُتل بأمر المستنصر الحفصي مرشوقًا بالرماح، وأُخذت كتبه وتقاييده فأُحرقت في موضع قتله، وكانت خمسة وأربعين تأليفًا، وذلك في صبيحة يوم الثلاثاء 21 محرم سنة 658هـ بمقصورة المحتسب خارج باب ينتجمي[1].

كان هذا العمل الإجرامي سببًا في إتلاف مؤلفات ابن الأبار بحيث لم يبق منها إلا القليل مما نسخه بعض الآخذين عنه وسمعه منه قبل وفاته؛ ولهذا فإننا نفرح باكتشاف كتاب جديد له، كـ «خلاصة النضار»، وكيف لا نفرح، ومؤلفه كما قال ابن عبدالملك المراكشي[2]:

---

(1) «تراجم المؤلفين التونسيين» 21/1.

(2) «الذيل والتكملة» 281/4.

«آخر رجال الأندلس براعة وإتقانًا، وتوسعًا في المعارف وافتنانًا، محدثًا مكثرًا، ضابطًا عدلًا ثقة، ناقدًا يقظًا، ذاكرًا للتواريخ على تباين أغراضها، مستبحرًا في علوم اللسان: نحوًا ولغة وأدبًا، كاتبًا بليغًا، شاعرًا مُفْلقًا مجيدًا، عني بالتأليف وبَخَت فيه، وأعين عليه بوفور مادته وحسن التهدي إلى سلوك جادته، فصنف فيما كان ينتحله مصنفات برَّز في إجادتها، وأعجز عن الوفاء بشكر إفادتها».

نعم، ما أسعدنا بهذا العلق الأبَّاري الذي كانت تزدان به المكتبة الفكونية، وظهوره

جعل النفس تتوق إلى باقي كتبه، خصوصًا: «معجم أصحاب أبي عمر ابن عبد البر»، و«معجم أصحاب أبي عمرو المقرئ»، و«معجم أصحاب أبي علي الغساني»، و«معجم أصحاب أبي بكر ابن العربي»، و«معجم شيوخ أبي الحسين أحمد بن محمد ابن السراج»، و«معجم شيوخه»، نسأل الله تعالى أن يمُنّ بها علينا إنه هو السميع العليم.

وصف الكتاب

وصلنا الكتاب كاملًا ولله الحمد والمنة، وهو بخط أندلسي جميل، وقد كتب على طرته عنوان الكتاب هكذا: «خُلاصة النُضّار وعقيلة بنات الأفكار»، وأما في مقدمته، فقال:

«وسميته بكتاب «خُلاصَة النضار وعقيلة الأفكار».

ولا أدري، هل نُسخ في حياته، إذ جاء في الصفحة الأولى:

«قال الفقيه الأجل الكاتب الأديب البارع أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن الأبار عفا الله عنه بمنه وكرمه».

وعادةً ما يكون هذا الدعاء للأحياء.

ويقع الكتاب في 91 صفحة، ومسطرته 15 سطرًا، وقد أثرت الأرضة على بعض صفحاتها الأولى.

وقد كانت هذه الدرة الغالية في حوزة الشيخ محمد بن محمد بن عبد الكريم الفكون رحمه الله تعالى كما أثبتها بخطه على طرة الكتاب، وهي واضحة مع أن هناك من حاول طمسها، وأظنه مالك الكتاب بعده الذي ذكر اسمه تحت تملك الفكون.

وكتب الفكون في آخر الكتاب:

«الحمد لله، انتهت مطالعة هذا التأليف أوائل صفر الخير أحد شهور سنة 1246هـ، وكتبه أسير ذنبه وفقير ربه محمد بن عبدالكريم الفكون غفر له، آمين».

وقد مر بي عدد من تملكات هذا الشيخ، ومن عادته أنه يكتب اسمه محمد بن محمد بن عبدالكريم، ويختصر أحيانًا فيكتب محمد بن عبدالكريم، كما فعل في كتابنا هذا، وإنما ذكرت ذلك لكي لا يكون هناك إلتباس بينه وبين جده محمد ابن عبدالكريم الفكون، والد عبدالكريم المتوفى سنة 1073هـ.

وآل الفكون لهم عناية بالكتب قراءةً وتملكًا، وعندهم مكتبة نفيسة عامرة بالنوادر، بناها جدهم الأعلى الشيخ عبدالكريم الفكون رحمه الله تعالى، وهو الذي يقول في مكتبته الشهاب أحمد بن قاسم البوني في «الدرة المكنونة»:

وعنده الكتب بالآلاف والمجد تالدٌ بلا خلاف

قال الحافظ عبدالحي الكتاني رحمه الله تعالى بعد ذكره للبيت[1]:

«ثم زادها أحفاده كثرة بما اشتروه من مصر وتونس، وغيرهما.

وقد ذكر ابن عبد السلام الناصري في رحلته الصغرى، أنه لما دخل قسمطينة عام 1211هـ نزل ببيت الفاضل السيد محمد بن بدر الدين من ذرية الفكون، قال:

وله ولأسلافه خزانة كتب كبيرة مجلوبة من المشرق وغيره، وقفت عنده على «المعلم» للمازري، و«الإكمال» لعياض على مسلم، وعلى حواشي جده أبي يحيى الفكون على المدونة، وأوقفني على «الطالع السعيد»، و«الإمتاع بأحكام السماع» للأدفوي... قال: وبالجملة، فهذه البلدة ذات كتب سيّما ما بيد أولاد بدر الدين الفكون..

ولا زال حال أولاد الفكون كما ذكر إلى أن وصل الدور إلى خاتم المعتنين منهم بالكتب، وهو الشيخ حمودة بن الشيخ الفكون، فإنه كان فردًا من أفراد الزمان في جمع الكتب والبحث عن دواوين العلم. يقال: إنه

(1) «تاريخ المكتبات الإسلامية» ص326- 328.

جمع نحو الأربعة عشر ألف مجلد، كان لها فهارس وقيمون، وكان مرة يريد الحج فبلغه موت أحد البيارمه التونسيين، فترك الحج واشترى بالدراهم التي كان يريد أن يحج بها كتبه ورجع.

وحدثوني في قسمطينة أنه بلغ من حرصه في هذا الباب أنه كان يبعث في تكميل بعض الكتب بريدًا للحجاز ينادي في أيام الموسم على الكتب، ولما مات أصابت عين التفريق وجائحة الكتب كتبه العظيمة، ومكتبته الفخيمة، فتفرقت شذر مذر بكل عال ومنحدر، لجهل الأولاد، وبيعت بأبخس الأثمان، وجل كتب زاوية الهامل، وزاوية طولقة بسكرة، وكتب زاوية الشيخ الحسين بقسمطينة من كتبه رحمه الله».

وقد كانت هذه المكتبة تشتمل على غالب كتب الحافظ مرتضى الزبيدي، كما ذكر الكتاني، فقال[1]:

«ونشر التقويم الجزائري لعام 1331هـ: أن مكتبة الشيخ الفكون بقسمطينة جمعت غالب الكتب التي كانت على ملك مرتضى الحسيني».

موضوع الكتاب

هو كتاب أدب، جمع فيه مؤلفه وصايا الحكماء والعلماء، وأطلق لفصاحته العنان، فصاغه بأسلوبه، وسار فيه على خطى الثعالبي في كتابه «المُبْهِج»، وابن أبي الخصال في كتابه «المُنهج في معارضة المبهج»، فقال في مقدمته:

---

(1) «تاريخ المكتبات الإسلامية» ص280.

«وبعد، فإني رأيت أن أضع كتابًا في وصايا الحكماء والعلماء، إذ كانت المنفعة في ذلك عظيمة الجدوى، جامعة بين خيري الآخرة والأولى، راجيًا ثواب الله تعالى أن تكون تذكرةً لي إلى منهاج التقوى. وسميته بكتاب «خلاصة النضار وعقيلة الأفكار»؛ فإن كان قد سبقني لهذا المنزع الشريف، والمقصد العالي المنيف: الشيخ أبو منصور الثعالبي، وذو الوزارتين أبو عبد الله بن أبي الخصال، وكلاهما قد كرّ في ميدان الفصاحة وصال، فجاء طِرْفي مُصليًا لهما لا سابقًا، ومتأخرًا عنهما لا لاحقًا.

وعلمت أن المتصدي بعدهما لمعارضة ما سبقا إليه لا يشرب إلا من عينهما، ولا يضع قدمًا إلا على أرضهما».

وقد رتبه على أربعين بابًا، أذكرها تمامًا للفائدة، فقال رحمه الله تعالى:

«ورتبته على أربعين بابًا اطّرحت ما عدلها من الأبواب، مما توجبه الفكاهة الأدبية، وأثبتُّ ما تقتضيه الطريقة الوجوبية أو الندبية.

الباب الأول: في الله وتمجيده.

الباب الثاني: في النبي ﷺ، وشرف وجوده.

الباب الثالث: في القرآن وتعظيمه.

الباب الرابع: في ذكر العلم.

الباب الخامس: في العقل.

الباب السادس: في العبادات.

الباب السابع: في التوبة.

الباب الثامن: في الصبر والشكر.

الباب التاسع: في الإخلاص والتوكل.

الباب العاشر: في الحياء والأمانة.

الباب الحادي عشر: في المروءة.

الباب الثاني عشر: في التقوى.

الباب الثالث عشر: في الحسد.

الباب الرابع عشر: في الدنيا.

الباب الخامس عشر: في التكبر.

الباب السادس عشر: في النفس والهوى.

الباب السابع عشر: في القناعة والاقتصاد.

الباب الثامن عشر: في الغيبة والنميمة.

الباب التاسع عشر: في الصمت.

الباب الموفي عشرين: في الذنوب.

الباب الحادي والعشرون: في الغدر.

الباب الثاني والعشرون: في العدل وطيب غرسه.

الباب الثالث والعشرون: في الظلم وسوء عاقبته.

الباب الرابع والعشرون: في الملك الفاضل العادل.

الباب الخامس والعشرون: فيما ينبغي للملك أن يأتيه ويذره.

الباب السادس والعشرون: في تعظيم شأن الملوك.

الباب السابع والعشرون: في العزلة والانقطاع.

الباب الثامن والعشرون: في الأخوة والصحبة.

الباب التاسع والعشرون: في الغنى والفقر.

الباب الموفي ثلاثين: في الكرم والبخل.

الباب الحادي والثلاثون: في الصدق والكذب.

الباب الثاني والثلاثون: في الحرص والأمل.

الباب الثالث والثلاثون: في الرياء والسمعة.

الباب الرابع والثلاثون: في المزاحة والدعابة.

الباب الخامس والثلاثون: في العفو والتجاوز.

الباب السادس والثلاثون: في الشباب والشيب.

الباب السابع والثلاثون: في الزهد.

الباب الثامن والثلاثون: في المرض.

الباب التاسع والثلاثون: في الموت جعلنا الله على حذر منه.

الباب الموفي أربعين: في الدعاء».

مكان التأليف وتاريخه

وهذا الكتاب كتبه مؤلفه ببلنسية -أعادها الله دار إسلام بمنه وكرمه- قبل سقوطها بسنة تقريبًا، وبعد نكبة أنيشة بسنة تقريبًا، وهي التي قُتل فيها عدد كبير من العلماء، منهم: شيخه الحافظ الكبير أبو الربيع الكلاعي رحمه الله تعالى، الذي رثاه ابن الأبار في قصيدته الميمية، ومطلعها:

ألـمّا بأشلاء العُلا والمكارم تقدّ بأطراف القنا والصوارم

ولتذرف عيناك على رسالته التي رسمها بدمعه وأرسلها إلى صاحبه الأديب الكاتب القاضي ابن عميرة المخزومي الميورقي رحمه الله تعالى[1]:

«وفجعنا بالأوطان والأوطار، فإلام نداري بَرْحَ الألم، وحتّام نساري النجم في الظلم، جمع أوصاب ما له من انفضاض، ومضض اغتراب شذ عن ابن مُضاض[2] ..

كزعزع الريح صَكّ الدوح عاصفها فلم يَدَع من جنىً فيها ولا غُصُنِ
واهًا وآهًا يموت الصبر بينهما موت المحامد بين البخل والجبنِ

أين بلنسية ومغانيها، وأغاريد وُرْقِها وأغانيها، أين حُلى رُصافتها وجسرها، ومنزلًا عطائها ونصرها؟ أين أفياؤها تندى غضارة، وذكاؤها تبدو من خضارة؟ أين جداولها الطفّاحة وخمائلها؟ أين جنائنها النفّاحة وشمائلها؟ شدّ ما عطل من قلائد أزهارها نحرها، وخلعت شعشعانية

---

(1) «نفح الطيب» 497/4.

(2) يريد الحارث بن مضاض الجرهمي، وله قصيدة باكية في تفرق جرهم.

ضحاها بحيرتها وبحرها، فأين حيلة لا حيلة في صرفها مع صرف الزمان، وهل كانت حتى بانت إلا رونق الحق وبشاشة الإيمان..».

وبعد، فلك أن تتخيل تلك الأوقات الصعبة التي ألف فيها هذا الكتاب البديع، لتلاحظ الحزن في كتابته، ولتعلم أن العلماء تجود قرائحهم في أحلك الأوقات، والأمثلة كثيرة، منها هذا العالم الأريب الأديب الذي أنهى تأليف كتابه في سنة 635هـ، قال رحمه الله تعالى في خاتمة كتابه: «هنا انقضى الكلام بعون الله وتأييده، وذلك في صبيحة يوم الجمعة السادس عشر لشهر الله الأصم سنة خمس وثلاثين وستمئة بمدينة بلنسية حرسها الله، وإنه لمقتضب من الحكمة العقلية والشريعة النقلية في مدة من نحو شهرين، وما هو إلا مِذْنَبٌ ينساب إلى ذينك النهرين، وما اقتضبته إلا في أوقات مختطفة من يد الزمان، كثيرة الهرج قليلة الأمان، وعلى حين غفلة هُدُوّ العدو قصمه الله، وطَرْفي مُلاحظٌ لطِرفي، فما صدرته.. إلا عن بال سادر، وخاطر في هذا الميدان مخاطر، وما الطبع في كل حين بمنقاد، ولا الفهم في كل آونةٍ بوقَّاد، فنحن نناشد من تصفح كتابنا، أن لا يطيل عتابنا، وأن يلحظه بعين التجاوز والاغضاء، ويصون عن القدح فيه ترجمان الجنان الذي هو أشرف الأعضاء، ولعل الناظر بعين الانتقاد لو أخذ في أسلوب التأليف لارتقى مرتقًا صعبًا، ولم يسلك من طريق الإجادة شِعبًا، فما عقل المرء إلا في تأليف كلمه وتصنيف قلمه، والحمد لله على ما مَنّ به من آلائه وحكمه».

هل كتاب «خلاصة النضار» هو نفسه كتاب «إحضار المُرهِج في مضمار المُبهج»؟

ذكر ابن عبدالملك المراكشي رحمه الله تعالى كتابًا للمؤلف بعنوان «إحضار المرهج في مضمار المبهج» على نحو كتاب أبي منصور الثعالبي[1]، فهل هو كتابنا هذا؟

بعد مراجعة سريعة لكتاب «المُبهج» لأبي منصور تبين لي أن هناك توافق بين الكتابين، إذ المقصد واحد، والأبواب متشابهة، نعم، كتاب الثعالبي أكثر أبوابًا، ولكن هذا لا يضر، إذ بيَّن ابن الأبار في مقدمته أنه جَانَب ما فيه من فكاهة الأدباء، وذكره للأديبين: الثعالبي، وابن أبي الخصال، في مقدمته دليلٌ آخر، إذ لأبي عبدالله ابن أبي الخصال كتاب بعنوان «المنهج في معارضة المبهج» عارض به كتاب الثعالبي، ولهذا يغلب على ظني أن كتاب «خلاصة النضار» هو نفسه الذي ذكره ابن عبدالملك المراكشي بعنوان «إحضار المرهج في مضمار المبهج»، وغيّر عنوانه بعد أن استقر في تونس، ليدل على مضمونه.

وربما يكون قد ألف كتاب «إحضار المرهج» في تونس وتوسع فيه ليشمل جميع أبواب «المبهج»، فيكون «خلاصة النضار» كالإبرازة الأولى.

كلها احتمالات واردة، وإن كنت أميل إلى الاحتمال الأول، والله تعالى أعلم.

---

(1) «الذيل والتكملة» 282/4.

عناية أهل الأندلس بكتاب «المُبهج» لأبي منصور الثعالبي، ومقارنة بينه وبين «خُلاصة النُّضَّار»:

لقد كان موضوع مناهج التدريس، والكتب التي تُدرّس في الأندلس محل عناية عدد من العلماء، منهم العلامة خليل الخالدي رحمه الله تعالى، إذ يقول في رسالته إلى العلامة محب الدين الخطيب رحمه الله تعالى، والتي وصف فيها رحلته إلى الأندلس[1]:

«وظفرت بها[2] بشيء طال بحثي وتنقيبي عنه، وهو الطريقة التي كانت جارية ومستعملة عند علماء الأندلس في تعليم النحو والصرف واللغة والأدب، وما هي الكتب المتداولة فيما بينهم، والتي كانوا يقرؤونها ويدرسونها».

ثم ذكر عددًا من الكتب النفيسة التي كانت محل عناية العلماء والطلاب، ويضاف إليها كتاب «المبهج»[3]، إذ هو أحد الكتب الأدبية التي لاقت رواجًا في الأندلس، فقد كان يُقرأ ويدرّس ويُحَفَّظ ويُعلّق عليه ويُعارض به.

---

(1) «الشيخ الرحالة خليل الخالدي المقدسي» ص149.

(2) يعني مكتبة الأسكوريال.

(3) له عدة نسخ وطبعات، راجع كتاب «مؤلفات الثعالبي المطبوعة والمخطوطة والمفقودة والمنسوبة إليه ضِلة» ص99، ومقال جليل العطية «مؤلفات الثعالبي المطبوعة والمخطوطة والمفقودة والمنسوبة إليه ضِلة (ملحوظات واستدراك)»، مجلة معهد المخطوطات العربية، العدد 60، ج2، ص168.

وهو كتاب ألفه الثعالبي للأمير شمس المعالي، معتمدًا على حفظه وبلاغته، وقد بين ذلك في مقدمته، فقال:

«وبعد، فحضرة الأمير شمس المعالي أدام الله بقاءه هي الغاية القصوى من المجد المحصن، وسدرة المنتهى بين أهل الأرض والناس يبتغون الوسائل إليها، ويتنافسون في عز خدمتها وشرف الانتماء إلى جملتها، لا زالت بالخيرات مكنوفة، وبالبركات محفوفة.

ولما أراد هذا العبد أن يأوي إلى ظلها الممدود، ويتصل بكوكبها المسعود، أحب أن يخدمها بكتاب، يتكل فيه على خواطره، لا على دفاتره، وعلى معقوله لا على منقوله، وعلى فكره لا على ذكره، وأن يجلوه في معرض المبتدع المخترع، لا المبتذل المفترع، ويضمنه ألفاظًا من الفصول الكثيرة الفصوص، والأمثال القليلة الأمثال، التي لا تخلو قطعة منها من صنعة، ولا غرّة من درّة، فأذعن المراد سامعًا، وقال: أتيت طائعًا».

وقد اعتنى به الأدباء شرقًا وغربًا، حتى قيل: «من استظهر المبهج ابتهج»[1].

ولعلماء الأندلس عناية أكبر به، فعارضه جمع من أهل العلم، منهم:

---

(1) كُتبت هذه الكلمة تحت عنوان الكتاب في النسخة المحفوظة بمكتبة يني جامع، برقم: 1188.

1- أبو عبدالله محمد بن مسعود بن فرج ابن أبي الخصال الغافقي، ألف كتابًا بعنوان «المُنْهِج في معارضة المُبْهِج»[1].

2- أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم الحميري الكلاعي، ألف كتاب «الامتثال لمثال المبهج»[2].

3- أبو عبد الله محمد بن عبدالله ابن الأبار القضاعي، في كتابه الذي هو موضوع المقال: «خلاصة النضار وعقيلة الأفكار».

وعند المقارنة بين كتابي الثعالبي وابن الأبار، نلاحظ أن ابن الأبار في «خلاصة النضار» قد اقتصر على أربعين بابًا، وتوسع في كلامه على الأبواب أحيانًا، فلا يلتزم باختصارات الثعالبي، ومن الأمثلة على ذلك: باب العبادات، فالثعالبي اختصر كلامه، فقال:

«من صلى لله لم يصل ناره. والصلاة عنوان النعمة. ومفتاح الرحمة. وسمة العصمة. من حافظ على الصلوات حفظه الله من الآفات. زكاة المال في إيتاء الزكاة. الصدقة صداق الجنة. من صدّق بدين الله تصدق لوجه الله. إذا أظلك شهر رمضان فلتصم جوارحك من الذنوب كما يصوم فوك من المأكول والمشروب. وليكن ليلك للصلاة، ونهارك للصِلات. بشر وفد الله بفوائد الدارين. طوبى لمن كانت له حجة في كل حجة. حق على الله قضاء حاجة الحاج».

---

(1) ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته، ص473.

(2) نقله من خط الحافظ الكلاعي: الحافظ علي بن محمد الرعيني في برنامجه ص68.

أما ابن الأبار فجعل لكل عبادة فصلًا، وقسم الباب إلى خمسة فصول، في سبع صفحات: الصلاة، والصوم، والحج، والزكاة، والجهاد.

كما أنه لم يلتزم بترتيب كتاب «المبهج».

ولنختم هذه المقالة بباب من أبواب الكتاب يكون دليلًا على أسلوبه، وهو باب المروءة، جعلنا الله من أهلها، وجنبنا كل ما كان ضدها من لؤم الطباع وسيء الأخلاق.

قال أبو عبدالله ابن الأبار رحمه الله تعالى:

«الباب الحادي عشر: في المروءة

المروّة عزيزٌ سلطانها، قليل إمكانها، قريب من الصديق رضوانها.

عقد المروّة مبرم، وفعالها في كل نازلةٍ مُحكم، وصاحبها أميرٌ محكّم.

صاحب المروّة نمير ماء عطائه غير مُكَدّر، له كرم حاتم، وهمّة الإسكندر.

صاحب المروّة لكل أيّمٍ كافل، ولكل مكرمةٍ فاعل، وعلى رحمه متعطّف واصل، ولفاقتهم طهور غاسل.

صاحب المروّة فعله محمود، وظله ممدود.

صاحب المروّة بدر إحسانه شارق، لا يطرقه من أذى المن طارق.

صاحب المروّة يغدو بالإحسان ويروح، ولا يفوه بذكره فوهٌ ولا يبوح.

صاحب المروّة جياد مكارمه عِتَاق، ولها في حلبة الصافنات سباق، فإن راهقها من الإنفاق، وتكبّر على أهل الفاقة والإملاق، ﴿فطفق مسحًا بالسوق والأعناق﴾».

هذا ما تيسر، والحمد لله رب العالمين.

نماذج من كتاب

خلاصة النضار وعقيلة الأفكار

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا

قال الفقيه الأجل الكاتب
الأديب البارع أبو عبد الله
محمد بن عبد الله بن زاكور عفا الله
عنه بمنه وكرمه

الحمد لله الذي جعل العرفان سماء يفتخر به ونورا
ومنها يفتخر به كان له في الكتاب مشهورا
وفيه [illegible] من آيات [illegible]
[illegible] عجبا وصرع لهم بشواهد تبهرهم ونقاصل
[illegible] لكل شيء وإن كان معنكم الرحمة عزيزا
على سيدنا محمد نبيه الكريم ورسوله الرؤوف
[illegible] إلى سبيل ربه والجاهلية قد شمخت أنوفا
[illegible] المنهل [illegible] حول العلم المنهل
[illegible] من آياتها والفخر بآياتها مراكب

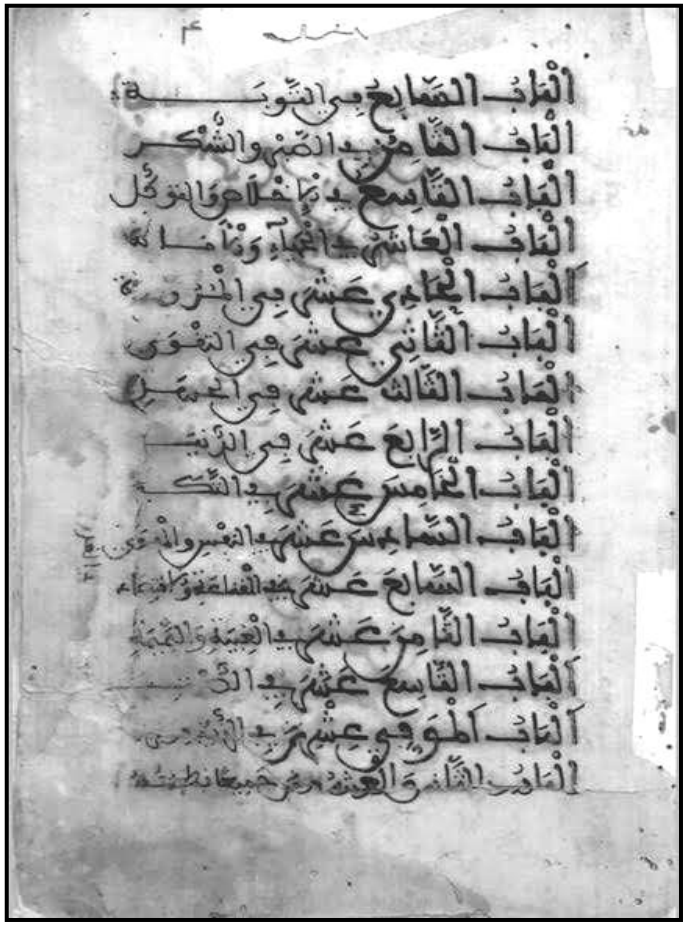

٤

الباب السابع في التوبة
الباب الثامن في الصبر والشكر
الباب التاسع في الإخلاص والتوكل
الباب العاشر في الجهاد وما له
الباب الحادي عشر في المنزل
الباب الثاني عشر في التقوى
الباب الثالث عشر في الحمل
الباب الرابع عشر في الزينة
الباب الخامس عشر في الكسب
الباب السادس عشر في التفسير والتقوى
الباب السابع عشر في الفضائل والدعاء
الباب الثامن عشر في الغيبة والنميمة
الباب التاسع عشر في الذ[illegible]
الباب الموفي عشرين في [illegible]
الباب الثاني والعشرون [illegible]

يا من يجيب المضطر إذا دعاه ويسر له
كل يسير مسعاه ارفع دعوتي إلى أجل إجابة
واجعلها مقبولة لديك مستجابة بمنه

هذا آخر الكلام بعون الله

وتأييده وتمت بحمد الله يوم الجمعة السابع
عشر لشهر الله رجب سنة خمس وثلاثين
وسبعمائة بمدينة تلمسان حرسها الله وإنه
لمنتخب من الحكمة العقلية والشريعة النقلية
من نحو شهرين وما مر إلا مرتبا بسبب
إلى تبيين التشريف وما اقتضبته إلا بوفاء
تمتكفه من تبر الزمان كثيرة المعرض قليلة
المان وعلى حين غفلة من مرور العمر فعصمه
الله وكفى ملاحظة لكم من ما صدر منه
إلى عز بلا ملام وقاكم بنعمة من الهجران عاكم
وما المنع في كل حين مقامه وما الفتح في كل

اصبروا وصابروا الله قراءة على الصبر ورجاء
وذلك أنه لم يفتهم على السكون حتى قال أعلم أو أمر
ثم أخبر الشفقة والرحمة فقال لقوم اعتذر عن
جهلهم فقال إنهم لا يعلمون

الباب الثالث

في القرآن

القرآن نور وقرآن كتاب الله تجده ثمانين نوع
الحجج فرقانا عربيا غير ذي عوج مع أنه كتاب يتلى
عليكم بالغدو إلا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون القرآن
نور يفرق بين الحق والباطل أنزله الله من عنده
بتبارك الذي أنزل الفرقان على عبده كلام الله
خارج عن الخلق والقلم ولهذا سمع المعجزة
من النبي صلى الله عليه وسلم إن الله يأمر بالعدل
والإحسان وإيتاء ذي القربى إن الله لا يستحيي أن يضرب
مثلا وإن أسفله لمغدق وإن أعلاه لمثمر ما يبدل
القول لدي وما أنا بظلام للعبيد ذكر أبو بشر أن أعرابيا سمع رجلا

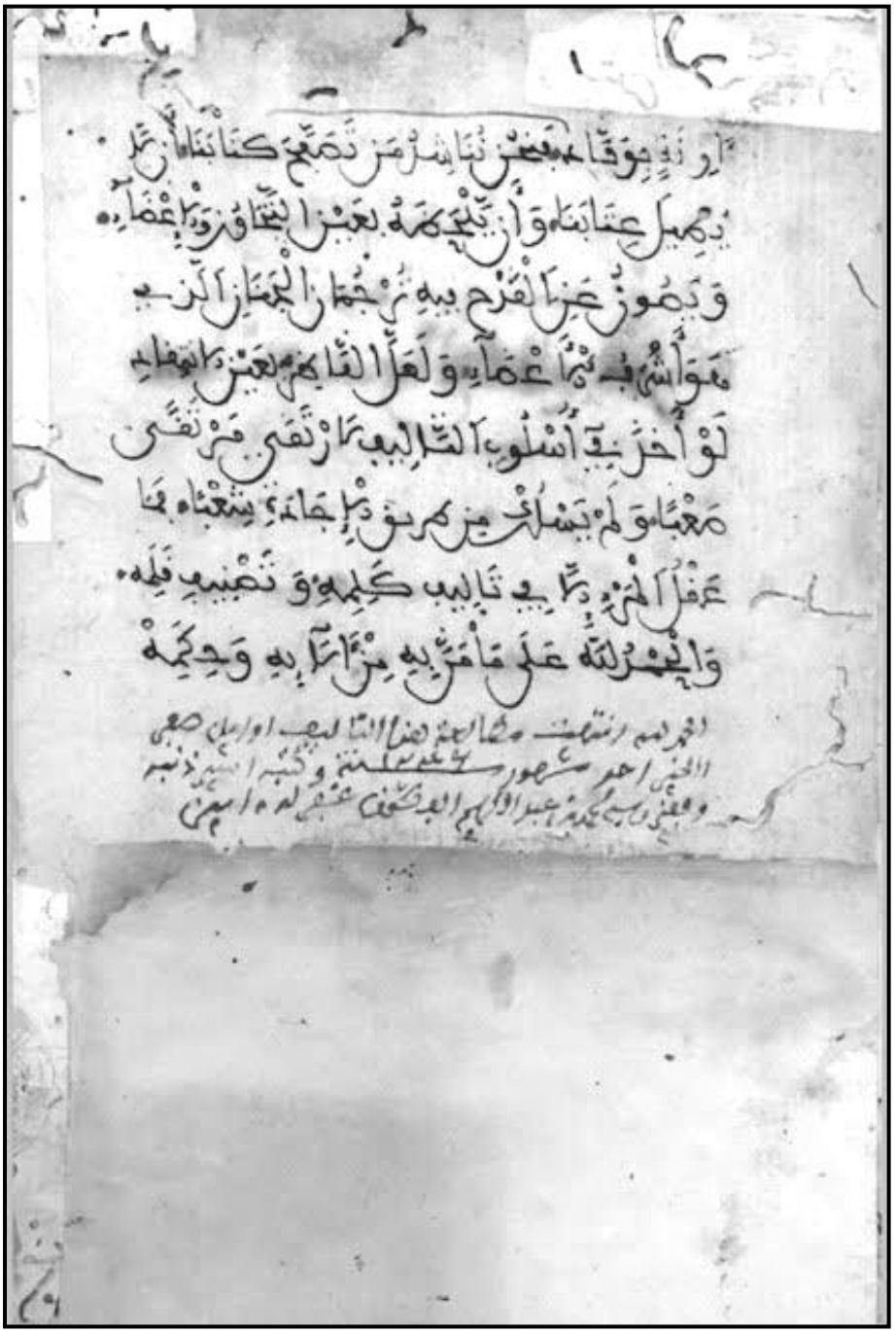

١

أو نفي موقاه بعض تنابذ من تصفح كتابنا أن يميل عتابنا وأن يلحقه بعين التجاوز وإغماضه
ويصون عن القدح فيه ثم جمال الجمال الذي
هو أشرف به ثم إغماضه ولعل القائل بعين الاتفاق
لو أخذ في أسلوب التأليف ما زنقى من تقصى
معنا ولم يتسلق من مرتقى إجادة يشفيه ما
عقل المرء في تأليف كلمه وتنجيب قلمه
والحمد لله على ما منّ به من آلائه وحكمه

انجز نسخه انتهت مشايخ هذا التأليف اوايل صفر
الخير احد مشهور [illegible] وكتبه احقر ذنبه
وفقير ربه محمد عبد الكريم الدشوقي غفر له ولابيه

طُرَرٌ على ترجمة أبي بكر المُرادي
وتِلميذِه أبي الحجَّاج السَّرَقُسْطِي
مُستفادةٌ من مخطوط مغربي غَمِيس

د. عبد الله التَّوْرَاتِي
أستاذ الحديث وعُلومه
في الكلية المتعددة التخصّصات بالناظور

تَـقْـدِمَـة

الدرسُ الكلامي في المغرب محتاجٌ إلى مزيد بحث ونظر، وذلك إنّما يتأتّى بمعاينةِ الأصول، والظفرِ بمدونات المغاربة الكبرى في الاعتقاد، وكُتبِ التواريخ التي طواها الزمان، واستقرّت في مواقع محجوبة عن النُّظّار، وكلّ ذلك مُفْضٍ إلى القول بخلاف ما كان عليه الحال، وينجرّ بعضُه إلى مجانبة الصواب، وطَرح شاكلة الحق، وهو ما نراه في يومنا هذا عند جُملة من البَحَثَة غير المختصّين.

والوثائقُ التي تبرز يومًا بعد يوم تُعِين على إعادة النظر في هذا المستفاد الذي استقرّ بأيدينا اليوم، وتُعِين على تشكيل معرفة كلامية جديدة، ترسم مغربًا آخر غير المغرب الذي أَذَاعَهُ بعضُهم.

وستبقى الوثيقةُ وحدها التي لها الاقتدار على تغيير نظرتنا إلى العلوم والعلائق التي كانت بينها، وتصنعُ واقعًا آخَرَ لم يكن يخطر لنا على بال.

وهذه الورقة البحثية تحاولُ رَصْدَ أمورٍ ثلاثةٍ في تاريخ الدراسات الكلامية المغربية:

الأوَّل: أعلامُ الكلام بالمغرب والأندلس.

الثاني: المصنفات الكلامية لهؤلاء الأعلام.

الثالث: التأثير والتأثر والعلائق بين المتكلّمين؛ مغاربة وأندلسيّين.

وتأمل هاته الورقة أن تُضيف شيئًا جديدًا إلى جُملة الجهود والبحوث العلمية الرصينة التي أنجزها مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية في هذه السنوات العشرة الماضية، وكان له السبق والتحقيق في كثير من المسائل المثارة عن تاريخ الأشعرية والأشعريّين ببلاد المغرب.

واقتضى نظري في هاته المقالة المختصرة أن تكون على شَكل طُرَرٍ، جعلتها عَشْرًا، وقدَّمتُ لها بالتعريف بالوثيقة التي أَمكنتني من هاته الإضافات، وهذه الوثيقة مغربية، بها فوائدة جمّة، ستُعين على إعادة التأريخ لبعض المسائل المتعلقة بالمذهب الأشعري في المغرب.

التعريف بالمخطوط:

هو مجموع يندرج فيه جملة من المؤلفات، وهي:

الأوَّل: التنبيه والإرشاد لأبي الحجَّاج الضرير، كُتب بخطّيْن مختلفيْن.

الثاني: شرح التنبيه والإرشاد، مبتور، ومُبعثرة أوراقه.

الثالث: نفائس المِدَح وعرائس المِنَح، بخط نسخي.

والمجموع في 169 ورقة، بعضه بخط مغربي مبسوط، وآخر بخط مغربي قريب من المجوهر.

وهو محفوظ في مكتبة لاله لي بإستانبول، رقمه: (2446).

ويظهرُ لي أن مالك المخطوط وَجد نظم التنبيه والإرشاد مبتورًا، فأتمّ الفوتَ الذي فيه، وكتبه بخطه المبسوط والرديء نوعًا، وضمّنه فوائد في مُقدّمته متصلة بترجمة أبي الحجَّاج الضرير، ولكنْ من أَسَفٍ أنَّ بَتْرًا آخَرَ لحق المجموع، ومقدارُه ورقة على الأكثر، هكذا قدّرت، والله أعلم.

وقد طال تلك الفوائد بعض التصحيف، ولعله من الناسخ، فقد أخطأ في مواضع أخرى في سِياقته ورَتاقته للنظم المبتور.

وقد تضمَّن نقلًا من «فهرسة» كان لها وزنها في زمانها، وهي وإن كانت محجوبةً عنّا، غير معروف صاحبها لنا -وربما لتقصيرنا في البحث- إلَّا أن ما تضمّه بيْن جوانبها فيه جديدٌ كثيرٌ للدرس العقدي والكلامي بالمغرب.

فهي تُحدّد لنا الإسناد المغربي السِّبْتِي لكُتب أبي المعالي الجُوَيني، وتُبيّن جُزْءًا من مكانة «فهرسة ابن عُبَيد الله الحَجْرِي»، وتُمدّنا بأسماء مؤلفات أبي الحجّاج التي لم تُذكر في الكُتب التي ترجمتْ له.

والأسماءُ التي وردت الأسانيد إليها هي:

الأول: أبو بكر المقرئ، ولم أهتد إلى معرفته.

الثاني: أبو عبد الوهاب محمد الضرير، ولم أُميّزه.

وهذا حينُ الشروع في ذِكر الطُّرر العشر، وهي:

الطُّرَّةُ الأولى: من مؤلفات أبي بكر المُرادي[1] العقديّة

وَردت الإفادةُ في هذا العِلق المغربي على هذا النَّحْوِ:

«.. الحَجْرِي عن القاضي أبي الفضل عِياض، قال: حدَّثني شيخُنا الفقيه المتكلّم أبو الحجّاج[2] يوسف بن موسى السبتي، شُهر بالضرير -رضي الله عنه-، ترجيزه في علم الكلام، الذي رجّز فيه النوع الأوَّل من البيان عن أصول الإيمان وفرض الكفايات والأعيان، لشيخه الإمام المتكلم الصالح، السائح في صحراء سِجلماسة أربعين عامًا؛ أبي[3] بكر المُرَادِي[4] رضي الله عنه».

---

(1) يُنظر في ترجمته: الصلة: (2/242-243)، والذخيرة: (4/1/364)، وتاريخ الإسلام: (10/636)، وكتاب العُمر: (1/386-388)، والمقدمة الدراسية لعقيدة أبي بكر المرادي: (ص49)، والمصادر المغربية للعقيدة الأشعرية: (1/115-117).

(2) في الأصل: الحاج.

(3) في الأصل: أبو.

(4) في الأصل: المارادي.

وأوَّل هاته الطُّرَر والفوائد المتضمّنة تسميتُه لكتاب أبي بكر المرادي الحَضْرَمِي (ت.489هـ) في الاعتقاد بكتاب «**البيان عن أصول الإيمان، وفَرْض الكفايات والأعيان**».

ومن كُتب أبي بكر المرادي العقدية الكتاب الذي اعتنى به أستاذُنا العلَّامة الدكتور جمال علَّال البَخْتِي -حفظه الله-، وصَدر عن مركز الإمام أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، وعلى صفح الجِلدة منه: «عقيدة أبي بكر المرادي الحَضْرَمي».

وكذلك ورد اسمُه في كتاب ابن الأبّار، إذ قال في ترجمة ابن الأديب (ت.541هـ): «أخذ عنه ابنُ عيّاد، وكتب من فوائده عَقيدة أبي بكر المرادي»[1].

وجائزٌ أن يكون هذا الاسم الوارد في مخطوطنا الذي نُعرّف به هو نفسه اسم الكتاب الذي صَدر ونُشر، ويدل عليه أمران اثنان:

أوَّلهما: أن عادة العلماء جرت على تسمية كُتبهم وأوضاعهم ومُنشآتهم.

ثانيهما: دلالة العنوان على موضوعِه، واشتماله على بعض ما جاء في المنشور من مجموعِه.

وفي فهرس مخطوطات خزانة القرويّين، في إحدى الحواشي على نسخة عتيقة من المدونة: «وجدتُ في آخر كتاب البيان عن أصول الإيمان، تأليف الفقيه أبي بكر محمَّد بن الحسن المرادي -رحمه الله-»[2].

---

(1) التكملة: (140/2).

(2) فهرس مخطوطات خزانة القرويين: (471/2).

ولكنْ يُغَبِّرُ في وجه هذا ما قرأتُه في كتاب «الدُّرَّة الوُسطى» لأبي عبد الله محمَّد بن خَلَفٍ الإلبيري (ت.537هـ)، وفيه: «وذَكَر الشيخ أبو بكر بن الحسن المرادي في صَدر عمره أن الله تعالى فوق عرشه، لا في مكان، ولا فيما يُقدّر تَقديره .. فقال في كتاب البيان: إن العرش هو الذي يَلِيه من مخلوقاته»[1].

وهذا الحرفُ الذي نقله ابنُ خَلَفٍ من «كتاب البيان» لا يُوجَدُ في المنشور من «عقيدة أبي بكر المرادي»[2].

يُؤيّدُه أن المفهوم من كلمة «البيان»: الإيغال في ذلك، والتوسع فيما هنالك، وبسط الأقوال، وتتبعها، واستقصاؤها، وهذا أمرٌ لا ينطبق تمام المطابقة على المنشور من «عقيدته».

ويزيدُه تَثْبِيتًا أنَّ «عقيدة أبي بكر المرادي» المنشورة على وَفق ما ألمح إليه ابنُ خلف من متأخّر مذهب المرادي، وفيها أمور لم يكن يقول بها في صدر عمره؛ خصوصًا في كتابه «البيان».

فَلَاحَ من خلال هذا التقرير أنَّ هذا العنوان الذي وَرد في هذا المخطوط إنما هو لكتاب آخر لأبي بكر المرادي، فانضاف لنا في مصنّفاته كتابٌ آخر، مع عُنوانه التامّ.

---

(1) الدرة الوسطى: (1/ق110).

(2) وينظر: المقدمة الدراسية لعقيدة المرادي: (ص144-145).

الطُّرَّةُ الثانية: كتابُ البيان أصلُ العقيدة المنشورة

ويجوز أن يكون كتابُ البيان أصل «عقيدته» المنشورة؛ فهي متأخرة عن الأصل لزمان ممتدّ، فإذا كان هذا صحيحًا -وهو صحيحٌ إن شاء الله- تكون «العقيدة» من مصنّفاته التي كتبها بالمغرب؛ بعد هجرته للقيروان.

يُبَيّن هذا أنَّ بعض المسائل التي نَظمها أبو الحجَّاج الضرير في رَجَزِه المسمى بـ«كتاب التنبيه والإرشاد» توجد مختصرة في «عقيدته» المنشورة.

الطُّرَّةُ الثالثة: مُدَّةُ مُقام المُرادي بالصحراء

ويلي الفائدتيْن ذِكْرُ المدّة التي قضاها أبو بكر المرادي في الصحراء، وهي قَوْلُه فيه: «السّائح في صحراء سِجلماسة أربعين عامًا».

وهذا يُوقّت زمان دخوله بلاد المغرب؛ بإشارة خفيّة، ولمحة دالّة، وقد كانت وفاة أبي بكر في سنة 489هـ، وهذا يعني أن دخوله المغرب الأقصى كان في سنة 449هـ أو بعدها بيسير.

مع الإشارة هنا إلى أن أوَّل بلدٍ كان فيه تَجوالُه هو الأندلس، يُظهر ذلك ما أثبته ابنُ بسَّام في «ذخيرته»[1]، وإليه جنح أستاذُنا جمال علّال البَخْتِي[2].

وفي سنة 449هـ كان خراب القيروان[3]، فخرج منها جماعةٌ قاصدين بلاد المغرب والأندلس.

---

(1) الذخيرة: (364/1/4).

(2) المقدمة الدراسية لعقيدة أبي بكر المرادي: (ص62-63).

(3) معالم الإيمان: (190/3).

قال عبد الواحد المراكشي: «فلمَّا استولى عليها الخرابُ كما ذَكرنا، تفرَّق أهلُها في كل وجه، فمنهم: من قصد بلاد مصر، ومنهم: من قَصد صقلية والأندلس، وقصدت طائفةٌ عظيمة منهم بلاد المغرب؛ فنزلوا فاس، وعَقِبُهم بها إلى اليوم»[1].

الطرة الرابعة: أبو المعالي الجُوَيني شيخ المُرَادي

وتُفيدنا فائدة عالية، وهي تتلمذ أبي بكر المرادي على أبي المعالي الجُوَيني، ويجوز في هذا أحدُ أمريْن:

الأول: أن يكون له منه إجازة، على العادة المرعية بين أهل العلم.

الثاني: أن يكون قد لقي أبا المعالي في حجّته أيام مقامه بمكَّة المشرّفة.

وكان نزول أبي المعالي مكة قريبًا من عام 452هـ[2]، وهي السَّنة التي حجَّ فيها عبد الحق الصقلي، وفاوض أبا المعالي في مسائل شهيرة عنه.

فيجوز على هذا أن تكون الصحبة قد جمعتهما بعد الكائنة التي دهت القيروان، ثم بعد ذلك قَصد أبو بكر المرادي إلى بلاد المغرب.

الطُّرَّةُ الخامسة: رَجَزُ أبي الحجَّاج اختصارٌ لكتاب البيان

رَجَزُ أبي الحجَّاج[3] (ت.520هـ) ناظرٌ إلى كتاب أبي بكر المرادي، وناهجٌ بنَهجه، فمنه نَقَل، وعليه عوَّل، وبه كان ارتفاقُه واتّفاقُه.

---

(1) المعجب للمراكشي: (ص441).

(2) التكملة: (56/2).

(3) ينظر: المصادر المغربية للعقيدة الأشعرية: (118/1).

وقد اشتهر بين المعتنين بالدرس الكلامي في المغرب أنَّ هـذا الرَّجَـزَ اختصارٌ لـ«كتاب الإرشـاد» لأبـي المعـالي[1]، حتـى كُتـب ذلـك فـي طالعـة بعض النسخ الخطيّة، كما هو الحال مع نسخة المكتبة الوطنية بالرباط.

ويؤكد هذا أن نَظم الرَّجَز وترتيبَه مخالفٌ لما عليه «كتابُ الإرشـاد»، وفيه أبوابٌ لم يقع التنبيهُ عليها في الآخَر.

ومن الأبواب التي وردت في الرجز: «فضل هذا العلم، ذِكْر الجدال، أقسام العبادات، أقسام الواجبات، أقسام المنـدوبات، عظمـة الله سبحانه، أعلامُ نبيّنا عليه السَّلام، إثبات الرؤيا، الإسراج والمعراج، أنباء القيامة».

وأيَّد وجـودُ هاتـه الأبـواب -وبعضُـها ممّـا لـه صـلةٌ بالفقـه وأصـوله- انتماءَ هذا الرجـز إلـى طريقـة أبـي بكـر المـرادي فـي تآليفـه العقديـة، وهـو تضمينُها أبوابًا من مسائل الفقه؛ لمَتِينِ الصّلة بين العقيدة والفقه.

وظهر هذا في «عقيدته» التي نشرها أستاذُنا جمال علَّال البَخْتِي، وفي أولهـا: «بـاب معرفـة أقسـام العبـادات»[2]، والفصـل الـذي ترجمـه محقـق الكتاب باسم: «ما يتوجّه النهي عنه إلى القلوب»[3]، وهو مضمّن في أقسـام العبادات برَجَزِ أبي الحجَّاج، وسايَر فيه شيخه أبـا بكـر وتقسـيمه للأجنـاس الخمسة، وقاوَله فيها بقَوْلِه، وطاوَله ثَمَّة بطَوْلِه.

---

(1) تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي: (ص113).

(2) عقيدة المرادي: (ص175).

(3) عقيدة المرادي: (ص183).

ولا يعني هذا عدم تعويل أبي الحجّاج على «كتاب الإرشاد»، بل أخذ منه، وأفاد من مسائله، وألمح إلى اختياراته.

ويُجَلّي هذا ويُبْدِيه قولُ أبي الحجّاج فيما ذَكَرَهُ هذا الناقل: «وأتممتُه من إرشاد أبي المعالي وشاملِه».

الطرة السَّادسة: الشامل كالشَّرْحِ للإرشاد

ولا يفهم من هذا القول أنه شرحٌ على الطريقة المعروفة، من تناول اللفظ، وفَسْرِه، وتجلية تراكيبه، وغير ذلك مما هو شهير عند المتأخرين.

وإنما القصد هنا إلى أن تلك المسائل التي انتظمت في «كتاب الإرشاد» جاء البسطُ في مقالاتها ودلائلها ومسائلها في «كتاب الشامل»، فكان هذا كالشرح والبيان لذلك المختصر.

وهي الطريقة نفسها التي سار عليها أبو بكر بن العربي في عقوده الثلاثة، «العَقد الأصغر»، و«العقد الأوسط»، و«العقد الأكبر».

الطرة السَّابعة: جِرْمُ كتاب الشامل

وفيها ذِكْرُ عِدَّةِ «كتاب الشَّامل» وجِرْمِه، وهو في ثمانية أسفار.

قال أبو الحجَّاج: «أتممتُه من إرشاد أبي المعالي، وشاملِه الذي وضعه كالشرح على إرشاده، في ثمانية أسفار».

وقولُه هذا قد يُفيد أن «كتاب الشَّامل» ممّا أكمله مؤلفه، وأفاد -أيضًا- أنه متأخر في التصنيف عن «كتاب الإرشاد».

ويُعارضه قولُ أبي بكر بن العربي فيما رواه عنه أبو بكر بن خير، قال: «وحدَّثني بكتاب الشَّامل له: أبو الحسن علي القروي العسقلاني، قال: أملى علينا الإمام أبو المعالي -رحمه الله-، إلَّا القول في القَدَر، وخَلْق الأعمال، والتعديل والتجوير[1]، والصلاح والأصلح، واللطف، والرد على الفلاسفة والمنجّمين؛ فإن أبا سعد محمَّد بن طاهر الزنجاني المقدسي أخبرنا بذلك كُلّه عنه، ولم يَتِمّ»[2].

وهذا ممّا يُشكل، ولكن يرجح قول أبي الحجاج أمور ثلاث:

الأول: ما في تقدمة كتاب الكامل في اختصار الشَّامل[3]، وخلوها من الإشارة إلى النقصان.

الثاني: إقراءُ الناس له[4]، وعادتُهم في ذلك أن لا يتصدَّوا إلا للكتب التامّة.

والثالث: لو عُلم نُقصانه لنهض له من يُتِمّه، وشاع ذلك في المتكلّمين.

الطرة الثامنة: إسناد أبي الحجَّاج إلى الإرشاد والشَّامل

ويروي أبو الحجَّاج الضرير «الإرشاد» و«الشامل» عن أبي بكر المرادي عن مؤلفهما، وهذا إسناد مغربي يكاد لا يُعرف اليوم، ولا يوجد

---

(1) في فهرسة ابن خير: التجويد، وهو تصحيف.

(2) فهرسة ابن خير: (ص319).

(3) الكامل: (169/1).

(4) ينظر: التكملة: (169/4).

غيرُه، وغالبُ أسانيد المغاربة إلى هذين الكتابين أسانيد مشرقيّة، خلا ما جاء في هذا النقل.

وفي فهرسة المِنْتَوْرِي: «كتابُ الإرشاد؛ للإمام أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجُوَيني، قرأتُ بعضه على الأستاذ أبي عبد الله محمَّد بن محمَّد بن عمر، وأجاز لي جميعه، وحدَّثني به عن الأستاذ أبي الحسن علي بن سُلَيمان القرطبي، عن القاضي أبي علي الحُسَين بن عبد العزيز بن أبي الأَحْوَصِ، عن الخطيب أبي الحسن علي بن محمَّد بن يَبْقَى، عن الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمَّد السِّلَفِي، عن أبي الحسن علي بن محمَّد الطَّبَرِي، عنه»[1].

الطرة التاسعة: مؤلفات أبي الحجَّاج السرقسطي[2]

قال مترجموه: «له تصانيف حِسان، وأراجيز مشهورة»[3].

وهذا القولُ أثبته أستاذُنا البحَّاثة الدكتور خالد زَهْرِي في كتابه: «المصادر المغربية للعقيدة الأشعرية»، فبيَّن ما وصل إلينا من منظوماته وأراجيزه[4].

---

(1) فهرسة المنتوري: (ص169).

(2) ينظر في ترجمته: الصلة: (331/2)، الغُنية: (ص226)، بُغية الملتمس: (663/2)، التشوّف: (ص105-106).

(3) الغنية: (ص226)، والصلة: (331/2)، وبغية الملتمس: (663/2).

(4) المصادر المغربية للعقيدة الأشعرية: (118/1).

ومن المؤلفات التي ذُكرت له في هذا النَّقل ولم يأت التنصيص عليها في موضع آخر:

الأوَّل: «رفعُ الإلباس، بالتعبد بالقياس»، ويقربُ أن يكون هذا الكتاب مِن جُملة نُقود المالكية لمذهب الحزميّة.

الثاني: «بيان الغرَض في استحالة الغَرض»، وهو من كُتب أبي الحجَّاج الكلامية، يُبيّن فيه استحالة الغرض على الله سبحانه وتعالى؛ إذ الله مُنَزَّهٌ عن الأغراض والأعواض.

الثالث: «التلويح والتصريح في معنى النفس والروح»، وهي مسألة عظيمة، كثُر التأليف فيها والتنبيه عليها من الأندلسيّين خاصّة.

فممّن وقفتُ على ذِكره لها وإفرادها بفَصْلٍ: عبد الملك بن حبيبُ (ت.238هـ)، وجدتُ النقل عنه في ختام نسخة أندلسية من «المقدمات الممهدات» لأبي الوليد بن رشد (ت.520هـ)، وذَكر ذلك في ختام كتاب الجنائز من «الواضحة».

ومنهم: مَسلمة بن القاسم القرطبي (ت.353هـ)، في كتابه «الرد على أهل البِدع»[1].

وألمح إليها أبو عبد الله الإلبيري (ت.537هـ) في «الدُّرّة الوسطى»، وذَكرها أيضًا في كتابيْن آخريْن له، وهما: «المستفاد في النقض على أهل العناد»[2]، و«النُّكَت والأمالي في النقض على الغزالي»[3].

---

(1) الرد على أهل البدع: (ص48).

(2) الدرة الوسطى: (2/ق15/أ).

(3) الدرة الوسطى: (2/ق15/أ).

وجاء ذِكْرُها في «كتاب المأرب الوافي» لأبي جعفر بن الزيّات الكلاعي (ت.728هـ)، وجعل ذلك في فصل مفرد ترجمه باسم: «ذِكْر ما لأهل الذكاء والحدس، من الكلام في الرُّوحِ والنفس»[1].

الطُّرَّةُ العاشرة: روايةُ أبي محمَّد الحَجْرِي[2] لكُتُبِ عِلْمِ الكلام

«فهرسةُ أبي محمَّد الحَجْرِي» من فهارس المغاربة الحفيلة، ولم يصل إلينا منها إلَّا جُزَيء نَشَره أستاذُنا البحَّاثة عبد العزيز السَّاوْرِي، وليس فيها كُتب الكلام والاعتقاد.

وفي هذا النقل المعوّل عليه إفادةٌ ظاهرةٌ من «فهرسة أبي محمَّد»، وذِكْرٌ لإسناده إلى كُتب الكلام والاعتقاد، ويروي هنا عن أبي الفضل عياض السبتي، وبه يتّصل بكُتب أبي الحجَّاج الضرير، وأبي بكر المُرَادي، وأبي المعالي الجُوَيني.

قال القاضي عياض في ترجمة أبي الحجاج: «وأجازني أرجوزته الكبرى، وجميع تواليفه ورواياته، منها: تآليف الفقيه أبي بكر المرادي شيخِه، وعنه كان أكثرُ أَخْذِه»[3].

ومن تآليف أبي بكر المرادي التي رواها القاضي عياض عن أبي

---

(1) المأرب الوافي لابن الزيات: (ص154-158).

(2) ترجمته في: التكملة: (3/78-82)، وصلة الصلة: (3/119-124)، وإفادة النصيح: (ص78-95)، والإشراف على أعلى شرف: (ص74-78)، وتنظر: المقدمة الدراسية لفهرسته صنعة الأستاذ عبد العزيز الساوْري.

(3) الغُنية: (ص226).

الحجَّاج «كتاب التجريد»[1]، وعنوانه التامّ: «كتاب التجريد لمعاني التمهيد»[2]، والقصدُ هنا إلى تمهيد القاضي أبي بكر الباقلَّاني.

وكان بهذا أبو محمَّد الحَجْرِي (ت.591هـ) راويةً لكُتب الكلام بالمغرب والأندلس، وقد لَقِنَ ذلك وثَقِفَه عن أعلامه المبرِّزين، واتصل برؤساء هذا الفن، سواء من المغاربة الرحّالين؛ كأبي بكر بن العربي، أو غيرهم، كالقاضي عياض.

وإن كانت شهرة أبي محمَّد الحديثية غالبة عليه عند الدارسين، وبعضُ ذلك لعَدم مُعاينتنا لفهرسته الوسيعة تامة، وهذا النقل الذي عوَّلنا عليه في طُرَرِنا هاته يفتح بابًا آخر من أبواب النظر في ما كان عليه هذا الرجل، ومنزلته في رواية كُتب الكلام الأشعري، وغالبها إنّما كان مُستنده فيها على شيخ زمانه في هاته الفنون أبي بكر بن العربي.

ومن مشايخه في الكلام -أيضًا- أبو محمَّد بن عطيَّة المحاربي، روى عنه تآليف أبي بكر بن الطيب الباقلّاني[3]، وتآليف أبي بكر بن فُورَك الأصفهاني[4]، وتآليف أبي المعالي الجُوَيني[5].

---

(1) الغُنية: (ص226).

(2) مجموع في الاعتقاد: (ق7/ب).

(3) فهرسة المنتوري: (ص243).

(4) فهرسة المنتوري: (ص222-223).

(5) فهرسة المنتوري: (ص243).

تخليص:

وهذه الطُّرَرُ -كما أسْلفنا- محتوية على جديد كثير، مفيدة -فيما أحسب- للدرس الكلامي الأشعري بالمغرب، وللمُعتنين بالتأريخ له، وهي دالّة على أن كتب البرامج والفهارس المؤلفة في القرن السَّادس الهجري تحتجنُ في مضامينها الكثير من الجوابات عن الإشكالات المثارة في بحث الكلام وتاريخه، وهي التي يُمكنها أن تزوّدنا بما يكون فيه كلّ مقنع ودلالة.

لهذا ينبغي أن تتوجه أفئدةُ الباحثين إلى مزيدٍ من التفتيش والبحث ومواصلة النظر في نخبتها لإبرازه والإفادة منه.

هذا جُهدي، وهذا نظري، أرجو أن أكون قد وُفّقتُ -بعض الشيء- فيما قصدتُ إليه، وأن تكون هذه الطُّرَرُ حلقةً مضافةً إلى حلقات الدرس الكلامي الأشعري بالمغرب، والله الموفق، والحمدُ لله ربّ العالمين.

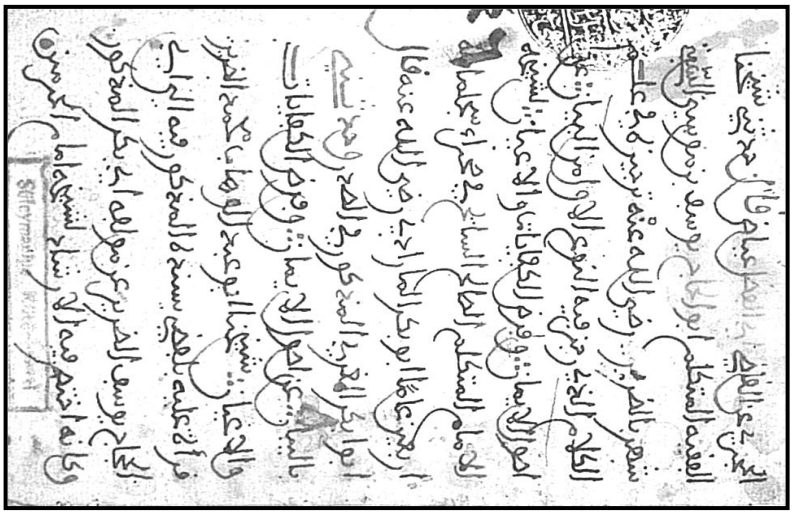

وجه الورقة الأولى من المجموع

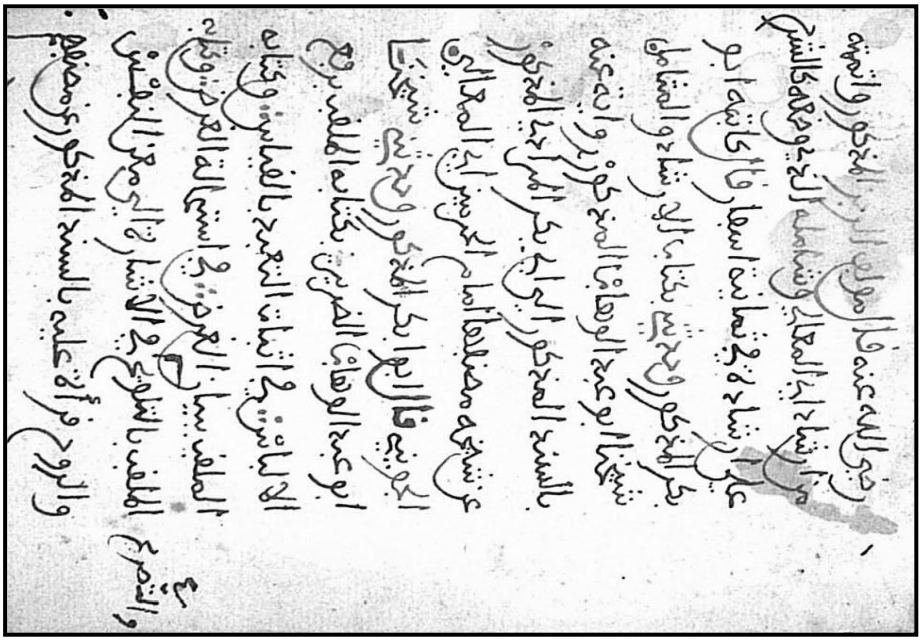

ظهر الورقة الأولى من المجموع

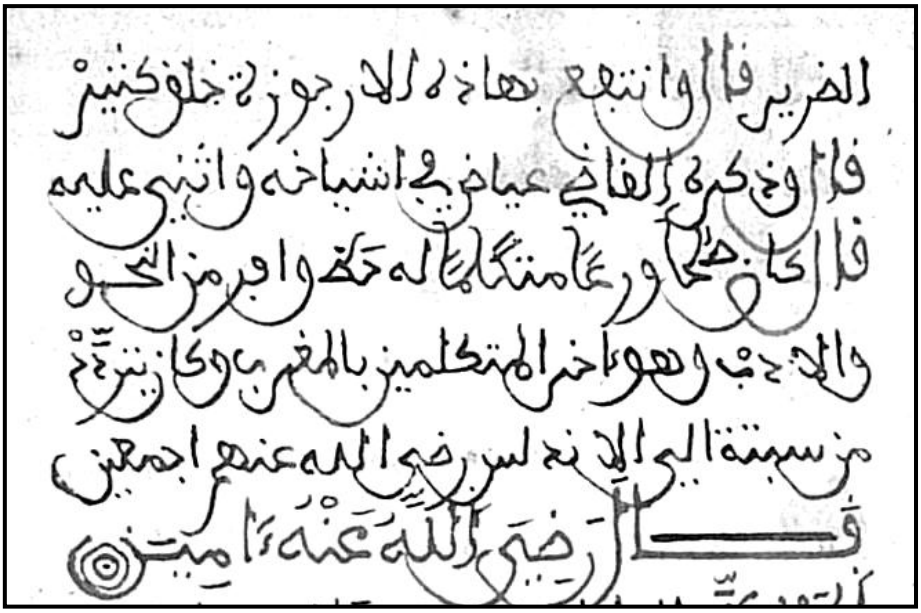

وجه الورقة الثانية من المجموع

باب في أقسام العبادات

اعلم بأنها على أقسام ● ثلاثة تأتي على نظام

من ذلك ما يختص بالقلوب ● كالعلم بالتحريم والوجوب

ومنه ما يختص بالأبدان ● كالغسل من نجاسة الأعيان

ومنه ما يكون بالاشتراك ● كالصوم بالنية والإمساك

والقلب مأمور بما بنفسه ● ستة أقسام على ما ينظمه

باثنان منها نظر ومعرفة ● لكل ما يلزمه أن يعرفه

كالعلم بالتوحيد والإرسال ● والشرع والإقرار للأعمال

ورقة أخرى من المجموع بخط الأصل

ثَبَتُ المصادر والمراجع

1- المخطوطة:

1- رسالة التنبيه والإرشاد منظومة في علم الاعتقاد؛ لأبي الحجَّاج السرقسطي الضرير، المكتبة الوطنية بالرباط، رقم: (2123د).

2- مجموع فيه كُتب عقدية، مكتبة شهيد علي باشا، إستانبول، رقم: (2763).

3- مجموع فيه نظم أبي الحجَّاج السرقسطي الضرير، مكتبة لاله لي، إستانبول، رقم: (2246).

2- المنشورة:

4- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد؛ لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، 1369هـ/1950م.

5- التشوف إلى رجال التصوف؛ لأبي يعقوب التادلي، تحقيق أحمد التوفيق، جامعة محمد الخامس أكدال، 2010م.

6- التكملة لكتاب الصلة؛ لأبي عبد الله محمَّد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ابن الأبار، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، 2011م.

7- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة؛ لابن بشام الشَّنْتَرِينِي، تحقيق إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، 1399هـ/1979م.

8- الشامل في أصول الدين؛ لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق علي سامي النشار وآخرين، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1969م.

9- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم؛ لأبي القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، 2010م.

10- المصادر المغربية للعقيدة الأشعرية؛ لخالد زَهْرِي، مركز أبي الحسن الأشعري للدرسات والبحوث العقدية بتطوان، 1438هـ/2017م.

11- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام؛ لأبي عبد الله محمَّد بن عثمان الذهبي، تحقيق بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، 1442هـ/2003م.

12- تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، ليوسف احنانة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1438هـ/2017م.

13- عقيدة أبي بكر المُرادي الحضرمي؛ تحقيق جمال علَّال البختي، مركز أبي الحسن الأشعري، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، 1433هـ/2012م.

14- فهرسة المنتوري؛ لأبي عبد الله محمَّد بن عبد الملك القيسي المنتوري، تحقيق محمد بنشريفة، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرباط، 1432هـ/2011م.

15- كتاب العُمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين؛ لحسن حُسني عبد الوهاب، مراجعة وإكمال محمد العروسي المطوي وبشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، 1990م.

16- كتاب المأرب الوافي والمشرع الصافي، لأبي جعفر أحمد بن الزيّات الكلاعي المالقي، دراسة وتحقيق محمد الطبراني، دار الحديث الكتانية، طنجة، 1440هـ/2019م.

❊ ❊ ❊ ❊

بعض نوادر الكتب الشرقاوية المخطوطة المحفوظة بالخزانة الحسنية

د. عبد المجيد بوكاري
الخزانة الحسنية بالرباط

أكدت كثير من الأخبار والقرائن التاريخية على غنى دُورِ الكتب الشرقاوية؛ ذلك أن الزاوية الشرقاوية كغيرها من الزوايا بالمغرب الأقصى ساهمت في انتعاش حركة العلم وهيأوا كل ما يلزم من شروط ووسائل لاستقبال طلبة العلم بها.

ومن ضروريات ذلك توفير المكتبات العلمية، وقد دلَّ على وجود خزانة علمية بأبي الجعد ما ذُكرَ في تقييد المقابلة في النسخة رقم: **4249**، من الجامع الصحيح للإمام البخاري، مفادها أنها قوبلت بنسخة محبَّسة على المسجد الكبير لسيدي محمد الشرقي بأبي الجعد، مما يعني أن نواة الخزانة العلمية الشرقاوية تأسست خلال القرن 10هـ، وستتوسع بعد ذلك إبانَ ولاية شيخي الزاوية الشرقاوية محمد الصالح بن المعطى بن عبد الخالق الشرقاوي، وابنه محمد المعطى، صاحب الموسوعة الشرقاوية: **ذخيرة المحتاج في الصلاة على صاحب اللواء والتاج**، كما أكدته القيود التاريخية التي وقفنا عليها في الكتب المخطوطة في الخزانة الحسنية والمكتبة الوطنية ومؤسسة علال الفاسي.

ومما يؤكد ذلك أيضا ما ورد عند القادري مفاده أن محمد المعطى الشرقي: «حصلت بيده خزائن من الكتب لكونه كان مليا واحتاج أربابها في المسغبة العظيمة من عام الخمسين»[1]. وفي الروضة المقصودة: «وحصلت بيده خزائن من الكتب أنشأها بالشراء من أربابها في المسغبة الكبرى من عام الخمسين»[2].

ولما زار الشيخ عبد الحي الكتاني الزاوية الشرقاوية عام 1334هـ، اطلع على عدد من خزائن شرقاوة، وانتسخ عددا مهما من ذخائرها، وأهديت له مجموعة نفيسة منها أصول عتيقة من ذخيرة المحتاج.

كما دوَّنَ الكتاني في إحدى كناشاته إبان رحلة أخرى إلى أبي الجعد عام 1337 هـ معلومات مهمة، ذكر فيها أنه لما دخل إلى أبي الجعد وقف على خزانة كتب سيدي بنداود الشرقاوي، قال: «وقد تفرَّقتْ بأيدي الورثة الآن إلا أن معظمها حازَهُ القاضي والقائد»؛ وهو يعني خزانتي القاضي عبد الله[3] بن الحاج العربي بن بنداوود الشرقاوي، والقائد الحاج

---

(1) **التقاط الدرر**، ج. 2، ص. 447.

(2) **الروضة المقصودة**، ج. 2، ص. 505.

(3) عبد الله بن (ج) العربي بن بنداود بن العربي بن المعطى بن الصالح الشرقاوي. ولد بأبي الجعد في 18 شعبان عام 1290هـ، الموافق 9 شتنبر سنة 1873 م. وقرأ على الشيخ الحسن بورقيبة الآسفي في مدرسة الزاوية. تولى القضاء بأبي الجعد عام 1334 هـ/ 1916 م. (ت. 1371 هـ/ 1952م). ترجمه في: **إتحاف المطالع**، ضمن **موسوعة أعلام المغرب**، ج. 9، ص. 3278، **معلمة المغرب**، ج. 16، 5345.

Eicklman; Quelques aspects de l' organisation politique et économique d' une Zaouia marocaine au XIXe siècle. Un essai sosio- historique. Bulletin de la société d' histoire du Maroc. 4- 5 ; 1972- 1973. Niegle , La Medersa et les bibliothèques de Boudjad, R. M. M ; Tome 24. 1912.

عبد القادر بن محمد بن بنداوود الشرقاوي؛ أي أن نفائس أبي الجعد تفرقت بين فرعي الزاوية: عرباوة ودرب الزاوية. بَيْدَ أن عددا من الشرقاويين كانت لهم خزائن كتب كخزانة محمد بن محمد بن إدريس الشرقاوي، والحسن بن بنداود الشرقاوي وغيرهما، علاوة على خزائن الكتب التي هُجِّرَتْ مع من هاجر من شرقاوة، أو ضاعت من ضمن ما ضاع من كتب ونفائس.

ولما زار العباس بن إبراهيم زاوية أبي الجعد في شعبان عام 1337هـ، التقى رئيسَها وقاضيها عبد الله بن الحاج العربي الشرقاوي، فذكر أنه وقف: «على مجموع في القول الوجيز في تهذيب الإبريز[1]، وهو مختصر الذهب الإبريز للشيخ أحمد بن المبارك اختصره بعض تلامذة الشيخ التاودي بإشارة السلطان مولانا سليمان، وهو محمد بن عامر التادلي[2]، وعلى توشيح الديباج وحلية الابتهاج للبدر القرافي، بخط سيدي الصالح بن المعطى الشرقي، وعليه خط ولده وحفيديه»[3]. وذكر أن المجموع اشتمل على تملكات، كلها لشرقاوة، منها تملك محمد الصالح، وولده المعطى، ثم لعبد القادر بن المعطى الشرقاوي، ثم لعلي بن عبد القادر.

---

(1) توجد من الكتاب نسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية بالرباط، مسجلة تحت رقم: **2256**.

(2) محمد بن عامر التادلي، ثم الفاسي (ت. 1234 هـ/ 1818م). ذكره في: **جمهرة التيجان**، ص. 129، **سلوة الأنفاس**، ج. 3، ص. 479، **إتحاف المطالع**، ج. 1، ص. 123، **دليل مؤرخ المغرب الأقصى**، ج. 1، ص. 210 (رقم: 821).

(3) **الإعلام** للمراكشي، ج. 6، ص. 41- 42.

نستفيد من ملاحظات المراكشي أمرين على الأقل:

1 – اطلاعه على ذخائر خزانة كتب القاضي عبد الله حيث ذكر منها جملة حسنة من المخطوطات النادرة.

2 – القيمة الكوديكولوجية، حيث نقل لنا جزءا من تاريخ زاوية شرقاوة من خلال التملكات التي ساقها والتي شملت الإشارة إلى رحلة كتاب توشيح الديباج في أسرة شرقاوية.

وتحتفظ الخزانة الحسنية بالرباط بمجموعة نادرة ونفيسة من الكتب المخطوطة الشرقاوية في علوم القرآن وعلوم الدين والحديث والسيرة والأدب واللغة والمنطق والتاريخ وغيرها، وسنقتصر في هذا البحث على علوم القرآن والحديث والفقه.

وقسمنا حديثنا في هذا البحث إلى تمهيد وأربعة مسالك وخلاصات.

المسلك الأول: الكتب الشرقاوية المخطوطة في علوم القرآن

تضم المجموعة الشرقاوية المحفوظة بالخزانة الحسنية جملة من الكتب المخطوطة في علوم القرآن، نذكر منها:

1 – الكوكبين النيِّرين لحل ألفاظ الجلالين، للشيخ عطية بن عطية الأجهوري الشافعي الأشعري[1] (ت. 1190 هـ). محفوظة في الخزانة

(1) ترجمه: **عجائب الآثار**، ج. 1، ص. 4، **هدية العارفين**، ج. 1، ص. 665، **فهرس الفهارس**، ج. 2، ص. 778، **الأعلام**، ج. 4، ص. 238.

الحسنية بالرباط[1]، مسجلة تحت رقم: **6641**. ويوجد منها السفر الأول فقط، ينتهي عند الآية 198 من سورة البقرة.

مكتوبة على ورق أوربي، بخط مشرقي، مجدول، بحبر أسود مع استعمال اللون الأحمر لبعض الكلمات والعبارات، دون ذكر اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

عدد الورقات: 211 ق، مقياس الورق: 22 × 16.5 سم، مقياس المساحة المكتوبة: 16 × 10.5 سم، المسطرة: 25 س، التعقيبة مائلة.

مقياس الغلاف: 22 × 15.5 سم، وهو عبارة عن تسفير أصلي لون جلده بُنِّي داكن، وازدان بتسطير محفور، تتوسطه ترنجة جميلة لونها بُنِّي فاتح بتوريق مضغوط، موصولة بلوزتين، وفي أركان الجدول تبْجِيرٌ بديع. والغلاف موصول بلسان عليه الزخرفة نفسها. وقد انفصل الكعب عن الشيرازة، وانفصلت دفته العليا، وضاع كعبه.

سجل في صفحة العنوان الذي كتب في شكل مثلث، تملكان:

أ – عبارة عن توقيع تبيَّنا منه جزءا من اسم المالك، وهو «بن سعيد». وسجل تحته مباشرة عبارة: «شراء بمصر بسبعة عشر مثقالا 17».

ب – ونصه: «انتقل هذا الجزء بالشراء لملك عبيد ربه محمد بن قدور بن المعطى الشرقاوي القادري، لطف الله به».

---

(1) توجد نسخة أخرى منه بالخزانة المذكورة، مسجلة تحت رقم: **5204**. وهي تقع في أربعة أجزاء.

وقد كانت هذه الحاشية متداولة عند المغاربة، قال الشيخ عبد الحي الكتاني عند ذكر مؤلفاته: «وحاشية الجلالين في عدة أسفار رأيتها في زاوية تاغيا»[1]، وتوجد منها نسخ في خزائن الكتب المغربية.

2 - المجيد في إعراب القرآن المجيد، لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي الصفاقسي[2] (ت. 742 هـ). محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط، مسجل تحت رقم: **9043**. وهو الجزء الثاني يبتدئ بإعراب سورة المائدة، وينتهي بإعراب سورة الكهف.

مكتوبة على ورق أوربي أبيض صقيل، بخط مغربي مجوهر واضح، مجدول، بحبر أسود، مع استعمال الأحمر والأسود البارز للسور وبعض الكلمات والعبارات، على يد عمر بن أبي القاسم المسناوي، الذي فرغ من نسخها في آخر رجب عام 1005هـ.

عدد الورقات: 214 ق، مقياس الورق: 28 × 20 سم، مقياس المساحة المكتوبة: 20.5 × 14.5 سم، المسطرة: 28 س، التعقيبة مائلة. وقد نالت منه الخروم والرطوبة والاحتراق، وامتدت إلى المساحة المكتوبة وأتت على جملة كبيرة من المتن.

سجل في وجه الورقة الأولى من المخطوط، تملك، هذا نصه:

---

(1) **فهرس الفهارس**، ج. 2، ص. 778.

(2) ترجمه: **الدرر الكامنة**، ج. 1، ص. 57، **النجوم الزاهرة**، ج. 10، ص. 98، **بغية الوعاة**، ج. 1، ص. 425، **الأعلام**، ج. 1، ص. 63.

«الحمد لله اشترى الفقيه المرابط... عبد الخالق بن أحمد، من حفدة الولي الصالح، القطب الواضح سيدي محمد الشرقي، نفع الله به، من البائع له الطالب السيد عمر بن...سيدي حدان، جميع هذا السفر المكتوب عليه هذا بثمن قدره... وتقابضا العوضين معاينة بعد التقليب والرضى والمرجع بالدرك عرفا قدره شهد به عليهما وهما بحال كماله وعرفهما، في رابع رجب عام تسعة وثلاثين ومائة وألف. (شكل الشهدين).

تقدم لنا الوثيقة معلومات مهمة عن المتملك:

أ – وصفته العقد: بـ:«الفقيه» و«المرابط»، وهما وصفان دالان على منزلة الرجل؛

ب – أن المشتري من حفدة الولي الصالح سيدي محمد الشرقي (ت. 1010 هـ)، مؤسس الزاوية الشرقاوية بأبي الجعد؛

ج – أنه من رجال القرن 12هـ، كان حيا عام 1139هـ.

3 – أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لعبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشافعي، نسخة محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، مسجلة تحت رقم: **5179**. وهي نسخة تامة، مصححة، وعليها طرر مفيدة وضافية ملأت الطرر والتضاعيف أحيانا، وهي مكتوبة بخطين: مشرقي ومغربي.

تقع النسخة في سفرين. وهي مرممة ترميما يدويا جزئيا على مستوى الميزاب وبعض المواضع المتضررة.

مكتوبة على ورق عربي متين، بخط مشرقي نستعليق حسن، مع استعمال حبر أسود للكتابة، والأحمر لأسماء السور والآيات المشروحة، على يد عبد القادر بن محمد أبو الحسين بن علي بن البهوائي، دون ذكر تاريخ النسخ.

عدد ورقات الجزء الأول: 213 ق، عدد ورقات الجزء الثاني: 163 ق، مقياس الورق: 26.5 × 18.5 سم، مقياس المساحة المكتوبة: 20 × 13 سم، المسطرة مختلفة، التعقيبة مائلة.

مقياس الغلاف: 27 × 17.5 سم، وهو عبارة عن تسفير أصلي لون جلده بُنِّي فاتح، وازدان بتسطير محفور، تتوسطه ترنجة جميلة لونها أحمر قانٍ بتوريق مضغوط، موصولة بخيطية مذهبة، وفي أركان الجدول نواوير مذهبة. والغلاف موصول بلسان عليه الزخرفة نفسها.

سجل في ورقة الوقاية:

أ – عقد هبة، مؤرخ عام 1239هـ، طرفاه: عبد الواحد بن أحمد ابن سودة المري (الواهب)، وأبو حفص عمر[1] بن (بن المكي) بن المعطى، وهو من حفدة صاحب ذخيرة المحتاج.

---

(1) عمر بن المكي بن المعطى بن الصالح الشرقاوي، ولد في منتصف شعبان عام 1161هـ، وتوفي يوم الاثنين 22 شوال عام 1260 هـ/ 1844م). له تآليف منها: **تقييد في مسألة المشرق والمغرب أيهما أفضل**، وتأليف **في مسايرة الحكم العطائية**، كما ورد في إحدى الكناشات التي عليها تملك سيدي عبد السلام بن عمر بن المكي الشرقاوي. وله كناشات وأشعار واستغفار. وفي كناشة ابن رحمون أن سيدي عمر بن المكي الشرقاوي ولد في منتصف شهر شعبان عام 1161هـ، وقد أجاز صاحب الكناشة في الطريقة القادرية، وله معه مراسلات منها واحدة مؤرخة في أواخر رمضان عام 1258هـ. (**الكناشة**، ص. 61)، والمقصود بابن رحمون، هو محمد التهامي بن المكي بن عبد السلام الحسني الإدريسي. ترجمه في: **سلوة الأنفاس**، ج. 2، ص. 212– 213، **الإعلام** للمراكشي، ج. 9، ص. 299– 304، **معجم طبقات المؤلفين**، ج. 2، ص. 231، **الابتسام عن دولة مولانا عبد الرحمان بن هشام**، ص. 108 (مخطوط الخزانة الحسنية رقم: **12490**).

ب – تملك باسم عبد السلام بن عمر بن المكي [الشرقاوي].

كما سجلت في وجه الورقة الأولى من الجزء الأول، تملكات كثيرة أكثرها مشطوب:

أ – مؤرخ 14 ربيع النبوي عام 1014هـ. واسم المتملك مشطوب.

ب – باسم محمد التاودي بن الطالب بن سودة المري، مؤرخ في رجب عام 1176هـ.

ج – عقد بيع طرفاه: الحاج أحمد بن محمد بن الطاهر الريفي الأصل، المراكشي الدار والمنشأ (المشتري)، وعبد السلام بن عمر بن المكي الشرقاوي (البائع)، مؤرخ في 14 شوال عام 1265هـ.

كما سجل في وجه الورقة الأولى من الجزء الثاني تملك هذا نصه:

«الحمد لله ملك لله العبد الفقير الحقير الذليل، عبد السلام بن عمر بن المكي بن الشيخ الكامل سيدي المعطى، كان الله له، آمين».

نستفيد من التقييدات المتقدمة ما يلي:

أ – التعريف بشخصيات علمية في المغرب، من ذلك العائلة السودية والعائلة الشرقاوية؛

ب – التحليات التي اشتملت عليها التقييدات تطلق على العلماء؛

ج – أن النسخة الموصوفة دخلت إلى الخزانة الشرقاوية عام 1239هـ، وانتقلت من ملك شرقاوة عام 1265هـ.

4 – الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت. 911 هـ). نسخة محفوظة بالخزانة الحسنية، مسجلة تحت رقم: **505**.

نسخة تامة، مصححة، وعليها طرر قليلة. مكتوبة على ورق أوربي أبيض صقيل، بخط مغربي مجوهر حسن، مع استعمال حبر أسود للكتابة، والأحمر والأسود العريض لبعض الكلمات والعبارات، على يد أبي عبيدة بن أحمد بن الحرار، وفرغ من نسخها أواخر ذي القعدة عام 1142هـ، كتبها برسم خزانة محمد المعطى بن الصالح بن المعطى الشرقاوي.

عدد الورقات: 244 ق، مقياس الورق: 32 × 22 سم، مقياس المساحة المكتوبة: 22.5 × 14.5 سم، المسطرة: 28 س، التعقيبة مائلة.

سجلت في وجه الورقة الأولى من المخطوط ثلاث تملكات شرقاوية، وهو ما أطلقنا عليه في بحث آخر: «التملك المُسَلْسَلُ»، أي أن هذا الملك يبقى في الأسرة الواحدة، ينتقل من الوالد إلى أولاده، إلى حفدته وعقبهم، إما بالإرث أو الشراء أو الهبة. وترتيب تملكات هذا السفر وَرَدَ كالتالي:

أ – باسم المعطى بن الصالح الشرقاوي؛

ب – باسم عبد القادر بن المعطى [الشرقاوي]؛

ج – باسم الشرقي بن الحفيان.

5 – الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت. 911 هـ). نسخة محفوظة بالخزانة الحسنية، مسجلة تحت رقم: **3834**.

نسخة تامة، مصححة، وعليها طرر قليلة. وهي مرممة ترميما يدويا جزئيا على مستوى الميزاب وبعض المواضع المتضررة.

مكتوبة على ورق أوربي أبيض صقيل، بخط مغربي سريع، مع استعمال حبر أسود للكتابة، والأحمر والأسود العريض لبعض الكلمات والعبارات، دون ذكر اسم الناسخ الذي فرغ من نسخها في شهر شعبان عام 1071هـ.

عدد الورقات: 187 ق، مقياس الورق: 26.5 × 20 سم، مقياس المساحة المكتوبة: 22.5 × 14.5 سم، المسطرة مختلفة، التعقيبة أفقية.

سجلت في أعلى الورقة الأولى من المخطوط ثلاث تملكات، وكلها شرقاوية:

أ – باسم عبد الخالق بن المعطى؛

ب – باسم الطاهر بن عبد الخالق [بن المعطى] المتقدم؛

ج – مَحمد بن قدُّور بن المعطى الشرقي القادري القوري.

المسلك الثاني: الكتب الشرقاوية المخطوطة في علم الحديث

لا نشك في اهتمام شيوخ الزاوية الشرقاوية وسائر البيوتات في أبي الجعد بعلم الحديث؛ فمن خلال ما وصلنا من الكتب المخطوطة في

خزائن الكتب الشرقاوية فقد كان لعلوم الحديث نصيب معلوم فيها، صحيح أن المجموعة التي وقفنا عليها لا تمثل حقيقة هذه العناية ولكنها تعطي صورة عن عمل الزاوية وأبنائها في تأسيس الدرس الحديثي بهذه الربوع؛ لذلك حرصوا على اقتناء الكتب اللازمة لذلك الغرض، والكتاب الحديثي كان من أهم مقتنيات شيوخ الزاوية وأبنائها على حد سواء.

وسنعرض بعض نماذج هذه المجموعة التي وقفنا عليها في الخزانة الحسنية بالرباط، وبعض الإشارات التي وردت في المصادر الشرقاوية وغيرها مما يمكن أن يكون عتبة لرسم تصوُّر عن أهمية هذا العلم الشريف عند شرقاوة انطلاقا من المؤسس ووصولا إلى حفدة شيوخ الزاوية سواء في أبي الجعد أو خارجها.

أولا: الجامع الصحيح للإمام البخاري

وقفنا في الخزانة الحسنية بالرباط على نسختين نفيستين من الجامع الصحيح للإمام البخاري، وقد قيدت عليهما فوائد كثيرة استفدنا منها أن النسختين كانتا من ذخائر دُورِ الكتب الشرقاوية بأبي الجعد، ومن خلال عرضهما نكشف عن بعض مظاهر نفاستها.

النسخة الأولى: محفوظة بالخزانة الحسنية مسجلة تحت الرقم: 7487.

وهي نسخة خماسية التجزئة كما هو ثابت في التملكين عليها. ويوجد منها جزء واحد، وهو المجلد الأول، يبتدئ بباب كيف كان بدء الوحي.

وقد نالت منها الخروم وامتدت أحيانا إلى المساحة المكتوبة، فضاعت كثير من الفوائد التي قُيِّدت عليها في فترات مختلفة من تاريخها ورحلتها في خزائن الكتب المغربية، بعضها منقول من الكرماني (88 ب)، والزركشي، وابن حجر وغيرها.

وهذه الطرر مكتوبة بخطوط مختلفة مما يعني أننا قُرئت عدة مرات، وهذا يجعل منها نسخة نفيسة ونادرة؛ ذلك أن أهمية الطرر كبيرة جدا في تبيُّن تاريخ النسخة وأهميتها.

مكتوبة على ورق أوربي، بخط مغربي مجوهر مليح، مجدول، ملون، مع استعمال الحبر الأسود للكتابة، والأحمر والأزرق والأسود للتراجم وبعض الكلمات والعبارات، دون ذكر اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

مقياس الورق: 23.5 × 19 سم، مقياس المساحة المكتوبة: 16.5 × 11 سم، المسطرة: 20 س، التعقيبة مائلة، وتتكون من أكثر من كلمة أحيانا.

يوجد في وجه الورقة الأولى من المخطوط تملكان، وهما:

الأول: باسم عبد الخالق بن عبد القادر بن محمد الشرقي؛ والمالك المذكور هو حفيد المؤسس سيدي محمد الشرقي كما هو ثابت في نَسَبه، ووالده سيدي عبد القادر الذي ينسب إليه القادريون، والخَلُّوقيون، فرع من القادريِّين، ومنهم القوريُّون والأمِينِيُّون والمْحَمْديون.

الثاني: عبارة عن عقد بيع، طرفاه: الحاج محمد بن عبد الله [...] (المشتري)، عبد القادر بن علي بن المعطى [بن الصالح بن المعطى الشرقي] (البائع)، وهو مؤرخ في منسلخ شعبان عام 1197هـ. وهذا نصه:

«الحمد لله اشترى الأبر الأرضى الأجل الحاج محمد بن المرحوم بمَنِّ الله الحاج عبد الله... من البائع له السيد الجليل، والماجد الأصيل، نجل أولياء الله، وخلاصة ذوي المكانة والجاه، الحاج عبد القادر بن الفاضل الأمجد سيدي علي بن الشيخ المعطى، نفع الله بهم وبأسلافهم، جميع صحيح الإمام البخاري، في خمسة أجزاء المكتوب هذا على أول ورقة منه وأربعة أمثاله اشتراء جائزا ناجزا... بثمن قدره لجميع الكتاب اثنى عشر مثقالا دراهم التاريخ، تبايعا وتقابضا العوض معا من درك القبض أتم إبراء مبرءا على السنة في ذلك والمرجع بالدرك بعد النظر والتقليب والرضى تبايعا عرفا قدره، شهد به عليهما من أشهداه به بأتمه عرفهما، في منسلخ شعبان المعظم سنة سبع وتسعين ومائة وألف. عبد ربه (توقيع).

وتكمن أهمية هذه النسخة في جملة من الأمور، منها:

أ – التقييدات التاريخية التي تجعل منها نسخة نفيسة حيث تؤكد أهمية الجامع الصحيح عند شرقاوة.

ب – أن النسخة استمرت في البيت الشرقاوي إلى حدود منسلخ شعبان عام 1196هـ، وانتقلت بعد ذلك إلى بيوتات أخرى.

ج – إلى حدود التاريخ المذكور كانت النسخة تامة، في خمسة أجزاء، ولم يَبْقَ منها إلا سِفرٌ واحد، ولا ندري متى تفرقت أجزاؤها في رحلتها في خزائن الكتب المغربية.

د – أن النسخة نفيسة بطررها، وهي مهمة وضافية تتراوح بين الطول والقصر، وكتبت بخطوط مختلفة يظهر أنها بقلم ثلاث مطررين على الأقل، وهذا الملمح له قيمته في تاريخ قراءة هذا النص، وإن كان لا يعطي الصورة الحقيقية عن تاريخ تداول هذا النص وقراءته لأنه لم تصلنا من هذه النسخة الخماسية سوى السفر الأول، والأمل معقود على كشف بعض هذه الأسفار الأربعة لاستكمال عناصر الصورة.

النسخة الثانية: محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، مسجلة تحت رقم: **4249**.

نسخة تامة، وهي تجزئة ثمانية، وفي أربع مجلدات، في كل مجلد سفران. عليها طرر ضافية ومهمة، ملأت الحواشي والتضاعيف أحيانا، يرمز إليها بالحرف: (ط). مكتوبة بخط مغربي سريع، ويلاحظ أن أكثرها بخط واحد وأنها بخط أحد مالكي النسخة. ونميز فيها بين صنفين:

1 – طرر التفسير والتوضيح: وهي تعكس ثقافة المطرِّر الذي يظهر أنه متضلع في علوم الإسلام لذلك فإنها تنوعت بين علم الكلام، والفقه (فقه الحديث)، واللغة، كما أن المطرِّر يفصح أحيانا عن مصادره؛ إذ نقل من نصوص مشهورة مثل ابن الصلاح، وابن عبد البر، والداودي، وابن بطال، والزركشي، والأجهوري وغيرهم.

2 – طرر المقابلة: فقد حرص المطرِّر على إثبات فروق المقابلة، من ذلك قوله: «في نسخة المقابلة ترجم في هذا المحل لباب كراهية الخلاف، ويليه باب نهي النبي، ﷺ، عن التحريم، ثم باب قوله تعالى: ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾».

وهذا نموذج من طرر النسخة:

مكتوبة بخط مغربي مجوهر حسن، مع استعمال الحبر الأسود للكتابة، والأحمر والأزرق للأبواب والكتب وبعض الكلمات والعبارات، على يد محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن قاسم بن عبد الواحد المنجور.

المجلد الأول، ويضم الجزء الأول والثاني:

يبتدئ الأول: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ إلى باب الصلاة قبل العيد وبعدها. (1 ب إلى 187 ب).

يبتدئ الثاني: باب ما جاء في الوتر إلى باب المعتكف يدخل رأسه البيت للغسل. (188 ب إلى 371 أ).

المجلد الثاني: يضم السفرين الثالث والرابع:

يبتدئ السفر الثالث: باب ما جاء في قول الله عز وجل: ﴿**فإذا قُضيَتِ الصلاةُ فانْتَشِرُوا في الاَرْضِ وابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ الله**﴾ إلى آخر السورة، وينتهي بباب قضاء الوصيِّ ديون الميِّتِ بغير محضر من الورثة. (1 أ إلى 150 أ).

يبتدئ السفر الرابع: بكتاب الجهاد والسير- باب فضل الجهاد والسير، وينتهي بباب قول الله عز وجل: ﴿**يَعْرِفُونَه كما يَعْرِفُونَ أبْناءَهُمْ**﴾ الآية. (151 أ إلى 304 ب).

المجلد الثالث: يضم السفرين الخامس والسادس

يبتدئ السفر الخامس: فضائل أصحاب النبي ﷺ ومن صحب النبي ﷺ، أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه، وينتهي بباب كم غزا النبي ﷺ. (1 ب إلى 154 ب).

يبتدئ السفر السادس: بكتاب تفسير القرآن، وينتهي عند باب المراضع من المواليات وغيرهن. (155 أ إلى 348 ب).

المجلد الرابع: يضم السفرين السابع والثامن:

يبتدئ المجلد السابع: بكتاب الأطعمة، وينتهي بباب ما جاء في البناء. (1 ب إلى 138 أ).

يبتدئ السفر الثامن: بكتاب الدعوات، وينتهي بباب قول الله: ﴿**ونَضَعُ المَوَازِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيامَةِ**﴾. (139 أ إلى 333 أ).

وفي آخر السفر الثامن تقييد المقابلة، وهذا نصه:

«انتهت المقابلة على نسخة الشيخ سيدي محمد الشرقي المحبَّسة على مسجده الأكبر، ذكر أنها من أصل عتيق، وهي بخط مشرقي. والمقابلة عليها من باب ميراث الأخوات من كتاب الفرائض. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما».

نستفيد من تقييد المقابلة المذكور:

أ – أن المقابلة تمَّتْ من نسخة الشيخ سيدي محمد الشرقي المحبسة على مسجده؛ ما يؤكد أنها كانت معتمدة عند شرقاوة.

ب – أن النسخة المذكورة من أصل عتيق؛

ج – أن النسخة بخط مشرقي؛

د – أن المقابلة جزئية من النسخة الشرقاوية، وهي من باب ميراث الأخوات من كتاب الفرائض.

توجد على النسخة تملكات شرقاوية:

الأول: باسم عبد القادر بن علي بن المعطى الشرقاوي، اشتراه من ورثة عمه سيدي عبد السلام بن المعطى، على يد الفقيه محمد بن عامر وعمه عبد القادر بن المعطى.

الثاني: باسم المعطى بن علي الشرقاوي، انتقل إليه بالشراء من عند عبد القادر بن المعطى الشرقاوي المذكور أعلاه. وهو مؤرخ في سنة 1203هـ.

الثالث: باسم أبي بكر الصديق بن الفقيه الخطاب.

يستخلص مما تقدم ما يلي:

أ – أن النسخة المذكورة كانت في خزانة عبد السلام بن المعطي، وهو نجل شيخ الزاوية محمد المعطى بن الصالح الشرقاوي (ت. 1180 هـ)، صاحب «**ذخيرة المحتاج في الصلاة على صاحب اللواء والتاج**». وفي هذا التاريخ كما هو مقرر عند عبد الحي الكتاني في رحلته إلى أبي الجعد عام 1334هـ، أنه وقف على النسخة التي كانت معتمدة عند شرقاوة منذ عهد الشيخ محمد الصالح إلى عهد القاضي الحاج عبد الله بن الحاج العربي الشرقاوي، ما يعني أن شرقاوة كانوا كغيرهم يتوفرون على نسخ أخرى في خزائن كتبهم الخاصة، علاوة على النسخة المعتمدة في الزاوية.

ب – أن النسخة كانت إلى حدود سنة 1203 هـ في ملك شرقاوة عند أحد حفدة الشيخ محمد المعطى بن الصالح الشرقاوي، وعلي المذكور هو ابن صاحب الذخيرة، وينسب إليه العَلَّاليُّون بأبي الجعد.

ج – أن النسخة انتقلت من البيت الشرقاوي بعد ذلك إلى بيت آخر فصارت في ملك أبي بكر الصديق بن الخطاب العمراني، وخزانته من أنفس خزائن الكتب في المغرب الأقصى كما دلت على ذلك التقييدات الموجودة على بعض الكتب المحفوظة في الخزانة الحسنية والمكتبة الوطنية بالرباط. ومن ثم فإن هذه المعلومات ترسم لنا أولا تاريخ هذه النسخة، وثانيا رحلة هذه المخطوطة في الزمن منذ القرن 18 م إلى يومنا هذا حيث انتهت رحلتها في الخزانة المولوية الشريفة بالقصر الملكي العامر بالرباط.

ثانيا: أبهج المسالك بشرح موطإ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني[1] المالكي (ت. 1122هـ/ 1710م)، محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، مسجلة تحت رقم: **4296**.

وهو شرح وسط بين الطول والقصر، شرح متون الأحاديث من جهة اللغة، وفسَّرَ ألفاظها وبيَّنَ غريبَها، وأفاض في سوْق المذاهب الفقهية. ولما كان الزرقاني يقصد إلى شرحه هذا أن يكون وسطا غير مطول فإنه أعرض فيه عن الحديث عن الأسانيد والرجال جرحا وتعديلا، كما أنه لم يشرح تراجم المتن المشروح، أي الموطأ. وقد شرع في تأليفه في 10 جمادى الأولى سنة 1109هـ، وفرغ منه سنة 1112هـ.

---

(1) **ينظر: سلك الدرر**، ج. 4، ص. 32، **عجائب الآثار**، ج. 1، ص. 69، **الرسالة المستطرفة**، ص. 143، **معجم سركيس**، ج. 1، ص. 967، **أعلام الزركلي**، ج. 6، ص. 184، **فهرس الفهارس**، ج. 1، ص. 456- 457.

نسخة تامة، مصححة، وهي تتألف من ثلاثة أجزاء. عليها طرر قليلة منقولة من شرح الأربعين النووية للشبراخيتي، المسمى: «**الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين النووية**»، وابن القاضي، وميارة، والقاموس، والقسطلاني في «**المواهب اللدنية**»، و«**الرحلة الناصرية**»، وغيرها.

توجد إشارة في الجزء الأول أن أحد المطرِّرينَ منْ تلامذة ابن عبد السلام الناصري، قال (20 أ): «قال شيخنا ابن عبد السلام في رحلته...».

مكتوبة على ورق أوربي، بخط مشرقي نسخ جميل، مع استعمال الحبر الأسود للكتابة، والأسود العريض للطالعة، والأحمر للمتن المشروح، والأحمر والأسود العريض المشوب بالأحمر للعنوانات وبعض الكلمات والعبارات، وقد فرغ من الجزء الأول يوم الثلاثاء 12 رمضان من شهور سنة...؟ على يد محمد بن المرحوم شهاب الدين الشنواني. أما الجزآن الثاني والثالث فقد نسخهما خالد الشنواني الشافعي مذهبا، كتبه برسم موسى الفيومي المالكي، وكان الفراغ من النسخة في يوم الاثنين 13 شعبان سنة 1135هـ.

عدد ورقات السفر الأول: 484 ق، وعدد ورقات السفر الثاني: 428 ق، وعدد ورقات السفر الثالث: 464 ق، مقياس الورق: 21 × 15.5 سم، مقياس المساحة المكتوبة: 15.5 × 10 سم، المسطرة: 25 س، التعقيبة أفقية.

وقد عُوضت في السفر الأول الورقات من 80 إلى 86، وهي مكتوبة بخط مغربي مجوهر جميل.

مقياس الغلاف: 20.5 × 16 سم، وهو عبارة عن تسفير أصلي، جلده بُنِّي، مزدان بتسطير محفور، تتوسطه ترنجة بديعة بتوريق مضغوط. والغلاف موصول بلسان تتوسطه ترنجة في شكل ثريا معلقة بخيطية، وقد انفصل الكعب عن الشيرازة، بل إنه لم يكن متصلا وإنما وضعت أوراق الأجزاء كل جزء على حدة في الغلاف الذي عُدَّ لذلك. وقد رُقِّعَ الغلاف ترقيعا جزئيا بجلد مُرَقَّق، بعضه أحمر والبعض الآخر بُنِّي.

يوجد في وجه الورقة الأولى في كل من السفر الأول والثاني تملك باسم العربي بن المعطى بن الصالح [الشرقاوي] (ت. 1234 هـ).

وقد ذكرنا قبل أن النسخة مشرقية، ونسخت في مصر، فهل جلبها الشيخ سيدي العربي من المشرق إبان رحلته عام 1190 هـ؟

إن شرقاوة كغيرهم من علماء المغرب وأبناء الزوايا جلبوا كثيرا من الكتب من المشرق، وتضم المكتبة الشرقاوية عددا من النسخ المشرقية، ولا نستبعد أن يكون الشيخ العربي جلب هذه النسخة لما رحل إلى المشرق عام 1190هـ.

ثالثا: بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها، لعبد الله بن سعد بن أبي جمرة[1] الأزدي الأندلسي (ت. 699هـ/ 1300م). وهي محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، مسجلة تحت رقم: **4343**.

---

(1) انظر: **الطبقات الكبرى** للشعراني، ص. 286، **نيل الابتهاج**، ج. 1، ص. 230-231، **كشف الظنون**، ج. 259، 599، **معجم كحالة**، ج. 6، ص. 40.

والكتاب عبارة عن شرح مختصر البخاري المسمى بـ: **جمع النهاية في بدء الخير وغاية**، لابن أبي جمرة، وشرحه بنفس صوفي عال. يحتوي هذا الشرح على درر وفرائض الشريعة وسننها ورغائبها وآدابها وأحكامها، كما لا يخلو من إشارات إلى الحقيقة، حيث كان هَمُّ المؤلف أن يحقق الجمع بين الحقيقة والشريعة. واستدل على بعض الوجوه التي استنبطها أو ظهرت من الحديث النبوي الشريف بآي وبأحاديث تناسبها وتقوِّيها، واستخرج ما فيها من فقه.

نسخة تامة، مصححة ومقابلة من أصل عتيق، وعليها طرر بخط ناسخها، وهو الحسن بن محمد البكري السيفي. وقد بدأت تنال منها الخروم من أطرافها، وامتدت قليلا إلى المساحة المكتوبة، ورممت بورق ياباني على مستوى الميزاب.

مكتوبة على ورق أوربي، بخط مغربي حسن، فيه بعض ملامح الخط الأندلسي، مع استعمال الحبر الأسود للكتابة، والأحمر للأحاديث النبوية الشريفة وبعض الكلمات والعبارات، على يد الحسن بن محمد البكري السيفي، وقد ذكر تاريخ الفراغ من النسخ في القسم الأول من الكتاب، وهو غرة شعبان عام 1130هـ، بمدرسة الصفارين من محروسة مدينة فاس.

تقع ضمن مجموع من الورقة 13 أ إلى 325 أ، مقياس الورق: 28 × 22 سم، مقياس المساحة المكتوبة: 23.5 × 15.5 سم، المسطرة: 32 س، التعقيبة مائلة.

مقياس الغلاف: 29 × 22 سم، وهو عبارة عن تسفير كرتوني تركيبي حديث، مطرَّق بورق مرمري أزرق، مع استعمال جلد أزرق للكعب.

يوجد في وجه الورقة الأولى من الكتاب، ثلاث تملكات:

الأول: باسم المعطى بن الصالح [الشرقاوي، ت. 1180 هـ]، بخطه.

الثاني: باسم سليمان بن محمد.

الثالث: باسم الطيب بن سليمان بن محمد، وهو مؤرخ عام 1236هـ.

ابتدأ هذا المجموع بكتاب لابن أبي جمرة، وهو «**جمع النهاية في بدء الخير ونهاية**»، وهو مختصر البخاري (1 ب إلى 12 ب)، وفي آخر المجموع كتاب في المرائي الدالة على فضل شرح مختصر البخاري المسمى: «**بهجة النفوس**»، ويعرف بكتاب المرائي (325 ب إلى 342 أ)، جمعها صاحبها في كتاب مستقل. وعلى هذا فإن هذا المجموع يضم ثلاث كتب لابن أبي جمرة.

احتوت ورقات المخطوط على خطوط مائية متوازية، علاوة على علامة ورقية، عبارة عن ثلاث أهلة متراكبة متفاوتة الحجم.

والنسخة منقولة من أصل عتيق عَلَّقَه عيسى بن أحمد بن عيسى العجلوني الصوفي، في 2 شعبان عام 811هـ، برباط ربيع بمكة المشرفة. كما وردت إشارة تفيد أنه قابلها من نسخة منقولة من نسخة بخط الحاج محمد بن علي الشطيبي البرجي الأندلسي.

والحاج الشطيبي المذكور (ت. 963 هـ)، كانت أوقاته، كما يقول هو عن نفسه: ما بين تأليف ونسخ، وعمل في البستان، والقيام بشؤون المسجد من تدريس وإمامة وخطابة ووعظ، ومما ذكره في هذا الصدد أنه انتسخ كتاب «**نزهة الناظرين وتحفة القاصرين في شرح منازل السائرين**»، لأبي عبد الله المقدسي، مع المقابلة على كثير من نسخه، وكتابة التعليقات عليه.

وقد عبر الشطيبي عن السبب في هذا الاختيار في حياته، هو ما يعبر عنه بـ: فساد الزمان، في بعض الأبيات: [الكامل]

فَسَدَ الزَّمانُ فأين أيْنَ المَهْربُ ... وفَشَا الحَرامُ فأيُّ رِزْقٍ يُطلبُ
وتعامَتِ العلماءُ عنْ شُبْهاتِها ... وتراخَصَتْ فليعْجَبِ المُتَعجِّبُ
فمَنْ الذي نَرْضاهُ قُدْوَةَ دينِنَا ... ومَنِ الذي بالحقِّ راحَ يُؤدِّبُ
والعالمونَ قَدِ ارْتَضَوْا دُنياهمُ ... عَنْ دينهم فهم إليها يُنسَب[1]

ونشير في هذا السياق إلى ميسم حضاري مهم عند المغاربة، وهو سَرْدُ كتاب «**بهجة النفوس**» لابن أبي جمرة، كما دلَّ على ذلك تقييد مسجل في طرة الورقة الأخيرة من السفر الرابع من النسخة رقم: **7826** المحفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، ونصها: «ختمنا سَرْدَ هذا الكتاب المبارك، بحمد الله ويُمنِهِ ومِنَّته، قُبَيلَ زوال الاثنين التاسع والعشرين من شعبان ستة وتسعين ومائتين وألف. وكان افتتاحه عشية عرفة أواخر السنة

(1) مقال: **من أعلام التصوف المغربي أبو عبد الله الشطيبي** (ت. 963 هـ)، لمحمد بوطربوش، مجلة الإحياء، ع 15.

الفارطة، رزقنا الله بركته وبركة مؤلفه، ولا حرمنا من إعادة قراءته المرة بعد المرة بجاه النبي ﷺ آمين، وذلك مع الشريف الفاضل العالم العامل الماجد أبي الحسن سيدنا علي بن الإمام المقدس مولانا عبد الرحمان بن مولانا هشام. وقد سرَدَهُ ثلاث مرات هذه معنا واثنتين قبلها مع غيرنا، تقبل الله من الجميع بجاه النبي الشفيع آمين.

عبيد ربه العبد الضعيف الفاني محمد بن أحمد بناني، وليه الله ورسوله».

المسلك الثالث: الكتب المخطوطة في الفقه:

حظي الفقه كغيره من العلوم بعناية كبيرة من شرقاوة، فاقتنوا مصادره المعتمدة، ونسخوا أصوله العتيقة، وعمَّروا مجالسه، فكان محمد الصالح بن المعطى الشرقاوي يقرئ الشيخ خليل ومتونا أخرى في الفقه وأصوله. وبعض منتسخات شرقاوة حفظت ما كتبوه عليها بخطوطهم من تقريرات وتعقبات. فاجتمعت لديهم مجموعة نفيسة ونادرة تفرقت في خزائن الكتب المغربية. وقد وقفنا منها على جملة حسنة، نذكر منها:

1 - حاشية على شرح التتائي على مختصر خليل، لمحمد المصطفى بن عبد الله بن مؤمن الرماصي[1] (ت. 1136هـ/ 1724م)، مسجلة تحت رقم: **4368**.

---

(1) ينظر: **تعريف الخلف**، ج. 2، ص. 567، **معجم المؤلفين**، ج. 10، ص. 247، **شجرة النور الزكية**، ص. 334، **معجم أعلام الجزائر**، ص. 152.

تعتبر هذه الحاشية من أنفس الحواشي على الشرح الصغير المسمى: «**جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر**»، لشمس الدين التتائي (ت. 942هـ).

وشرح التتائي هذا من الكتب التي انتقدها العلماء، حتى إنهم ضعفوها في الفتوى كما نص على ذلك الهلالي في قوله: «ومنها شرح التّتائي الصغير فقد قيل إنه مات قبل تحريره، ويدلّ لذلك ما يوجد فيه ممّا هو سَبْقُ قلم، لا يخفى عمّن دونه، وقد بالغ في الإنكار عليه الشّيخ ابن عاشر»[1]. وهو ما أكده الرماصي نفسه في ديباجته: «وجد التصحيف فيه في مواضع».

وقد ألفها نزولا عند طلب بعض الإخوان، لما وجد إقبال الطلبة عليه، فبين مشكله وحلَّ مُقفَله.

ونلخص قيمة هذه النسخة في أمرين:

أ – اشتملت على تملكات عديدة أغلبها لشرقاوة، وهي:

الأول: باسم محمد المعطى بن الصالح الشرقاوي؛

الثاني: باسم محمد العربي بن المعطى بن الصالح الشرقاوي؛

الثالث: عبد القادر بن المعطى الشرقاوي، تملكه بالشراء من أخيه العربي بن المعطي.

الرابع: باسم عمر بن المكي بن المعطى الشرقاوي؛

---

(1) **نور البصر**، ص. 132.

الخامس: باسم مَحمد بن عمر بن المكي الشرقاوي؛

السادس: باسم محمد الطالب بن حمدون بن عبد الرحمان ابن الحاج السلمي.

ج – عليها طرر مفيدة وضافية، ملأت الحواشي والتضاعيف، تظهر القيمة العلمية لهذه النسخة، فاستعراض أسماء المتملكين يؤكد أهمية هذه الحاشية عند المغاربة في القرن 12هـ، وعند شرقاوة بوجه خاص، فأغلب أسماء المتملكين من أسرة شرقاوة. بَيْدَ أن المشكل الكبير الذي يصادف الباحث في هذه الطرر، هو صعوبة نسبتها إلى شخص بعينه، وهذا يحتاج إلى دراسة باليوغرافية دقيقة للكشف عن هذا البعد المعرفي في هذه النسخ.

2 – تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام، لأبي بكر محمد بن محمد بن محمد بن عاصم المالكي القيسي الغرناطي (ت. 829هـ/ 1426م)، محفوظة بالخزانة الحسنية مسجلة تحت رقم: **4712**.

نسخة أخرى، تامة، مصححة، وقد بدأت تنال منها الخروم والرطوبة.

واشتملت النسخة على طرر مهمة جدا، مكتوبة بخط مُنمَّل للغاية، واستَوْعَبَت الهوامشَ الأربعة والتضاعيف، حيث إنَّ المطرِّرَ كان يكتبها بنَفَس نقدي عالٍ جدا، كالطرة المكتوبة في الورقة 13 ب، تنبَّه فيها إلى وجود أبيات مقحمة في أبيات ابن عاصم، وكشف عن كونها لابن لُبٍّ الغرناطي.

والمطرِّر من تلاميذ محمد بن أحمد ميارة كما صرَّح بذلك غير مرة بقوله: «من خط شيخنا سيدي محمد ميارة» (الورقة 15 أ مثلا). وهي منقولة من العتبية، وابن سلمون، والنهاية لابن رشد، والمقرب، واليزناسني، والشرح والتوضيح، وميارة، والمتيطي، ومجالس المكناسي، وغيرهم.

مكتوبة على ورق ثخين قليلا، مع الإشارة إلى أن الورقتين الأولى والعاشرة أضيفتا للنسخة، وهي مكتوبة بخط أندلسي، مليح، مشكول، مع استعمال الحبر الأسود للكتابة والشكل، والأحمر والبرتقالي للطالعة والفصول وبعض الحروف والكلمات، وللتسطير أحيانا، على يد محمد بن يوسف بن موسى العبّوبي، وفرغ منها في أوائل صفر عام 1069هـ، وقد اتخذ حرد المتن شكل هرم منكوس.

عدد الورقات: 38 ق، مقياس الورق: 30 × 21.5 سم (تقريبا، حيث فاوَتَتِ الخرومُ بين حَجْمِ الورقات)، مقياس المساحة المكتوبة: 21.5 × 11.5 سم، المسطرة: 25 س، التعقيبة مائلة.

سجلت فيها تمليكات شرقاوية، وهي كالتالي:

أ – محمد الصالح بن محمد الملقب بالمعطى [الشرقاوي].

ب – المعطى بن الصالح (نجل المتملك السابق).

ج – علي بن المعطى [الشرقاوي].

هـ – عبد السلام بن المعطى (أخ علي بن المعطى).

و- عبد القادر بن المعطى (أخوه أيضا).

ز- عبد السلام بن قدور بن المعطى بالإرث.

ح - علي بن عبد القادر بن المعطى بالشراء الصحيح مِنْ مالِكَتِهِ.

3 - الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام، لمحمد بن أحمد بن محمد ميارة الفاسي (ت. 1072 هـ)، محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط، مسجل تحت رقم: **3686**. وهي نسخة تامة مصححة، عليها طرر مفيدة وضافية أغلبها منقول من ابن رحال، وسيدي يعيش الشاوي.

مكتوبة بخط مغربي مجوهر جميل، مع استعمال حبر أسود للكتابة، والأحمر للمتن المشروح وبعض الكلمات والعبارات، دون ذكر اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

وُجدَ مقيَّدا في ظهر الورقة الأخيرة من النسخة زمام كتب أحد أبناء الزاوية الشرقاوية، وهو أحمد بن المعطى الشرقاوي. وهذا نصه: «زمام كتب السيد أحمد بن المعطى... الشيخ ميارة، ونصف الحطاب الآخر، والمعيار على خمسة أسفار، ونسخة سيدي خليل ملك للسيد أحمد بن المعطى... وهي مائة مثاقيل واحدة». والمقصود هو ابن صاحب «**ذخيرة المحتاج**» محمد المعطى بن الصالح الشرقاوي.

يستخلص من التقييد المذكور:

أ - أحمد المذكور هو ولد الشيخ محمد المعطى بن الصالح الشرقاوي، كبير الزاوية الشرقاوية خلال القرن 12هـ، ويظهر أن خزانة كتبه كانت غنية. فما هو مصير هذه الخزانة؟

ب - ذكر التقييد مصطلح: «**الزِّمام**»، وهو من المصطلحات المستعملة في خزائن كتب الزوايا وفي جامع القرويين بفاس[1].

ج - اشتمل زمام الكتب على بعض المصادر المعتمدة في الفقه، مما يعطينا صورة عن مجال اهتمام الرجل.

4 - المختصر الخليلي، محفوظ بالخزانة الحسنية، رقم: **4154**، كتبت هذه النسخة برسم خزانة عبد القادر بن المعطى بن الصالح الشرقاوي. وهي بخط مغربي مجوهر، جميل، مع استعمال الحبر الأسود للكتابة، واللون الأحمر والأسود العريض للعنوانات والترويسة وبعض الحروف والكلمات والعبارات، على يد محمد العربي بن إبراهيم الجَكَنِي، ثم الدرَاوي، وفرغ منها في 17 ربيع الأول عام 1203هـ.

نستفيد من حَرْد المتن أمورا، نذكر منها:

أولا: أن النسخة كتبت برسم خزانة سيدي عبد القادر بن المعطى الشرقاوي.

ثانيا: أن حرد المتن يؤرخ لشخصية علمية، وهو نجل أحد أعلام الثقافة والفكر في القرن 12هـ، وهو محمد المعطى بن الصالح الشرقاوي (ت. 1180 هـ)، صاحب «**ذخيرة المحتاج في الصلاة على صاحب اللواء والتاج**»، وأنه كان حيا عام 1203هـ. وخزانته كانت من أغنى خزائن الكتب الشرقاوية كما تؤكده القرائن الكوديكولوجية.

---

(1) **مصطلحات الكتاب العربي المخطوط**، ص. 175. (ط. 4).

ثالثا: ذكر في آخر النسخة تاريخ الانتهاء من التعليقات على النسخة، وهو يوم الأحد 14 ربيع الثاني سنة 1203هـ، وهي أيضا السنة التي كُتِبَتْ فيه النسخة، كما ذكرنا، فهل يمكن اعتماد هذه القرينة في ترجيح نسبة التعليقات لمالك النسخة عبد القادر بن المعطى بن الصالح الشرقي المذكور؟

رابعا: أن الناسخ من تلاميذ المالك كما صرح بذلك في حرد المتن. وقد احتضنت الزاوية الشرقاوية ورشات لإنتاج الكتاب، حيث بَرَزَ عدد من النساخ منهم محمد الصالح الشرقي، ونجله محمد المعطى صاحب «**ذخيرة المحتاج**»، ومنهم السيفي الحسن بن محمد البكري (كان حيا عام 1143هـ- 1730م)[1]، وأبو عبيدة بن أحمد بن الحرار[2]، ومحمد بن عبد الكريم العبدوني الورديغي[3]، وغيرهم.

5 - الشرح الكبير للخرشي على خليل، النسخة محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، مسجلة تحت رقم: **9419**، ويوجد منها الجزء الثالث

---

(1) هو كاتب **النسخة العشارية** من **صحيح البخاري** التي كانت معتمدة بزاوية أبي الجعد. وله منتسخات كثيرة في السيرة والتفسير والفقه والتصوف. **تاريخ الوراقة المغربية**، ص. 133.

(2) هو وراق الشيخ محمد المعطى بن الصالح الشرقاوي. **تاريخ الوراقة المغربية**، ص. 133. كتب أسفارا كثيرة من كتاب: **ذخيرة المحتاج في الصلاة على صاحب اللواء والتاج**، نذكر منها: سِفر العبودية، وسفر الجِنان، وسفر الأسماء النبوية وغيرها. وهي محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط.

(3) هو الكاتب الخاص لمحمد المعطى الشرقاوي، وألف فيه كتاب: **يتيمة العقود الوسطى في مناقب سيدي محمد المعطى**. **تاريخ الوراقة المغربية**، ص. 133 - 134.

فقط، فقد وَرَدَ في حَرْدِ المتن أنه كتب النسخة برسم خزانة الشيخ محمد المعطى بن محمد الصالح الشرقاوي (ت. 1180 هـ)، صاحب «**ذخيرة المحتاج**»، ووافق الفراغ منها في 24 ربيع النبوي عام 1163هـ، على يد محمد المدعو المحجوب بن الحرَّار[1].

وسُجِّل في وجه الورقة الأولى تملك باسم عمر بن سليمان، وهي شخصية يتردد ذكرها كثيرا في مخطوطات الفقه، كما أسلفنا.

كما توجد نسخة أخرى من الشرح المذكور مسجلة تحت رقم: **9081**، عليها تملك في الورقة الأخيرة من السفر، باسم محمد المعطى بن الصالح الشرقاوي المذكور، وهي بغير خط النسخة رقم: **9419**، وهذا الجزء يبدأ من التناول إلى القسمة، وكتب في سافلة الصحائف: «**جزء من الخرشي الكبير من التناول إلى القسمة**». هل هي نسخة ثانية من الكتاب أم أن الناسخ المذكور كتب الجزء الثالث فقط وأكمل غيرُهُ نَسْخَ الباقي؟

6 - البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد (ت. 520 هـ). نسخة محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، مسجلة تحت رقم: **1556**، وتعرف بالنسخة العشرينية إذ تقع في عشرين جزءا. وهي نسخة خزائنية نفيسة،

---

(1) يتردد اسم ناسخ آخر من أسرة الحرار في علاقة مع الزاوية الشرقاوية وفي الفترة نفسها، وهو ابن الحرار المفضل بن محمد الإدريسي (كان حيا عام 1184)، نسخ سفرين من ذخيرة المحتاج في الصلاة على صاحب اللواء والتاج» لمحمد المعطى الشرقاوي، والسفران محفوظات في الخزانة الحسنية بالرباط تحت الرقمين: 7878 و7954.

كتبت برسم الخزانة السلطانية، وقد صدرت بمدخل مطول في افتتاحية الأسفار: 1- 11- 16، تبين منها أن هذه النسخة أشرف على نسخها أربعة من أعلام فاس، وهم: محمد التاودي بن سودة (الأسفار الخمسة الأولى)، عمر بن عبد الله الفاسي (الخمسة الثانية)، ومحمد بن عبد الصادق الدكالي (الخمسة الثالثة)، والقاضي عبد القادر بن العربي بوخريص (الخمسة الرابعة). منقولة من نسخة بحاضرة فاس، وقد فرغ من نسخها عام 1174هـ، وقد نُجزت في مدة قياسية، كما ورد في التصدير، شهران وثمانية أيام. وهي نموذج للنساخة الجماعية، أو ما يغرف بـ: التنسيخ الجماعي[1].

ويوجد في وجه الورقة الأولى من السفر الأول تملك، مؤرخ في 24 رمضان عام 1238هـ، طرفاه: العباس بن أحمد بن التاودي ابن سودة المري (المشتري)، وأحمد بن العربي بن المعطى بن صالح التادلي العُمَرِي الشرقاوي (البائع)، ونصه: «الحمد لله، اشترى الفقيه العلامة المدرس الفهامة، سيدي العباس بن الفقيه العلامة المرحوم سيدي أحمد بن شيخ الإسلام سيدي التاودي ابن سودة المري، من البائع له الفقيه الأفضل الحاج الأبر سيدي الحاج أحمد بن الفقيه العلامة المرحوم سيدي العربي بن الشيخ سيدي المعطى بن صالح التادلي العمري الشرقاوي جميع هذا السفر المكتوب هذا على أول ورقة منه وثمانية عشر سفرا، وذلك من

(1) **مصطلحات الكتاب العربي المخطوط**، ص. 90. «وهو نظام من النسخ اطلاقا من الملازم منفصلة. كانت الجامعة تصنع نموذجا للأثر يصحح بعناية كبيرة، ويوضع رهن إشارة الطلبة، وغايته الإتقان والسرعة».

البيان والتحصيل لابن رشد، اشتراء تاما بخمسة وثلاثين مثقالا دراهم تاريخه، تبايعا وتقابضا العوضين باعترافهما وتبارءا من درك القبض على السنة في ذلك والمرجع بالدرك... في الرابع والعشرين من رمضان المعظم عام ثمانية وثلاثين ومائتين وألف...».

المسلك الرابع: قيمة المجموعة الشرقاوية

تبين من خلال وصفنا لهذه المجموعة من الكتب المخطوطة في علوم القرآن والحديث والفقه أنها مجموعة نفيسة وقيمة، ويمكن تلخيص نفاستها في العناصر التالية:

أولا: القيمة التاريخية

ويمكن رصدها من خلال القيود التاريخية، أو التقييدات التاريخية، ونعني بها: قيود الفراغ، أو حرود المتن، والتملكات بمختلف صيغها، سواء كانت توقيعات أصحابها ووضع خطوطهم عليها، أو عقود البيع والهِبة وغيرها. وهي ذات أهمية كبيرة لما تحمله معلومات نادرة، يمكن توظيفها في كتابة التاريخ المحلي والجهوي والوطني على حد سواء؛ إذ من شأن هذه القيود أن تميط اللثام عن كثير من الحقائق التاريخية؛ فهي تحمل معلومات نفيسة ونادرة يمكن استثمارها في كتابة التاريخ الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي.

واستنادا إلى بعض القيود والفوائد التاريخية نقترح مقاربة بعض القضايا:

أ – تاريخ المكتبات الشرقاوية؛ فالقيود التاريخية التي وقفنا عليها تميط اللثام عن بعض البيوتات الشرقاوية التي ارتبط ذكرها بالكتاب وبالعلم، وإن كانت لا تعكس الصورة الحقيقية للوضع الثقافي بأبي الجعد على الأقل خلال الحقبة الممتدة بين القرنين 12 و13هـ. فنلاحظ أن أسماء بعينها تتكرر في الكتب المخطوطة التي عرضناها، وهي شخصيات كانت فاعلة في تاريخ الزاوية الشرقاوية، نذكر منها: محمد الصالح بن المعطى بن عبد الخالق الشرقاوي، محمد المعطى بن الصالح الشرقاوي، عبد الخالق بن المعطى الشرقاوي، عبد الخالق بن عبد القادر بن محمد الشرقي، وعلي بن المعطى الشرقاوي، عمر بن المكي بن المعطى الشرقاوي، مَحمد بن قدُّور بن المعطى الشرقي القادري القوري، الطاهر بن عبد الخالق بن المعطى الشرقاوي، وغيرهم.

ب – تقاليد انتقال الكتاب: تقدم لنا القيود التاريخية مادة مهمة عن تقاليد انتقال الكتاب في الثقافة المغربية، فهذه النصوص ذات أهمية كبيرة في تبيُّن الصيغ والأساليب التي كتبت بها عقود البيع والهبة والتحبيس وسائر المعاملات المتعلقة بالكتاب.

وقد اتخذت صيغ التملك أشكالا كثيرة، نذكر منها:

1 – الاكتفاء بكتابة اسم المتملك مع صيغ الدعاء المعهودة، مثال ذلك: «ملك لله بيد عبيد ربه عبد الخالق بن المعطى، أصلح الله حاله».

2 – التصريح بالصيغة الدالة على انتقال الملك، من ذلك: «ثم انتقل لولده الطاهر بن عبد الخالق».

هذا ونشير إلى أن كثيرا من هذه الصيغ تكون ملبسة أحيانا، فقد لا يهتدي إليها إلا مَنْ له معرفة ببُيوتات شرقاوة، ومَرَدُّ ذلك إلى أنَّ عددا من المتملكين لا يُصرِّحون بانتسابهم إلى البيت الشرقاوي وإنما يكتفون بذكر الاسم الأول والثاني. مثال ذلك التملكات المسجلة في وجه الورقة الأولى من النسخة رقم: **505** من كتاب «**الإتقان في علوم القرآن**»، حيث وردت فيها ثلاث تملكات، وهو من صنف «**التملكات المسلسلة**»، ونعني بها تداول الكتاب في الأسرة الواحدة، إما بالشراء أو الإرث أو الهبة وغيرها:

أ – باسم المعطى بن الصالح، وهو مكتوب بخطه كما هو الشأن في سائر كتب خزانته. وقد تأكد لدينا أن المعني هو محمد المعطى بن الصالح الشرقاوي، صاحب «**ذخيرة المحتاج**».

ب – عبد القادر بن المعطى، وهو أحد أولاد المالك المتقدم، حيث يتردد اسمه وخطه على جملة من الكتب المخطوطة في علوم مختلفة.

ج – الشرقي بن الحفيان، وقد وقفنا على خطه في بعض الكتب المخطوطة، وهو من الأسرة الشرقاوية، ومن الذين خَرَجوا من أبي الجعد واستقروا في مدينة سلا، وهم مشهورون بها.

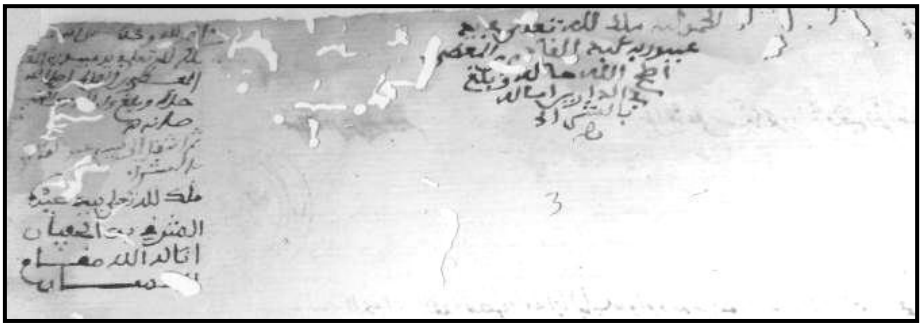

الإتقان في علوم القرآن: رقم: 505

3 – التعاقد على السنن المتبع في انتقال الملكية. وقد سجلت نصوص كثيرة في ورقات الوقاية في الكتب الشرقاوية المخطوطة. وقد رصدنا ذلك ابتداء من القرن 12هـ، نذكر لذلك مثلا النسخة رقم: **7487**، من «**الجامع الصحيح**»، فقد سجل في وجه الورقة الأولى من المخطوط عقد بيع، هذا نصه: «الحمد لله اشترى الأبر الأرضى الأجل الحاج محمد بن المرحوم بمَنِّ الله الحاج عبد الله... من البائع له السيد الجليل، والماجد الأصيل، نجل أولياء الله، وخلاصة ذوي المكانة والجاه، الحاج عبد القادر بن الفاضل الأمجد سيدي علي بن الشيخ المعطى، نفع الله بهم وبأسلافهم، جميع صحيح الإمام البخاري، في خمسة أجزاء المكتوب هذا على أول ورقة منه وأربعة أمثاله اشتراء جائزا ناجزا... بثمن قدره لجميع الكتاب اثنى عشر مثقالا دراهم التاريخ، تبايعا وتقابضا العوض معا من درك القبض أتم إبراء مبرءا على السنة في ذلك والمرجع بالدرك بعد النظر والتقليب والرضى تبايعا عرفا قدره، شهد به عليهما من أشهداه به بأتمه عرفهما، في منسلخ شعبان المعظم سنة سبع وتسعين ومائة وألف». عبد ربه (توقيع).

فأركان هذه الوثيقة، هي:

- الصيغة، وتدل عليها الفعل: «اشترى» وألفاظ أخرى من حقل البيوع؛

– الطرفان، وهما: الحاج محمد بن عبد الله [...] (المشتري)، وعبد القادر بن علي بن المعطى [بن الصالح بن المعطى الشرقي] (البائع)، وقد دَرَجوا في العقود على تقديم اسم المشتري على البائع.

- تسمية المعقود عليه، وهو «جميع صحيح الإمام البخاري، في خمسة أجزاء».

- تحديد الثمن. (اثنى عشر مثقالا دراهم).

- تاريخ انتقال ملكية الكتاب، وهو منسلخ شعبان عام 1197هـ.

- توقيع أو شكل الشاهدين، اللذين شهدا على إتمام العقد بكل ما يلزم من شروط الصحة.

ومن أمثلة هذه العقود أيضا النسخة رقم: **5179**، وهي «**أنوار التنزيل وأسرار التأويل**»، لعبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشافعي. سجلت عليها تملكات كثيرة، علاوة على عقد بيع، هذا نصه:

«الحمد لله اشترى الفقيه الأجل السيد الحاج أحمد بن المرحوم السيد محمد بن الطاهر الريفي الأصل المراكشي دارا ومنشأ من البائع له المرابط السيد عبد السلام بن الفقيه السيد عمر بن المكي الشرقاوي [عربي] ربعة أسيل متصل أسوده خفيفه الآن جرح بدقنه يسارا وآخر بجبهته يسارا، جميع هذا السفر المكتوب على أول ورقة منه والذي بعده، المشتمل على سيدي البيضاوي، اشتراء تاما، بثمن قدره لهما معا أحد وعشرون مثقالا وخمس أواقي سكة، وتقابضا العرضين معاينة بعد التقليب والرضى على السنة والمرجع بالدرك عرفا قدره شهد به عليهما بأتمه عرف المشتري عرف بالبائع، في رابع عشر شوال عام خمسة وستين ومائتين وألف».

فعلاوة على الأركان التي حصرناها في وصف العقد المتقدم، أضيف في هذا العقد عنصر آخر، وهو وصف البائع وصفا دقيقا، في تبصرة ابن فرحون: «وإذا احتاج الكاتب إلى ذكر نعوت المشهود عليه أو له، فينبغي أن يذكر من صفاته أشهرها، كالصَّمم، والعمى، والعَرج والبياض، أعني: البَرَص، وآثار الجُذري، والنمَش، فيقول: «في وجهه آثار جذري»، أو: «نَمَش»، وإن كان فيه خال ذكرته، وذكرت موضعه، وتذكر قطع الأنامل، أو عضو مما هو مشهور ظاهر في الوجه أو الجسد، وتذكر مع ذلك اسمه ونسبه وصناعته»[1].

وهذا الأمر صادفناه في عقود كثيرة حيث يصبح وصف طرفي العقد أو أحدهما ركنا من الأركان كما في عقود أخرى غير عقود بيع الكتب. وهذه صورته:

أنوار التنزيل، خ. ح. رقم: 5179

(1) **تبصرة الحكام**، لابن فرحون، ج. 1، ص. 204. (تحقيق جمال مرعشلي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 1423/ 2003).

ثانيا: القيمة الجمالية

ونقصد بها ما يتعلق بإخراج النسخة والتقنيات المستعملة في البناء الجمالي للمتن من ترتيب وتزويق. وقد حظيت بعض المصنفات دون غيرها بهذه العناية كما يظهر من استقراء سريع لما أنتجه المغاربة وغيرهم في هذا الفن. ومن بين هذه النصوص التي حظيت بهذه العناية كتب الصحاح مثل «**الجامع الصحيح**»، وكتاب «**الشفا**»، و«**دلائل الخيرات**»، و«**ذخيرة المحتاج**»، وغيرها.

ونمثل لهذه المجموعة بنسخة الجامع الصحيح رقم: **7487**. ويمكن رصد ذلك في عدة مظاهر:

أ – طالعة السِّفر، فتزويق الطالعة من مطالب إخراج الكتاب المخطوط في الثقافة الإسلامية. وتجدر الإشارة أن عمل المُزوِّق في هذه اللوحة امتداد للنمط الزخرفي في القرن السادس عشر الذي أنجزه المزخرفون المغاربة، وهي زخرفة لا تُغرقُ في استعمال الألوان وإنما اقتصر المزوِّقُ فيها على لونين مركزيين، وهما: اللون الأزرق الذي استعمل كخلفية، واللون المذهب الذي استعمل في ظفيرة الإطار، كما استعمل اللون نفسه في كتابة عنوان الترجمة بخط الثلث المغربي، وهو: «كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ وقوله تعالى: ﴿**إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيئين من بعده**﴾». وقد اتصلت بها ميدالية جميلة استعملت فيها الألوان نفسها بتوريق مُتوازٍ.

وطالعة هذا السفر تشبه في بعض خصائصها الكوديكولوجية النسخة المحفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، مسجلة تحت رقم: **2655**، من الجامع الصحيح للإمام البخاري، وهي خماسية التجزئة، بخط الفقيه محمد المهدي بن أحمد بن علي الفاسي (ت. 1109هـ/ 1697م)، مما يستلزم أنهما من عَمَلِ مُزوِّق واحد، وأنْجِزتا في الفترة نفسها، وهذه صورتها:

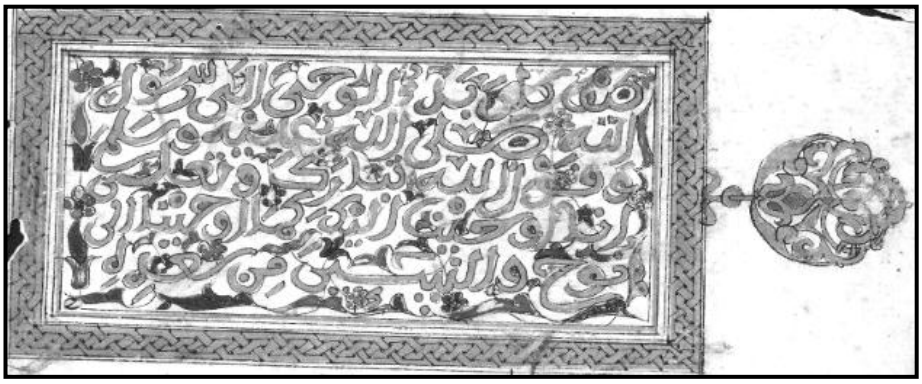

من هنا تظهر أهمية المكوِّن الكوديكولوجي في تأريخ النسخة، أو تقدير عمر المخطوط.

ب - تراجم الكتاب: والترجمة هي: تحلية الكتب، ويطلق على القائم بزخرفة الكتب: المُترجِم[1]. ونجد مصطلح «الترجمة» في منظومة محمد بن عبد الله الدلائي في جمع كتب «**الجامع الصحيح**»، وردت هكذا:

وبعد فالقصد تَعْدادُ التراجم من ... كُتْبِ البخاري ترتيبا لما ذُكِرا
تقريبَ حِفْظٍ وتَسْهيلَ مطالعة ... للأصل والشرح فاسْمعْ والتقطْ دُرَرا[2]

(1) **تاريخ الوراقة المغربية**، م. س. ص. 260.

(2) وردت المنظومة في ورقة الوقاية من أول نسخة «**صحيح البخاري**» المحفوظة في الخزانة الحسنية بالرباط رقم: **2655**، ورقة 2 أ.

والترجمة مكون أساسي في المتن لذلك فقد حرص المزوِّقون على تظهيرها وإبرازها بالألوان وسائر الوسائل التقنية والمهارات الموظفة في إخراج الكتاب. ويعتبر اللون والتشكيلات الخطية أحد العناصر لخدمة النص؛ وذلك عن طريق التوزيع اللوني الذي وظف فيه أربعة ألوان: الأحمر والبرتقالي والأزرق والأسود العريض، ويكون إما بلون واحد بارز، أو بلونين؛ إما الأسود مع الأحمر، أو الأزرق مع الأحمر، أو الأحمر والبرتقالي، وهكذا، ولكن المزوِّقَ لم يلتزم أسلوبا واحدا في توزيع اللون، أو ما يمكن أن نطلق عليه: التناوب اللوني. ويلاحظ أحيانا في اللوحة الواحدة حضور هذه الألوان متجاورة، فيصبح اللون بهذا التوظيف يتناسب ويتناغم مع روح النص، فالخروج من لون إلى آخر يضفي على اللوحة مسحة جمالية بليغة، وبالتالي يصبح اللون عاملا من عوامل بلاغة هذا النص الشريف، فالاحتفال الجمالي بالنص الحديثي إنما هو ملحمة احتفالية بصاحب الرسالة والذي ليس سوى انعكاس للمحبة والعشق المحمدي.

وقد كان المغاربة يعتنون كثيرا بتجويد الخطوط وتحسينها، ويبالغون في تنميقها وتلوينها وتذهيبها، وذكر في «**شرح العمل الفاسي**» أهمية هذه الصنْعة، فقال:

والكَتْبُ بالذهبِ والتزْويق في الكُتْبِ والمسجد والتوثيق

ونوَّه ابن الحاج في «**المدخل**» بهذه المهنة، فقال: «إنها من أهم الصنائع في الدِّين إذْ بها تُصانُ المصاحف وكتب الأحاديث والعلوم الشرعية»[1].

(1) **المدخل**، ج. 4، ص. 87. (مكتبة دار التراث، القاهرة، د. ت).

وتضم هذه المجموعة الموصوفة كتبا أخرى نالت بعض هذا الاحتفال، ويمكن أن نذكر النسخة رقم: **5179**، وهو كتاب: «**أنوار التنزيل وأسرار التأويل**»، لعبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشافعي. وهي نسخة مشرقية كما أسلفنا عند وصفها، يمكن رصد بعض عناصرها الجمالية في:

أ – خطها، فهي مكتوبة بخط مشرقي نستعليق جميل مرتب.

ب – إخراجها؛ حيث اختير اللون الأحمر لتمييز آيات القرآن الكريم، واللون القاني في إخراج أسماء السور. مما أضفى على هذه النسخة مسحة جمالية، حيث إن التناوب بين اللونين الأسود والأحمر ساهم في خلق إيقاع حافل، وكلما ضاق أو اتسع هذا التوظيف يفتح أفقا للتأمل، والانتقال من الانبساط إلى الانقباض هو شطر في جماليات هذا النص النفيس.

ج – تمييز خط أسماء السور، وتظهير الخط للتنبيه على الانتقال من سورة إلى سورة.

وهذان نموذجان من خط أسماء السور:

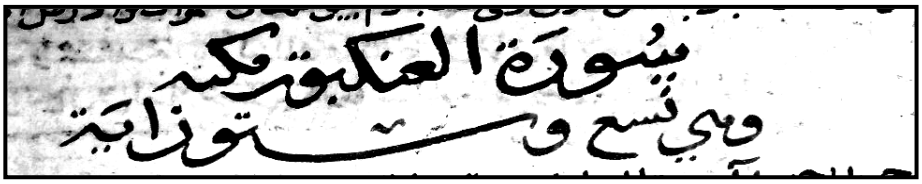

ثالثا: القيمة العلمية

ويمكن رصد بعض مظاهرها من خلال النماذج المتقدمة، ونحصرها في التالي:

1 – الحرص على المقابلة، وهذا مطلب له أهميته في توثيق العلم، ونشير أن هذه العملية تنجز من قبل الناسخ، أو من قبل مالكي النسخة، وقد تكون مرات عديدة سواء من قبل شخص واحد أو أشخاص متعددين. وقد تبيَّنا من خلال النماذج المتقدمة أهمية المقابلة؛ فالنسخة رقم: **4343** من «**بهجة النفوس**»، لابن أبي جمرة قابلها من نسخة منقولة من نسخة بخط الحاج محمد بن علي الشطيبي البرجي الأندلسي. والنسخة رقم: **4249**، من «**الجامع الصحيح**»، ثبَتَ في آخرها أنها مقابلة بنسخة الشيخ سيدي محمد الشرقي المحبَّسة على مسجده الأكبر بأبي الجعد. ففي آخر السفر الثامن تقييد المقابلة، وهذا نصه: «انتهت المقابلة على نسخة الشيخ سيدي محمد الشرقي المحبَّسة على مسجده الأكبر، ذكر أنها من أصل عتيق، وهي بخط مشرقي. والمقابلة عليها من باب ميراث الأخوات من كتاب الفرائض. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما».

وهذا يعني أن النسخة قوبلت بأبي الجعد، والمقابل هو مالك النسخة الشرقاوي. وقد وجدت عليها طرر المقابلة، فكان المقابِلُ يثبت فروق المقابلة في مواضعها، من ذلك قوله: «في نسخة المقابلة ترجم في هذا المحل لباب كراهية الخلاف، ويليه باب نهي النبي، ﷺ، عن التحريم، ثم باب قوله تعالى: ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾».

2 – اعتماد الأصول العتيقة من الكتاب؛ حيث حرص النساخ المجيدون، وكان فيهم علماء مشاركون، يَتحرَّوْن قدْرَ الإمكان الوصول إلى الأصول العتيقة المعتمدة عند أهل الفن بالقطر المغربي، وكانوا يجوبون البلاد للوقوف عليها، وكانت حاضرة فاس إحدى هذه الوجهات سواء القرويين أو مدارس فاس التي كانت تحتفظ بالأصول العتيقة، كما يتبين من حرود المتن.

جاء في تقييد على النسخة رقم: **4343** من «**بهجة النفوس**»، التي نسخها الحسن البكري السيفي، أنها منقولة من نسخة منقولة من أصل عتيق عَلَّقَه عيسى بن أحمد بن عيسى العجلوني الصوفي، في 2 شعبان عام 811هـ، برباط ربيع بمكة المشرفة.

3 – في غنى طررها؛ أن القيمة العلمية للطرر والحواشي مهمة جدا، وقلما ينتبه إليها الباحثون على أهميتها؛ إذ من شأنها أن تكون مادة لكتابة تاريخ العلم عبر التاريخ، ومن شأن توجيه الدراسات إلى هذا الموضوع إغناء الخزانة المغربية وكشف كثير من الطرر والحواشي والتعليقات التي وضعت عليه عبر التاريخ. ولا شك أن هذا الصنف من الدراسات يتطلب مهارات كثيرة، وخبرة واسعة بتاريخ المخطوط المغربي، ويمكن أن نشير إلى الضروري من الأسس والضوابط لكتابة هذا التاريخ:

أ – المعرفة بالخطوط؛ ذلك أن الطرر في المخطوط المغربي وغيره تكون بخطوط مختلفة، يصعب في كثير من الأحيان الاهتداء إلى أصحابها، واختلاف الخطوط من القرائن الدالة على تعدد قراء هذا النص وبالتالي تاريخ قراءته؛

ب – المعرفة بصناعة المخطوط وهو أمر له أهميته في علم المخطوط إذ إن هذه المعرفة تتيح للقارئ تقدير عمر المخطوط، بالاعتماد على فحص الورق، ومختلف التقنيات المرتبطة بصناعة المخطوط مثل التسفير وأنواعه وما إلى ذلك، وهذا محدِّد لا تنكر فائدته.

ج – فحص وملاحظة توقيعات المطرِّر، أو المطرِّرين، وهذا يقتضي منا قراءة فاحصة للطرر؛ لأن كثيرا منها لا توجد عليه توقيعاتهم ولا أية إشارة تفيدُ في تبيُّن شخص المطرر؛

د – التمييز في الطرر بين ما هو «**طرة**»، فيرمز إليها في المخطوط بالحرف: «**ط**»، وما هو «**تقرير**»، فيكون هذا التمييز فارقا في تعرف قيمة هذه الطرر، هل هي طرر شخصية قيدها المطرر زَمَنَ قراءته للنص، أم هو تقرير شيوخ العلم، فما قُيِّد على المتن إنما هو تقييد في حلقة الدرس، والتقاط لكلام الشيوخ وتقريراتهم على المتن، وقيمته من وجوه كثيرة.

هـ – ملاحظة التملكات ومختلف القيود التاريخية على النص إذ من شأن ذلك أن ينفع في أمور كثيرة منها تاريخ النص وتاريخ تداوله أولا، وثانيا الاهتداء إلى شخصية المطرر، وثالثا معرفة رحلة المخطوط؛ ورابعا تقدير عمر المخطوط، وغيرها من القضايا التي يمكن أن تستخلص من مدارسة هذه النصوص.

إن الكتاب العربي المخطوط في رحلته الطويلة واكبته رحلة أخرى وهي رحلة الأفكار؛ فالكتاب ينتقل بكل محمولاته الثقافية. وهذه الرحلة كما تكون في الداخل أي داخل الرَّبْع الواحد، تكون أيضا من قطر إلى قطر

آخر، فكثير من المخطوطات المشرقية جلبها المغاربة من الشرق في رحلاتهم الكثيرة، فكانت فرضة للتبحر في العلوم، وأيضا لاقتناء ما يلزمهم ويلزم مؤسساتهم كما هو الحال بالنسبة لبعض الأسر التي تنحدر من مؤسسات صوفية كالوزانية والدلائية والشرقاوية، فقد ثبت في عدد من القيود أن كثيرا من كتب هذه المؤسسات جلبت من الشرق، إما جلبها أبناؤها، أو المنتمون إليها، أو اقتنيت من المغرب.

ثم إن أهمية هذه الطرر، فضلا عما تقدم، فهي تحقق أغراضا أخرى، نذكر منها:

أ – الكشف عن المصادر المعرفية للمغاربة خلال حقب مختلفة؛

ب – التعرف على دور الكتاب المشرقي المخطوط في توجيه النقاش حول بعض المسائل الخلافية في العقيدة والفقه وغيرهما؛

ج – التعرف على مستويات التفاعل الذي أثارته المصادر المشرقية المخطوطة في الفكر المغربي عبر التاريخ مع مختلف التيارات الفكرية والثقافية في العالم الإسلامي، وكيف تفاعل المغاربة مع هذه النصوص؟ هل اكتفوا بالنص المركزي أم تفاعلوا مع الكتاب بكل ما حمله من طرر وحواش؟

إننا في حاجة إلى قراءة متأنية لهذا التراث في كليته دون أن نفصله عن باقي العناصر المصاحبة بالرغم ما تطرحه هذه الدراسات من صعوبات علمية وتقنية.

أنوار التنزيل. خ. ح. رقم: 5179 (نماذج الطرر)

الخلاصات:

نستخلص مما تقدم جملة أمور منها:

أ - تفرق عدد من خزائن الكتب الشرقاوية إما بالإرث، أو البيع، أو الجوائح والفتن، أو الهجرة وما يترتب عليها، وما إلى ذلك من العوامل.

ب - تنوع المكتبة الشرقاوية، إذ اشتملت حسبما وقفنا عليه من الكتب المخطوطة في علوم القرآن والتفسير، وعلوم الدين، والحديث، والسيرة النبوية، والفقه وملحقاته، والتصوف، والأدب، والتوقيت، وآداب البحث والمناظرة، وعلوم الآلة وغيرها.

ج - مساهمة شيوخ الزاوية الشرقاوية وحفدتهم في النساخة مثل محمد الصالح وابنه محمد المعطى، وأحمد بن المعطى بن محمد البطاح

الشـرقاوي[1]، والحسـن بـن بنـداود بـن العربـي الشـرقاوي[2]، والقاضـي محمد بن صالح بن عبد الخالق الشرقاوي[3]، وغيرهم.

د – أن شيوخ الزاوية الشرقاوية حرصوا على جمع ونساخة الكتب، واستعملوا لذلك عددا من النساخ مثل ابن الحرار الإدريسي، ومحمد بن عبد الكريم العبدوني، والحسن بن محمد البكري السيفي، والزيزي، وابن أبي القاسم السجلماسي، وغيرهم ممن ساهموا في تأمين حاجيات الزاوية وشيوخها وطلبتها من الكتاب.

هـ – أن رصيدا مهما من خزانات الكتب الشرقاوية، والتي كان يظن أنها مفقودة كشف عنها البحث الآن، ونشرت في فهارس بعض خزائن الكتب المغربية مثل فهارس الخزانة الحسنية بالرباط، والمكتبة الوطنية للمملكة المغربية، والخزانة الصبيحية، وخزانة القرويين بفاس، ومؤسسة علال الفاسي، وخزانة المسجد الأعظم بوزان، ومكتبة عبد الله كنون، وبعضها كشفت عنه جائزة الحسن الثاني للمخطوطات التي تنظمها وزارة الثقافة بالمملكة المغربية، بل إن عددا منها في مكتبات العالم في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة (مركز جمعة الماجد)،

---

(1) **تاريخ الوراقة المغربية**، ص. 212. توجد بخطه مجموعة من المنتسخات محفوظة في الخزانة الحسنية بالرباط، ومؤسسة علال الفاسي بالرباط. وقد نسخ بعضها برسم الشيخ محمد المعطى بن الصالح الشرقاوي.

(2) **تاريخ الوراقة المغربية**، ص. 257. توجد بخطه مجموعة من المنتسخات محفوظة في الخزانة الحسنية بالرباط، منها سفر الزيارة من ذخيرة المحتاج.

(3) **تاريخ الوراقة المغربية**، ص. 264. ذكره عبد الحي الكتاني في المظاهر السامية، ووصفه بالماهر في التوثيق والقضاء والوراقة.

وجمهورية مصر العربية (دار الكتب والوثائق القومية)، والمكتبة الوطنية بفرنسا، وغيرها.

و- أهمية الدراسة الكوديكولوجية، أو المنهج الكوديكولوجي في الدراسات الحديثة؛ فاستقراء هذا التراث المتبقي من ذخائر خزائن الكتب الشرقاوية، وما حملته من فوائد وقرائن وإشارات يقدم لنا مادة نادرة تلقي الضوء على كثير من الحقائق التاريخية والعلمية والاقتصادية، من ذلك:

و- **1** - الكشف عن أسماء العائلات والفروع الشرقاوية، فقد تعرفنا على عدد من الفروع الشرقاوية والشخصيات التي امتلكت هذا الكتاب؛

و- **2** - تقاليد تداول الكتاب، كما تبيَّنا من التقييدات التاريخية وغيرها؛

و- **3** - أهمية القيود التاريخية في كتابة التاريخ المحلي والجهوي؛

و- **4** - معالم الممارسة الثقافية في الزاوية الشرقاوية؛

و- **5** - هجرة الكتاب وما ترتب عليه من تفرق الرصيد الشرقاوي المخطوط؛

إن ما تقدم لا يمثل الرصيد الحقيقي لدُورِ الكتب الشرقاوية، ونحن بصدد إعداد بحث عن المكتبة الشرقاوية للكشف عن بعض مظاهر عناية شرقاوة بالكتاب وجمعه واقتنائه، وما ذكره الشيخ عبد الحي الكتاني في رحلته إلى أبي الجعد في رمضان عام 1334 هـ ليس سوى جزء من ذخائرها ونفائسها، واللائحة التي ساقها في هذه الرحلة تعطينا صورة عن أنشطة شيوخها وعمل الزاوية الشرقاوية في انتعاش حركة التعليم بالقطر التادلي، كما تفصح عن رسوخ قَدَم شيوخها في خدمة الشريعة ومحبة صاحب الشريعة سيدنا محمد ﷺ.

المحور الرابع

قراءة في كتب مخطوطة

تحقيق النص الحديثي المغربي
«شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل»
للحافظ محمد المنتصر بالله الكتاني نموذجا

حمزة بن علي الكتاني
باحث محقق

بتتبعنا لشروح مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت241)؛ يمكننا التصريحُ بأنه لم يُشْرَح قطُّ بالطريقة اللائقة به، شرحًا حقيقيًّا، كما جرت العادة في جُل الكتب المعتمَدة في الدراسة والبحث، فهي إما طرر حول مواضع منه، أو تحشيات له، أو تخريج يتنوع بين موسع ومقتصر، أو تفسير لبعض العبارات.

ويمكن حصر الأعمال التي أقيمت حول شرح مسند الإمام أحمد في التالي:

أ-الكواكب الدراري في ترتيب مسند أحمد على أبواب البخاري؛ تأليف الإمام أبي الحسن علي بن الحسين ابن زَكْنُون الدمشقي؛ المعروف بابن عُرْوَة الحنبلي (ت837هـ). في نحو مائتين وسبعين مجلدا، وهو موسوعة من المؤلفات والاستطرادات الطويلة.

ب-**حاشية على المسند**؛ تأليف: أبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي التتوي؛ المعروف بأبي الحسن السِّنْدي (ت: 1138). وهي حاشية فك فيها عبارة المسند، وعلق على مواضع منه بتبيين مبهم، أو شرح لفظ، أو تحرير اسم راو، أو ضبط مكان، وربما أسهب بعض الشيء.

ج-**الأمالي على شرح مسند الإمام أحمد**؛ وهي أمالي للإمام الشيخ أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني الإدريسي الحسني، المتوفى عام 1345، رحمه الله تعالى. ولم نقف عليها بعد للأسف.

د-**بلوغ الأماني، من أسرار الفتح الرباني، لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني**؛ وهو من تأليف العلامة أبي الحسن أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي (ت1371)، شرح به كتابه: «الفتح الرباني» الذي شرح منهجه في مقدمة الكتاب قائلا: «حذفتُ السند، ولم أُثبت منه إلا اسم الصحابي الذي روى الحديث عن النبي ﷺ، إن كان خَبَرًا، أو اسمَ من يرويه عن الصحابي إن كان أَثَرًا، إلا أن يعرِض في الحديث اسمُ أحد رُوَاتِه ممن تَمَسُّ الحاجةُ إليه؛ فأذكرُه لتوقُّف فَهْمِ المعنى المذكور في الحديث عليه...وربما ذكرتُ السند جميعَه في بعض المواضع لهذا الغرض أو غيرِه»[1].

هـ-**تحقيق وشرح مسند الإمام أحمد**؛ تأليف الشيخ أحمد بن محمد شاكر آل أبي العلياء الحسيني (ت1377)، محدث الديار المصرية، وهو في الجملة تخريجٌ لأحاديث الكتاب، مع تَتَبُّع لرجال أسانيده باختصار، وتمييز صحيحِه مِن سقيمه، مُدَعِّمًا كل ذلك بفهارس تفصيلية قيّمة،

(1) «الفتح الرباني»، (1/ 26).

ودراسة في المقدمة مستفيضة. ثم إنه إذا تعرّض للمتن؛ شَرَح غريب المتن، وضبط ألفاظَه فقط، وقلما يتوسَّع في بيان فِقْهِهِ والخلافِ فيه.

و- **فتح الخبير، بشرح سند الحنبلي الكبير**؛ وهو شرح كبير على مسند الإمام أحمد، تأليف العلامة عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي السندي، ثم الحجازي (ت: 1398هـ)، ذكره في ترجمته نفسَه في كتابه: «عقيدة الفرقة الناجية»[1]، أخبرني أخونا فضيلة الشيخ المسند البحاثة محمد زياد التكلة حفظه الله؛ أنه رآه في مكتبة نجله مجيزنا الشيخ عبد الوكيل الهاشمي، رحمه الله تعالى، في عدة مجلدات ضخام. غير أنه لم يتسنّ لنا معرفةُ مَنْهَج المؤلف، ولا طريقته في تأليف الكتاب.

ز- **فقه العبادات والمعاملات، والآداب الربانية، من القرآن والسنة، وأقوال الصحابة والتابعين والأئمة**؛ تأليف مجيزنا العلامة المشارك؛ أبي عبد الله محمد بن الحسن الفِزَازي المَرْنِيسِي، الإدريسي الحسني، حفظه الله تعالى، في 64 مجلدًا. هذا الكتاب يُعْتَبَرُ موسوعة فقهية وعلمية عموما، رتبه مؤلفه على ترتيب كتاب «الفتح الرباني»، فاحتوى الكتاب بشرحه كاملا، وغير ذلك، فهو إذًا كتابٌ مرتب على المواضيع، ولم يقصد به مؤلفه الشرح ابتداءً، وإن كان ضمَّنه شروحًا كثيرة.

غير أن أول كتاب يعتبر مشروعا لشرح المسند الحنبلي؛ هو: «المجالس المدنية، في شرح مسند الإمام أحمد شيخ السنة النبوية»؛ للإمام الحافظ، محدث الحرمين الشريفين، محمد المنتصر بالله بن محمد

(1) «عقيدة الفرقة الناجية»، ص32.

الزمزمي الكتاني (1332-1419هـ/ 1914-1998م)، فهو - وإن لم يتم - غير أنه يعتبر أول عمل منهجي حول هذا الكتاب العظيم، الذي كاد أن يحوي نصوص السنة النبوية.

ونحن في هذا البحث؛ سنُميط اللثام عن هذا الشرح «المجالس المدنية»، وأهميته، وما يتميز به عن غيره من شروح المسند. وسيكون البحث كالتالي:

-تمهيد في التعريف بالمؤلف الإمام محمد المنتصر بالله الكتاني.

-المبحث الأول: طريقة تدريس الإمام محمد المنتصر بالله الكتاني للمسند.

-المبحث الثاني: وصف المخطوطة وتحقيق نسبتها لمؤلفها.

-المبحث الثالث: عمل المحققين في إخراج المخطوطة وتحقيقها.

-المبحث الرابع: بنية الكتاب ولغته.

-المبحث الخامس: المنهج اللغوي والعقدي والفقهي.

-المبحث السادس: منهج البحث الحديثي للشرح.

-المبحث السابع: تحليل النص وتركيبه.

-المبحث الثامن: أهم مراجع ومصادر المؤلف.

-الخاتمة: مكانة الكتاب وأهميته.

والله من وراء القصد.

تمهيد:

في التعريف بالمؤلف الإمام محمد المنتصر بالله الكتاني

مؤلف الكتاب هو: محدث الحرمين الشريفين، الإمام العلامة، الفقيه المجتهد، المحدث الحافظ، الداعية المجاهد؛ أبو علي محمد المنتصر بالله بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتاني الإدريسي الحسني.

ولد بالمدينة المنورة عام 1332هـ/ 1914م، ثم انتقل منها مع أسرته لدمشق صغيرا، عام 1336هـ/ 1918م، فدرس في مدارسها، ونشأ في معاهدها، إلى أن عاد إلى مدينة فاس بالمغرب الأقصى مع أسرته عام 1345هـ/ 1927م، فالتحق بجامعة القرويين، حيث درس فيها على كبار علمائها، إلى سنة 1353هـ/ 1935م، حيث انتقل للقاهرة بمصر، حيث درس بالأزهر على كبار علماء مصر نحو السنتين، ليعود بعدها إلى المغرب، وينال شهادة العالمية من فاس، ثم شهادة أخرى من المعهد العالي بتطوان.

أخذ العلم عن جده الإمام محمد بن جعفر الكتاني، ووالده العلامة محمد الزمزمي الكتاني، كما أخذ عن غيرهما من أعلام بيته؛ كالحافظ عبد الحي الكتاني، والعلامة عبد السلام بن أبي بكر الكتاني، والناقد الطاهر بن الحسن الكتاني، ومن علماء فاس: أخذ عن الفقيه أبي الشتاء الصنهاجي، والعلامة الطائع ابن الحاج السلمي، والمحدث محمد بن أحمد ابن الحاج السلمي، والحافظ أحمد بن محمد بن الخضر العمراني، وغيرهم.

ومن مصر؛ حضر دروس مفتيها الشيخ بخيت المطيعي، وعالم المالكية محمد بن إبراهيم السمالوطي، والعلامة محمد إمام السقا، والمحدث أحمد بن محمد شاكر، والنظار محمد حسنين مخلوف، في آخرين.

ومن غيرها؛ أخذ عن الشيخ محمد بن الصديق الغماري، والمحدث الناقد أحمد بن محمد الغماري، ومفتي تطوان الوزير أحمد بن محمد الرهوني، ومحدثها؛ محمد بن محمد الفرطاخ، وغيرهم من الأعلام شرقا وغربا.

كما اعتنى بفن الرواية؛ فروى عن كبار مسندي المشرق والمغرب.

ثم انكب على العلم، من مختلف المجالات، وتوسع لمعرفة فقه الظاهرية؛ فدرس «المحلى» لابن حزم كاملا، حتى أصبح يستحضر جميع مسائله، ثم توسع على الخلاف العالي. كما تخصص في علوم الحديث والسنة؛ فكان من ضمن دراساته؛ أن درَس كتاب «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر كاملا، حتى كاد يستوعبه حفظا.

كما أنه توسع في مطالعة الثقافة العصرية، ومعرفة كتب الفلاسفة المعاصرين والمفكرين المحدثين، ومناهجهم ومذاهبهم، والتعمق في كتب التاريخ والتراجم والرجال، خاصة ما له علاقة بتاريخ الأندلس والمغرب، فبحث عن مخطوطها ومطبوعها حتى صار إليه المرجع في ذلك.

وقد شارك الإمام محمد المنتصر بالله الكتاني، رحمه الله تعالى، في الحركة الوطنية في المغرب، فكان من الرعيل الأول من الناشطين في هذا

الميدان، وأسس «حزب الخلافة»، ثم انخرط ضمن حزب «الشورى والاستقلال»، وعمل على التنسيق بين مختلف زعامات القيادات الإسلامية في شمال إفريقيا بالخصوص.

وقد أسس – رحمه الله تعالى – عدة مدارس حرة في فاس والدار البيضاء، ودرس في مساجد فاس، خاصة زاوية الإمام محمد بن جعفر الكتاني، وزاوية سيدي أحمد الشاوي، والجامع الأعظم بطنجة، وغيرها من المحال.

كما شغل مستشارا خاصا لدى الملك محمد الخامس رحمه الله، ثم فقيها كاتبا في محكمة الضبط، ثم عضوا بالمجلس العلمي لجامعة القرويين، ثم أستاذا بمعهد الدراسات الشرقية بالرباط، التابع حينه لجامعة السوربون بفرنسا.

وبعد الاستقلال؛ انتقل الإمام المنتصر الكتاني لدمشق بسوريا، وشغل أستاذ التفسير والحديث والثقافة الإسلامية بجامعة دمشق، ثم رئيسا لقسم التفسير وعلوم السنة بعموم كليات الشريعة بسوريا، وعضوا في لجنة موسوعة الفقه الإسلامي، المعينة من طرف رئيس الجمهورية.

وفي سوريا نشط الإمام الكتاني كثيرا في الجانبين العلمي والدعوي، خاصة فيما يتعلق بالوحدة الإسلامية، كما تخرجت عليه لمدة عشر سنوات أجيال من علماء سوريا والوافدين على جامعاتها.

ثم عام 1386هـ/ 1966م، انتقل للمملكة العربية السعودية، حيث شغل أستاذا للتعليم العالي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وبالجامعة

الإسلامية بالمدينة المنورة، وأستاذا للحديث بالحرم النبوي الشريف، وللتفسير والحديث بالحرم المكي الشريف، ومستشارا عاما لرابطة العالم الإسلامي، ومستشارا خاصا للملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله تعالى.

وبقي في مهامه إلى أن أقعد بسبب حادث مفاجئ سنة 1406هـ/ 1986م، وفي تلك الفترة التي درّس فيها نحوا من عشرين عاما تخرجت عليه نخبة من خيرة علماء العالم الإسلامي، واستفاد منه آلاف المسلمين، من خاصة وعامة، كما أنه عمل فيها على توسيع نشاطاته الدعوية في مختلف القارات الخمسة، خاصة في جنوب شرق آسيا، وأوروبا.

ترك الإمام محمد المنتصر بالله الكتاني - رحمه الله تعالى - عدة مؤلفات، منها المختصر، ومنها الموسوعي، من أبرزها:

1-تفسير للقرآن الكريم، يخرج في نحو ثلاثين مجلدا.

2-شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل؛ المسمى: «المجالس المدنية، في شرح مسند الإمام أحمد شيخ السنة النبوية». أتم منه نحو ستة عشر جزءا.

3-معجم فقه السلف: صحابة وعترة وتابعين. في تسعة أجزاء، طبعته جامعة أم القرى. ثم أعيد طبعه مرات.

4-معجم فقه ابن حزم الظاهري. في مجلدين. طبعته جامعة دمشق، ثم أعيد طبعه مرات.

5-نظام الدولة الإسلامية المسمى: فتية طارق والغافقي. طبع عدة مرات.

6-خلود الإسلام. طبع.

7-الأموال في الإسلام.

8-شرح موطأ الإمام مالك. يخرج في نحو ثمانية أجزاء.

9-طبقات المحدثين بالأندلس والمغرب.

10-طبقات المفسرين بالأندلس والمغرب.

11-الإمام مالك. طبع عدة مرات.

12-فاس عاصمة الأدارسة ورسائل أخرى. طبع عدة مرات.

وغير ذلك من المؤلفات القيمة، التي تتصف بالجدة والعمق، والبحث الواسع.

وفي عام 1408هـ/ 1988م، اضطر الإمام المنتصر الكتاني، وقد أقعده المرض وألزمه الفراش، إلى العودة إلى المغرب، ليستقر بمدينة الرباط، إلى أن وافاه الأجل المحتوم في الرابع عشر من صفر عام 1419هـ/ 1998م، وأقب في مقبرة الشهداء بالرباط، رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته[1].

---

(1) مصادر الترجمة:

1- «معجم فقه السلف». تأليف محمد المنتصر بالله الكتاني. تقديم ودراسة: د. حمزة بن علي الكتاني، نهاية الجزء الأخير. منشورات دار الكتب العلمية/ بيروت.

2- «عقد الزمرد والزبرجد، في سيرة الابن والوالد والجد». للإمام محمد الزمزمي الكتاني. ج3 مخطوط.

3- «نثر الجواهر والدرر في وفيات القرن الرابع عشر»، وبذيله: «عقد الجوهر، في =

المبحث الأول:

طريقة تدريس الإمام محمد المنتصر الكتاني للمسند

في نحو عام 1386هـ/ 1966م، افتتح الإمام محمد المنتصر بالله الكتاني تدريس مسند الإمام أحمد بن حنبل في دمشق، ثم عند انتقاله، افتتح تدريسه في الحرم النبوي، في نفس المحل الذي كان يدرس فيه جده

= وفيات الربع الأول من علماء القرن الخامس عشر»، ص2138. تأليف د. يوسف مرعشلي. منشورات دار المعرفة/ بيروت.

4- «فتح السد عن بعض أسانيد الإمام الجد». تأليف الشريف محمد حمزة بن علي الكتاني. وهو ملحق بهذه الترجمة.

5- «الإسناد المبهج، في أول ثبت لمنبج». ص33، تأليف الدكتور الشيخ أحمد محمد شريف المنبجي، منشورات.

6- تحقيق «النبذة اليسيرة النافعة، التي هي لأستار بعض مزايا الشعبة الكتانية رافعة» للإمام محمد بن جعفر الكتاني. تحقيق الشيخ محمد الفاتح الكتاني والأستاذ عصام عرار الشريف الحسني ص451.

7- مجموع الرسائل المتبادلة بين الشيخ المنتصر الكتاني ووالده.

8- ومجموعة الرسائل المرسلة من الشيخ المنتصر الكتاني للشيخ عبد الرحمن الكتاني.

9- «إتحاف ذوي البصائر، بتراجم العلماء الأفارقة الأكابر، ودورهم في بلاد الحرمين، وبلاد المشرق الإسلامي». تأليف أبي البراء حمزة بن حامد بن بشير القرعاني المدني. ص 529.

10- «سلم الوصول، إلى تراجم علماء مدينة الرسول ﷺ» للقرعاني (1: 275).

11- «معجم المعاجم والمشيخات، والفهارس والبرامج والأثبات» تأليف د. يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي (3: 148).

12- «فهرسة مشايخ الفقيه القاضي محمد بن المفضل المرابط الترغي»، ص171، تأليف محمد المرابط الترغي، تحقيق د. عدنان مرون الوهابي.

الإمام محمد بن جعفر الكتاني، ومن الموضع حيث توقف؛ وهو الحديث رقم: 6767. بترقيم الشيخ أحمد شاكر رحمه الله. تلك الدروس التي كان معيدا فيها – أيضا – والده العلامة الشيخ محمد الزمزمي الكتاني رحمه الله تعالى.

وقد كان لتدريسه في الحرم النبوي حكاية؛ إذ جعله هدية له صديقه العلامة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز، مفتي المملكة العربية السعودية فيما بعد، فاجأه بها لما سمع منه شوقه لإتمام دروس جده من حيث توقف فيها، وفي نفس المحل بالحرم النبوي الشريف، فراسل العلامة عبد العزيز ابن صالح في هذا الشأن، وأخذ منه الموافقة، ثم قدمها هدية للشيخ المنتصر الكتاني، رحمهم الله جميعا، وقد وقفت على مراسلات له في هذا الشأن، نشرتها في مقدمة شرح المسند المذكور.

لقد كان الإمام محمد المنتصر بالله الكتاني يجلس إلى السارية الثالثة جهة اليمين، في مقابلة محراب السيدة فاطمة رضي الله عنها، قُبالة الروضة النبوية الشريفة، على كُرسي أُعِد لذلك، وهو نفس مجلس جده المذكور.

وكان غالبًا ما يبتدئ الدرس بأن يُبسمل السارد، ويصلي على النبي ﷺ، ثم يقول: «وبأسانيدِكم المتصلة إلى الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رحمه الله قال...»، ثم يسرد الحديث بسنده، ثم يفتتح الشيخ قائلا:

«أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، وصلواتُ الله وسلامه وبركاته، على سيدنا محمد؛ سيدِ العرب والعجم،

وعلى آله الأطهار، وصحابته الأبرار، «يحمل هذا العِلْمَ مِن كُل خَلَفٍ عُدُوله، يُنفون عنه تحريفَ الغالين، وانتحالَ المُبْطِلين، وتأويل الجاهلين. وبأسانيدنا المتصلة إلى الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله قال...». ثم يبتديء الشرح.

فيكون الدرس كله بنغمة واحدة، هي النغمة المغربية التي اعتاد علماءُ القرويين على استعمالِها، وهي المعروفة بالإملاء، فيسرُد الشيخُ الدرس كاملا مِن حِفْظِه، سَرْدًا واحدًا إلى أن ينتهي.

فيبتديء بسرد الحديث بسندِه مِن حفظه، ولكن هنا بالمعنى، حيث يأتي باللفظ وما يرادفه، وربما لفق الروايات في حديث واحد، بأن يضمن اللفظ جميع ما اختلفت فيه الروايات من الألفاظ. وهو أمر يقتضي حفظا واستحضارا قويين.

ثم يبتديء في تراجم رجال السند، بذكر حياتهم، ومراتِبِهِم من حيث التصحيح والتضعيف. ثم يصل المنقطع إن وُجد، ويتحدث عن نكات السند، ورُتبة الحديث، ثم ياتي بمن خرّج الحديث، وبرواياتِه، بعد أن يذكُر رُتْبَتَه من حيثُ التصحيحُ والتحسينُ والتضعيف.

ثم يبدأ بشرح ألفاظ الحديث، وتحليل عباراتِه، ثم توضيح ما فيه من الفقه، والمعاني والأحكام، فما كان من الفقه تَعَرّض له بطريقة الخلاف العالي، وما كان من غير ذلك شرحه ووضَّحَه بحسب ما يتعلق به من علم.

وفي كل ذلك يُحلل ويناقش، ويُرَجّح ويرُد، على طريقة الاجتهاد وترجيح الدليل، كما يُسْهِبُ في توضيح ما يتعلق بالقواعد الأصولية أو الفقهية، أو أصول الفقه، أو ما سوى ذلك.

ويُسهب الشارحُ – رحمه الله – فيما يتعلق بالعبادات، والمعاملات، والسياسة الشرعية، والقضاء والتوثيق، وغير ذلك من أبواب الفقه، ويتعرّض للثقافة العامة، وأعلام الإسلام ومؤلفاتهم، ومحال وجودها.

ثم في نهاية الدرس، الذي قد يَتَضَمن – في العادة – حديثا واحدا، أو أقل من ذلك، أو حديثين أو ثلاثة، يستقبل الأسئلة من الحضور، فيُجيب عليها، سواءٌ تعلقت بالدرس أو بغيره...وعادةً ما ينتهي الدرسُ بأذان المغرب في الأيام العادية، أو أذان العصر إن صادف الدرس شهر رمضان.

وتوقيت هذه الدروس كان في الأيام العادية بين المغرب والعشاء، فيستمر نحو ساعة وربع للدرس، أما في رمضان؛ فيكون الدرس بعد صلاة العصر، وعادة ما يستغرق نحو ساعة إلا ثلث، تزيد أو تنقص.

أما إذا صادف الدرس مناسبة ما؛ كالحج مثلا، فإنه يستطرد في ذكر مناسك الحج، لينتفع عامة الناس وخاصتهم بذلك.

وكان يَحْضُر درسه العلماء، والعامة، والوزراء، والسفراء، وطلبة العلم، سواءٌ الجامعيين، ومن يلازمونه في دروس الحرم فقط، كما كان المجلسُ يَضُم الصلحاء والعُرَفاء من أهل المدينة المنورة، وقد جمعت أسماء أكثر من مائتين منهم في تقديمي لشرحه.

وعادة ما كان الإمام المنتصر الكتاني يجلس فيما يُعرف بدكة الأغوات، أو مجلس أهل الصُّفّة عند باب جبريل عليه السلام، فيذكُر الله هناك، ويشرَع في كتابة مذكراته العلمية هذه المتمثلة في شرح المسند

الحنبلي، وذلك المجلس لم يكن يجلس فيه - في العادة - إلا كبار السن، من العلماء، والصلحاء، والذاكرين الله، والوُجَهاء، بحيث كانت عليه هيبة ونُور، وهو مرتفع عن أرض المسجد النبوي. فأذكر أننا كنا في صغرنا نتهيَّب دخوله، فنمُر مُسْرِعِين، نُسَلّم على الجد رحمه الله، ونُقَبّل يديه، ثم نذهب.

ففي هذا المجلس كتب غالب شرح المسند الحنبلي المذكور، والذي يعتبر بحد ذاته، أهم النقاط التي عني الشارح بالحديث عنها، أما لو قدر الله ووقفنا على دروسه كاملة، وفرغناها؛ لكانت أضعاف هذه الأجزاء الستة عشر بأعداد عديدة.

ولكن تبقى منهجية الشرح، هي - في الجملة - منهجية الدروس التي كان يقيمها رحمه الله تعالى، وتعطي صورة ملائمة عن ثقافة الشارح، وعلمه، ووسع عارضته.

المبحث الثاني:
وصف المخطوطة وتحقيق نسبتها لمؤلفها

تقع مخطوطة «المجالس المدنية، في شرح مسند الإمام أحمد» في ستة عشر جزءًا، موزعةً على خمسةَ عشر مجلدا. كُل مجلد يحتوي على نحوِ ثلاثمائةِ صفحة. قد تزيدُ قليلا أحيانًا، وقد تنقُص.

الأوراقُ من نوع A4 العادية، وهي مطويّة، فتُصبح في الورقة أربعة وجوه، يكتب في وجهين ويترُك وجهين.

وكتابتُه بقلم الرصاص، بخطه الفارسي الجميل، ومسطرتها في الغالب: 20 سم طولا، و15سم عرضا، يتضمن السطر نحو 11 كلمة، وتتضمن الصفحة نحو 16 سطرا.

ويبتدئ المؤلفُ الدرسَ بالبسملة، ورقم الدرس، ثم رقم الحديث، ويختمُه بتاريخ كتابة الدرس، ثم الحمدلة.

كما أنه يُعْقِبُ كل فقرة أو نصٍّ بالمصدر الذي نَقَلَهُ منه، خاصةً النصوص الفقهية، دون الحديثية واللغوية؛ فقليلا ما يذكُر مصدره فيها.

ونِسْبَةُ الكتاب للمؤلف مجزومٌ بها لاعتبارات:

1-يكتب المؤلف أول كل جزء: شرح مسند أحمد، الجزء كذا، لمحمد المنتصر الكتاني. ثم يذكر أرقام الحديث التي يشرحُها في ذلك المجلد، ثم تاريخَ الابتداء بكتابة المجلد وتاريخ الانتهاء من ذلك.

2-الكتاب كله بخط المؤلف رحمه الله.

3-نسبة المؤلف للكتاب لنفسه في العديد من مؤلفاته وتقاييدِه، ومنها: الترجمة التي خُصِّصَت له نهاية الجزء التاسع من موسوعته: «معجم فقه السلف».

4-أسلوب الكتاب وطريقةُ كتابته، ومنهجُ العمل فيه.

ويقع ترتيب الدروس في المجلدات بحسب المؤلف كالتالي:

المجلد الأول: أرقام أحاديثه: من 6767 إلى 6829.

وتـاريخ كتابتـه: مـن 18 ذي القعـدة عـام 1384، إلـى 6 ربيـع الأول 1385.

الجزء الثاني: أرقام أحاديثه: من 6839، إلى 6942.

وتاريخ كتابته: من 7 رمضان 1386، إلى 22 صفر الخير 1387.

الجزء الثالث: أرقام أحاديثه: من 6943، إلى 7100.

وتـاريخ كتابتـه: مـن 22 صـفر الخيـر 1387، إلـى 20 ذي القعـدة 1387.

الجزء الرابع: أرقام أحاديثه: من 7101، إلى 7219.

وتاريخ كتابته: من 20 ذي القعدة 1387، إلى 3 رمضان 1388.

الجزء الخامس: أرقام أحاديثه: من 7220، إلى 7392،

وتاريخ كتابته: من 3 رمضان 1388، إلى 14 ربيع الثاني 1389.

الجزء السادس: أرقام أحاديثه: من 7393، إلى 7580.

وتاريخ كتابته: من 14 ربيع الثاني 1389، إلى 27 رمضان 1389.

الجزء السابع: أرقام أحاديثه: من 7581، إلى 7774.

وتاريخ كتابته: من 28 رمضان 1389، إلى 29 شوال 1390.

الجزء الثامن: أرقام أحاديثه: من 7775، إلى 7941.

وتاريخ كتابته: مـن 11 ذي القعـدة 1390، إلـى 28 جمـادى الأولـى 1392.

الجزء التاسع: أرقام أحاديثه: من 7942، إلى 8099.

وتاريخ كتابته: من 29 جمادى الأولى 1392، إلى 16 جمادى الأولى 1394.

الجزء العاشر: أرقام أحاديثه: من 1، إلى 98.

وتاريخ كتابته: من 7 جمادى الثاني 1394، إلى 24 رمضان 1395.

الجزء الحادي عشر: أرقام أحاديثه: من 99، إلى 188.

وتاريخ كتابته: من 25 رمضان 1395، إلى 9 ربيع النبوي 1397.

الجزء الثاني عشر: أرقام أحاديثه: من 189، إلى 351.

وتاريخ كتابته: من 10 ربيع النبوي 1397، إلى 23 شعبان 1398.

الجزء الثالث عشر: أرقام أحاديثه: من 352، إلى 8214.

وتاريخ كتابته: من 23 شعبان 1398، إلى 11 ربيع الثاني 1401.

الجزء الرابع عشر: أرقام أحاديثه: من 8215، إلى 8375.

وتاريخ كتابته: من 12 ربيع النبوي 1401، إلى 24 صفر الخير 1403.

الجزء الخامس عشر: أرقام حديثه: من 8378، إلى 8533.

وتاريخ كتابته: من 11 ربيع النبوي عام 1403، إلى 9 رجب عام 1404.

الجزء السادس عشر: أرقام أحاديثه من: 8535، إلى 8618.

وتاريخ كتابته: من 20 رجب الحرام عام 1404، إلى نحو 18 جمادى الأولى عام 1405.

المبحث الثالث:

عمل المحققين في إخراج المخطوطة وتحقيقها

تصدر لتحقيق المخطوطة، ثمانية من الباحثين في سلك الدكتوراة، بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء؛ وهم: د. جمال الدين امحمدي. د.محمد أمزيل. د.محمد القسطالي. د. محمد أيت الفقير. دة.إيمان حيلمي. د. يونس المرابط. دة. خدوج كمال. دة. فوزية فرحات.

وقد استمر عملهم من بين عامي 2010 إلى 2015، حيث نوقشت جميع الأطاريح على مدار سنتين. ويمكن تلخيص عمل الباحثين في التالي:

- يكون عنوان البحث: «أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في موضوع: شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل، لمحمد المنتصر بالله بن محمد الزمزمي الكتاني: تقديم وتحقيق، الجزء: كذا.

- إعادة كتابة المخطوط بالخط الحديث، مع ضَبْطِ غالبِهِ بعلامات الشكل، وجميعِه بعلاماتِ الترقيم والتنصيص، المعِينَةِ على فَهْمِ النص

والوقوفِ على مقصود المصنِّف منه، والميسِّرَة لتمييزِ كلامِهِ عن باقي النقولات ونصوصِ المصنِّفِين.

- كتابة الآيات القرآنية الكريمة بالرسم العُثماني، بما يوافِق رواية ورش عن نافع، مع جَعْلِها داخلَ قوسين زهراويَّيْن.

- كتابة الأحاديث النبوية الشريفة بخط مغايِر، مع الشَّكْلِ التام، ووضعِها داخلَ قوسين صغيرين.

- كتابةُ أسماء المصنَّفات بخط مغايِر، تمييزًا لها عن بقية المتن، مع وضعِها داخل قوسين صغيرين.

- تمييزُ رجال السند الذين تَرْجَم لهم المصنِّف بخط مغايِر، وإعطاؤهم رقمًا ترتيبيًا ينضبطُ به عدّهم ومعرفةُ تراجمهم.

- لما كان من عادة المصنف ألا يذكر متن الحديث المشروح، وإذا ذكره ففي القليل النادر؛ فإنه يذكُرُه مجرَّدًا من الإسناد، فقد قام - بعض المحققين - بإثبات الأحاديث سندا ومتنًا في الهوامش، حتى يتيسَّر الوقوفُ على الحديث، ويسهُل متابعةُ المصنِّف في شرحِه.

- تمييزُ أرقامِ الأحاديث، وأرقامِ الدروسِ بخط مغايِر، حتى يتتبَّع القارئُ ترتيبَ الدروس الملقاة، وترتيبَ الأحاديثِ المشروحةِ في كل درس.

- وضعُ رقم ترتيبيٍّ على الهامش الأيسَرِ من الصفحات، يُحيل على نهاية الصفحات في أصل المخطوط.

- تخريجُ الآيات القرآنية في الهوامِش، بذكر رقم الآية - أولا - متبوعًا باسم السورة.

- تخريجُ الأحاديث النبوية الشريفة مِن مَظانها الأصلية المُحال عليها أولا، وإذا تعذَّر ذلك؛ فاعتمادًا على مصنَّفاتٍ وسيطةٍ من مظان الحديث وشروحِه، وذلك كالتالي:

- في حال العزو إلى الكُتب الستة؛ فإن المحققِين يسلكون فيها تخريجًا موسَّعا يذكرون فيه الكتاب والباب، ورقم الحديث، أما في غيرها من المظان؛ فيكتفون بذكر رقم الحديث.

- قد يعمَد المصنِّفُ أحيانًا إلى ذكر رواة الحديث من الصحابة جميعًا، ثم يُرْدِفُهُم بذكر مظانّ الحديث التي خَرَّجَت لجميع الصحابة المذكورين أو بعضِهم، فحينذاك يعمل المحقِّقُ على تخريجِ حديث كل صحابي على حِدَه، من جميع المظان التي يوجَد فيها مما ذكره المصنف.

- في حال ذَكَرَ المصنفُ حديثًا مِن طريق مُعَيَّنة، أو نَسَبَهُ إلى مصدر مخصوص، فإن المحقق يقتصر على تخريجِه من تلك الطريق أو ذلك المصدر فقط، أما إذا لم يذكُر مصنّفا أو مخرِّجا؛ فإنه يقوم بتخريجه من المصادر، مقتصِرًا على الأصح منها فما دونَه.

- تخريج جميع ما يَقِفُ عليه المحقِّقُون من الآثار، بالرجوع إلى كُتُب السُّنة المسنَدة أولا، وإذا تعذَّر وجودُهُ فيها؛ خَرَّجُوه مِن غيرها؛ ككتُب التراجم أو الشروح الحديثية أو غيرها.

- عزوُ جميع أقوال أئمة الجرح والتعديل.

- التنصيصُ على مصادِر ترجمة رجالِ الأسانيد الذين تَرْجَم لهم المصنف، بذكر مظان تراجمهم من كتب الرجال، سواءٌ منها كتُب التراجم العامة، أو كتُب الطبقات، أو الثقات، أو الضُّعَفاء، أو التواريخ.

- التوسُّع في تراجم رواة الأسانيد الذين نَقَل المصنِّف فيهم تضعيفًا، بنقل أقوال مُضَعِّفِيهِم من أئمة الجرح والتعديل، معزوَّةً إلى مصادِرِها، وذلك عملا بقاعدة: الجرح المفسر.

- الاعتمادُ في التوثيق على المصادِرِ ذاتِ العلاقة المباشِرة بالمعلومة الموثّقة.

- ترجمةُ الأعلام الوارِدِين في المتن، مِن غير مَن أَوْرَدَهُم المصنِّف شيوخًا لرجال السنّد أو تلامذةً لهم.

- التعريفُ بالبُلدان والمدن المذكورة في الشرح، بالرجوع إلى المظان ذات الصلة بهذا الشأن.

- التعريفُ بأنساب المترجَمين وأصولِها اعتمادًا على كُتُب الأنساب.

- عزُو المسائل الفقهية المنسوبة لأئمة المذاهب وأعلامِها من الفقهاء، إلى مصنفاتهم الفقهية إذا وُجدت، أو بالرجوع إلى المظان الفقهية التي أُلِّفت في فقه ذلك المَذْهَب، وإذا تعذَّر؛ فبالاعتماد على كُتُب الفقه عامة.

- إفاضةُ القول - ما أمكن - في المسائل الفقهية، خاصةً منها ما يقتصِرُ فيه المصنف على نِسْبَةِ الأحكام إلى المَذْهَبِ دون تفصيل، فيعمَد المحقِّقُ في الهامش إلى إيراد أقوال أئمة المذاهب وأهلِ العِلْمِ بنَصِّها، وبعضٍ من أدلتهم فيها.

- فيما يخُص الشروح اللغوية؛ فإن المصنّف غالبا ما ينقُل فيها أقوالا دون ذكر قائلها، أو مصدَرِها، فيبذُل المحققون الوُسْعَ في تحقيق ذلك، فإذا تبين؛ أثبتوه، وأردفوه بإثبات كُتُب اللغة والغريب والمعاجم التي أوردت المسألة.

- قد تحصل للمؤلف أوهامٌ أو تصحيفاتٌ يُرَجَّحُ فيها بخطئه، فيُصَوِّبُها ويُقَوِّمُها المحققون في المتن، ذاكرين لها بين معقوفتين هكذا [...]، ويُشيرون في الهامش إلى الخطأ ومعتمَدَهم في التصويب.

هذه هي البنود الأساسية التي اعتمد عليها المحققون، وهم يتنوعون فيها بين ملتزِم بها وغيرِ ملتزم بها، حيثُ تكفل كلُّ باحث بمجلدين اثنين من الكتاب، ويُمكن للقارئ أن يستشِفَّ الاختلافَ في ذلك بين المجلدات.

ثم من أجل نشر الكتاب؛ أسس رئيس شعبة الحديث النبوي في الدكتوراة؛ الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الزينيفي لجنة من بعض الدكاترة المناقشين، من أجل إعادة مراجعة نصوص الكتاب، وما أقيم عليه من عمل، استمر عملها نحو عام كامل.

ثم أوكل إلي العمل من أجل مراجعته، وتصحيحه، وإعداده للنشر، فأخذ مني نحو ثلاث سنوات، وزعت على شطرين؛ الشطر الأول عمل مستقل دام نحو السنتين، والعمل الثاني قامت لجنة علمية من طرف مؤسسة دار المنهاج بمراجعة الكتاب كاملا، ووضع إشكالات وتصحيحات، كُلفت بالجواب عنها والتدقيق فيها، استمرت نحو العام الكامل. وكان عملي على النحو التالي:

1- تسمية الكتاب: المؤلف اكتفى بتسمية الكتاب: «شرح مسند الإمام أحمد»، ومما لا شك فيه أنه غير مؤاخَذ على الاختصار في التسمية؛ نظرًا لكون عمِلِه لم يَتِمّ بعد. ولذلك فقد آثرتُ - بالتنسيق مع لجنة العمل والنشر - على اختيار اسم لائق بالكتاب، فوقع اختياري على تسميته: «المجالس المدنية في شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل حافظ السنة النبوية».

وذلك لاعتبارات عدة:

أ-أن الكتاب في غالبيته الساحقة شُرح في المدينة المنورة، وفي الروضة النبوية الشريفة.

ب-أن الكتاب لم يتِمّ، فاكتفيتُ بتسميتِه «المجالس»، إشارة على عدمِ تمام التأليف.

ج-أن المؤلِّف كان يُمَيِّزُ دروس الكتاب، فيكتب: الدرس الأول، الدرس الثاني...الخ، وحيث إن لفظة: «المجلس»، أنسبُ بالدرس

المسجدي، كما أن لها حَمُولَةً عريقةً لا تخفى؛ فقد آثرتُ تسميته «المجالس» بدل الدروس.

د-أن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، كان بالفعل حافظ السنة النبوية الأوحد، وإمام أهل الحديث، فاقتضت الحكمة كما اقتضت جمالية السجعة أن نضيف هذا الوصف في تسمية الكتاب.

2-ترك المحققون نص الكتاب كما هو، وكما ألفه المؤلف، بحيث إن كل درس يبتدئ بالبسملة، ورقم الدرس، كما أن بين كل فقرة وفقرة يُصرح المؤلفُ بأهم المصادر التي اعتمدَها بالصفحة والجُزء.

وحيثُ إنني وقفتُ على أجزاءٍ مما أَعَدّه المؤلف للطبع، ووجدتُه يَحْذِفُ تسمية الدروس وأرقامَها، والبسملة بداية كل درس، كما أنني وجدتُه يُشير لإنزال المصادر في الحاشية. فقد قمتُ بإنزال «الدرُوس» افتتاحا وخاتمةً في هامش الصفحة، ونفس الشيء فعلتُه مع مصادر المؤلف، مع تمييز الترقيم بهذه الإشارة: (ﷺ). وختمِ كل حاشية بلفظ (مؤلف).

3-كما قمتُ بترقيم تراجِم المؤلِّف لرجال المسنَد، وهي غيرُ مرقمة في الأصل.

4- اكتفى المؤلف - رحمه الله - بذكرِ رقم الحديث المشروح، وحيث إن عمله هذا أوّلي؛ فقد قمتُ بالرجوع لمسند الإمام أحمد، وإضافةِ متنِ الحديث بسنده، مع تقديمِ كل حديث بعبارة: «قال الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله»، وهي التي كان - في الغالب - يفتتح بها

دروسَه، أو يقول: «وبأسانيدنا إلى الإمام أبي عبد الله...الخ». وإن كان مِن زيادة ابنه الإمام عبد الله بن أحمد قلت: «قال عبد الله بن أحمد»...الخ.

وقد اعتمدتُ في الأحاديث المضافَة على نسخة شيخنا العلامة شعيب الأرناؤوط، رحمه الله تعالى، والتي طبعتْها مؤسسةُ الرسالة بإشرافه؛ نظرا لعنايته الفائقة - مع اللجنة المحققة معه - بضبط النص، كما ميزْتُ ترقيمَ المؤلِّف وترقيمَ الشيخ شعيب، ونبهت إلى ما بينهما مِن مُغايرة إن اقتضى الحال، وكذا نبهتُ لما في المتون من الاختلاف متى كان بيِّنا وبُنِيَتْ عليه أمورٌ متعلقة بالشرح.

5- قمتُ بقراءة النص - في الغالب - ومقابلة ما ظهر لي فيه سقطٌ أو تصحيف، على أصل المؤلِّف بخطه، وتصحيحِ ذلك، وربما أعودُ إلى مَصَادِرِ المؤلِّف نفسِه إذا لم يَتَّضِحْ النص، فأقوم ذلك.

6-في بعض الأجزاء قمتُ بإعادة ترقيم الكتاب، وتمييزِ نصوص الأحاديث بخط ثخين ومَعْقُوفَتَيْن؛ لاحتياج النص لذلك.

7-قمتُ بمراجعة عمل المحققِين في الجُملة، فَقَوَّمْتُ ما يستحق التقويم، وحذفتُ ما فيه إطنابٌ أو غيرُ مناسِبٍ للسيّاق، مع مُحافَظَتِي - قدْرَ المستطاع - على أعمالِهِم.

8-قمتُ باستِدْراكِ الأحاديثِ الساقطةِ من مَتْن الكتاب، وإضافَتِها في محالها، ومتى لم أجدْها؛ أشرتُ لمحَلّ شرحِها في الكتاب في غير مظانها.

9-قمتُ بإعادة ترتيب الكتاب على الطريقة التي فصلتُها أعلاه، بجَعْلِ مسند أبي بكر الصديق أولا، ثم مسند عمر بن الخطاب، ثم مسند

عبد الله بن عمرو، ثم مسند أبي هريرة رضي الله عنهم. وبذلك انتقلتْ أجزاءٌ مِن آخر الكتاب لأوله كما بينْتُه أعلاه.

10-قمتُ بتصديرِ الكتابِ بدراسة مُوَثَّقَةٍ ومُسْهَبَةٍ حولَ حياة المؤلِّف، وأسانيدِه للكتب الستة، والتعريفِ بالكتاب.

11- قمت بالرجوع إلى مصادر المؤلف، وربما لمصادر أخرى، من أجل حل إشكالات قد تطرأ في الشرح، أو في حواشي المحققين، مع التنبيه إلى ذلك في محله.

إلى غير ذلك من الأعمال الكثيرة التي قمتُ بها أثناء مُرَاجَعَتي للكتاب، وميزتُ كل كلام لي بلفظ: «مصحِّح»، ليتبيّن للقارئ أنه كلامي، وليس كلامَ المؤلف ولا المحقّق.

المبحث الرابع: بنية الكتاب ولغته

ما تحدثتُ عنه أعلاه في المبحث الثاني؛ كان طريقةَ تدريس الإمام الكتاني لمسند الإمام أحمد، في الحرم النبوي الشريف، أما الشرح المكتوب؛ فيختلف عن ذلك شيئا ما، وإن كان على نفس المنهج في الجملة. إذ كان يتقيّد فيه بالمصادر والنصوص، ولا يستطرد إلا قليلا.

وقبل الحديث عن بِنْيَة الكتاب وما يتعلق بذلك من التفاصيل؛ أنوه إلى أن الفلسفة العلمية للإمام المنتصر الكتاني كانت مبنية على البحث في الكليات دون الجزئيات؛ فهو يُركز في بحثه على المعاني الكلية التي تُعْتَبَرُ مُسَلّمَةً بين أهل البحث والنظر ليبني عليها.

فمتى بحث في الفقه؛ فهو يميل للإجماعات، وما عليه الجمهور. ومتى بحث في الحديث؛ فهو يميل للمتواتر، ويتعدّى الحديث عن سند المتن، إلى تصحيحه وتضعيفه باعتبار طرقه، بل حتى باعتبار لفظه، فقد لا يَرِدُ الحديثُ صحيحًا بذلك اللفظ والسند، ولكن معناه صحيحٌ بسند آخر؛ فكان يميلُ لتصحيح مِثْل هذا.

وكذا في غالب المسائل التي يتطرق لها؛ فإنه يبحث فيها باعتبار المسلّمات، وقد يفترض مُسلمة ربما وافقه فيها البعض وخالفه الآخر.

بل حتى المصادر التي يعتمدها؛ فهي - في الجملة - المصادر الكُلية، التي يتفق عليها الموافق والمخالف، والموسوعات التي تتضمن فقه السلف والخلاف العالي، دون الدخول في الخلاف داخل المذهب، والبحث في الدلائل العقلية والاختلافات اللفظية.

من هنا نفهم الفلسفة العلمية للشارح رحمه الله تعالى، وهي نفس الطريقة تتعدى في جميع مؤلفاته وأبحاثه، سواءٌ شرح مسند الإمام أحمد، وسواء غير ذلك من مصنفاته.

يتكون «شرح مسند الإمام أحمد» من 16 مجلدا، في كل مجلد نحو 300 صفحة بخط المؤلف، خلا الجزأين الخامس عشر والسادس عشر؛ فهما في مجلد واحد.

وكتابة المؤلف بالخط الفارسي الجميل، مع تطبُّعِه بطابَعِه الخاص، كما أن المتن يتضمن اختصاراتٍ أو استطراداتٍ شكليةً حقُّها أن تكون في الحاشية.

وقد اعتمد المؤلف تبويبَ كتابه على شكل: «مذكرات»، و«دروس»، فهو يبتديء كل درس بالبسملة، ويُنهيه بتاريخ ومكان كتابته، كما أنه عند عَزْوِهِ للكتاب داخلَه يقول: «في هذه المذكرات». وهذا الأسلوب منه عائد على جهتين:

الأول: أن للمؤلف مذكراتٍ علميةً كثيرة، ضمَّنها جملة من مؤلفاته، تصل لنحو مائة جزء، أو تزيد.

الثاني: التواضع العلمي؛ فهو لا يُسمي الكتاب شرحا بمقدار ما يعتبِرُه مُذكرات.

وإن كان في عزوِه له خارج الكتاب؛ يقول: «شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل»، فلا يصفُه بالمذكرات، ولا بالدروس.

والكتابُ عبارة عن ملفات، في كل ملف مجموعة من الأوراق العادية، الشبيهة بأوراق النسخ والتصوير، وفي كل ملف مجاميع من المجموعات، كل مجموعة من نحو ثماني صفحات تُمثل درسًا. أما الكتابة؛ فهي بقلم الرصاص، وبخطه المتميز الواسع، كما سيأتي في وصف النسخة إن شاء الله تعالى.

الكتاب مكتوبٌ بلغة عربية متينة، ليس فيها تقعُّر ولا تزيُّن لفظي، ضرورةَ أنه بحثٌ علمي يقتضي الوضوح والدقة، غير متكلف لسجع، ولا متكثِّر بشِعْر، سوى ما دعت إليه الضرورة من ذلك.

كما أن كتابة المؤلف مفعمةٌ بالثقة بالنفس، لا تتضمَّن تردُّدًا أو تشكُّكا، وإن كان كلامُه - في الجملة - أقل مما ينقله؛ فجُل كلامه احتجاجٌ بأقوال الأئمة، وبنصوص الكتاب والسنة.

وكتابتُه تغيب فيها الأنا، فهو عالمٌ متجرِّد، قلما يتحدث عن نفسه أو يُشير إليها، إلا فيما يتعلق برأيٍ شخصي، أو ترجيح، أو تعقيب على أحد الأئمة؛ فحينذاك يقول: «قال أبو علي». يقصد نفسه رحمه الله تعالى.

المنهج العام للشرح:

يُبَوِّب المؤلف كل مسند بصاحبه: مسند أبي بكر، مسند عمر، مسند عبد الله بن عمر...الخ وهكذا. ويبتديء بترجمة الصحابي المعقود عليه الباب، ترجمة أوسع مما يعتاده مِن تراجم الكتاب، ومرتبطة بمسنده نفسه.

ثم يورد أحاديث المسند مرقَّمة بترقيم نسخة الشيخ أحمد شاكر، فكتابه - في الجملة - مبني على كتاب الشيخ أحمد شاكر، فهو يتتبع ترقيمَه، ويتعقبه فيما قد يَذْهَل عنه أو يخطئ فيه، ويستدرِك عليه بعض ما يَفُوتُه.

وكل حديث يُورِدُه بلفظ المتن، فإن كا على سبيل الحكاية؛ يورِد الحكاية فقط، ثم يتعقَّب الحديث بذِكْرِ رُتْبَتِه من حيثُ الصحة والضعف، والحُسْن، والصحة لغيره، والتواتر...وهكذا.

ثم يُسمي من خَرّج الحديث، من أصحاب الكتب الستة وغيرها، ثم يتتبع رجال السند بالترجمة، وغالب تلك التراجم من إنشائه، ويظهر منها

أنه يعتمد فيها «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر، مع تلخيصٍ لذلك، وقد يُرَجِّحُ أو يَرُد أو يُعَبِّر عن اجتهاده من حيثُ رتبةُ الراوي من صحة وضعف.

ثم بعد ذلك يتتبع الشارحُ الرواة الصحابة الذين رووا الحديث، سواء بلفظه أو بمعناه، فيذكر أسماءهم، وروايتهم، ومن روى عنهم، حتى إذا بلغ بهم عشرة؛ اعتبر الحديث متواترًا، فهو إما يوافق فيه من ألف في المتواتر؛ خاصة: الحافظ السيوطي في كتابه «الأزهار المتناثرة، في الأحاديث المتواترة»، وجده الإمام محمد بن جعفر الكتاني في كتابه: «نظم المتناثر، من الحديث المتواتر». أو قد يستدرك عليهما رواة آخرين، أو أحاديث برمتها، وهو يتتبع ذلك طول الكتاب.

كما أنه يناقش المسند نفسه في ترتيب تراجمه وتبويب أحاديثه؛ فقد ينُص على أن الرواية الفلانية حقُّها أن تكون في مسند كذا، أو أنها طرف، قد تممها المؤلف في مسند آخر...وهكذا. مثلما في الحديث رقم 39؛ حيث يقول: «ضعيف السند؛ لوجود الحسين بن عبدالله بن عبيد الله بن العباس. وهو من مسند ابن عباس وذلك محلُّه وليس من مسند أبي بكر...وسيُعيد أحمد الحديث في مسند ابن عباس بهذا السند وبمتن أطول، فيه غسل رسول الله، ومن غَسله، وكيف كُفّن».

ثم يتعرض الشارح لمتن الحديث؛ فيشرح مفرداته من حيث اللغة، وأحيانا يضبطها، أو يُصححها، معضِّدًا آراءَه بالروايات الحديثية، وأقوال العلماء.

بعد ذلك يتعرَّضُ لشرح متن الحديث، بذكر فقهِهِ، وما يُسْتَنْبَط منه من الأحكام؛ وعمله في ذلك أنه:

- يجمع كل طُرق الحديث، ورواياته في المسند، وخارج المسند، فيُتمم ما جزّئ، ويكمل المعنى.

- يتحدث عن كل ما يتعلق بأحكام المسألة التي يبحث فيها، سواء كانت من العبادات أو المعاملات، أو فقه القضاء والأحكام، أو السيرة والأخبار، أو التفسير، أو غير ذلك، فيُصبح شرحه للحديث، مُغْنِيًا عن تتبُّع رواياته في الكتاب، ولذلك نجده يُكثر من الإحالة على الأحاديث المشروحة من قبل.

- وبالرغم من ذلك؛ فقد يرجع ويشرح الحديث بوجه آخر، أو يُحيل إلى الكتب التي توسّعت في شرحه وبيان ما يُستنبط منه.

هذه الأمور أغنتْ الكتاب، وجعلته بالرغم من عدم إتمامه لجميع أحاديث المسند؛ يُغطي جانبًا مهما من أحاديثه قد لا يقل عن الثلث.

والمؤلف في كل ما ينقل أمينُ النقل، يعزو القول لقائله، والنقلَ لمَصْدَرِه، ففي آخر كل فقرة أو مجموعة من الفقرات؛ يذكر المصدر المأخوذ منه، وقد يكون تصرَّف في النقل، أو انتقى، وعادة ما يُلخص زُبْدَةَ الموضوع، فتجدُه كتب أسطرا، وعزا إلى صفحات.

وسنتحدث عن مصادره لاحقا إن شاء الله تعالى.

المبحث الخامس:

المنهج اللغوي والعقدي والفقهي

أ- المنهج اللغوي:

يُعتبَر الجانب اللغوي جانبًا مهما في هذا الشرح المبارك؛ فقد تتبع الشارحُ ألفاظَ الأحاديث الوارِدة، سواءٌ منها الألفاظ الغريبة، والألفاظ المفتاحية، فهو يتتبَّعُها واحدة واحدة، ويتعرَّضُ لمعانيها معتمِدًا في ذلك على مصادر متعددة:

- شرح اللفظ بالقرآن الكريم.
- شرح اللفظ بالسنة النبوية.
- شرح اللفظ بأشعار العرب وأئمة النظم.
- شرح اللفظ باعتماد اللغة وقواعدها.
- شرح اللفظ باعتماد أقوال السلف، الصحابة والتابعين.
- شرح اللفظ باعتماد شُراح الكتب الكبار؛ نحو: شروح صحيحي البخاري ومسلم، وغيرهما من الكتب.
- وقد يرجع في شرح المصطلحات إلى كتب الاصطلاح الفقهي والعلمي عموما.

وربما ناقش ورجّح، وبيّن الوجه المقصود من اللفظ في الحديث المتحدَّث عنه، ورجّح في الخلاف معتمِدا على ذلك، وبذلك قد يرجح

لفظا في الحديث على لفظ آخر، ويبين وجه الترجيح، فيصوب عمل الشراح أو يخطئه تبعا لذلك.

وفي كل ذلك؛ يعتمدُ المَرَاجِعَ المناسبة في البحث اللغوي؛ نحو معاجم اللغة، وكتب غريب الحديث، والشروح الكبرى، وكتب المصطلحات العلمية..

وهذا ما يجعل من هذا الشرح مَصْدَرًا مُهِمّا لتوضيح المصطلح الحديثي، وتبيينِ مفاهيمِ الألفاظ التي تُعْتَبَرُ مفاتيح للبحث الفقهي، والاستنباطِ والتأويل، وتستحق دراسة مستقلة.

ب- **المنهج العقدي**:

كتاب «المجالس المدنية» مليء بالمباحث العقدية، سواء المتعلق منها بالإلهيات، وبالنبوات، والصحابة، والبعث والنشور، وأشراط الساعة...الخ، وهي مباحث يتوسع فيها المؤلف، بحيث تستحق لوحدها دراسة جامعية، بحيث تكاد تغطي جل أبواب العقيدة.

ومنهج المؤلف أنه: يسوق النصوص التي تشهد للمسألة العقدية التي تتعلق بالحديث، وفي الغالب ما ينص على تواترها في المعنى، ثم يسوق كل النصوص المتعلقة بالقضية المبحوث فيها، وهو يكتفي بذلك في الجملة، ما لم تحتج المسألة لزيادة فهم.

أما في المسائل التي تحتاج لزيادة الفهم والبحث؛ مثل مسائل الأسماء والصفات؛ فإنه يسهب في بيانها، وسوق نصوص الأئمة، شراح الحديث في بيانها، والاستشهاد لما يرمي إليه بوسيلتين:

الأول: سوق الأدلة القرآنية أو الحديثية الموضحة لما يُرَشِّحُه مِن فهم.

الثاني: سَوْقُ الأدلةِ اللُّغَوِيّة والبَلاغِيّة.

ونرى أن منهجه في البحث منهج أثري حديثي، فهو نادرا ما يستعمل القواعد الكلامية في المسائل العقدية، بل الغالب عليه طريقة أهل الحديث في البحث، وإن كان في الاستنتاج والفهم - في الجملة - يميل لطريقة الأشاعرة، خاصة فيما يتعلق بفهم الأسماء والصفات، وبالأخص التي يوحي ظاهرها بالتشبيه أو التجسيم. فهو يميل فيها للتأويل المدعَّم بنصوص السنة وفهم السلف الصالح.

وهو في مباحث العقدية قد يختصر لأسطر أو كلمات، وقد يتوسع لصفحات متعددة، بحيث يكون الشرح مبحثا مستقلة في المسألة المبحوث فيها.

ومن ضمن المباحث العقدية التي بحث فيها:

-المسيخ الدجال وأخباره. (الحديث: 12).

-أشراط الساعة عموما. (الحديث: 6881).

-ذو السويقتين وأخباره. (الحديث: 152).

-حديث: «خلق الله آدم على صورته». (الحديث: 7219، 7321).

-البيعة والولاية. (الحديث: 18)، وتكرر في عدة مواضع.

-البعث ويوم القيامة. (الحديث: 8305).

وغير ذلك..

جـ- **المنهج الفقهي**:

يُعْتَبَرُ الفقهُ مقصِدا من مقاصد هذا الشرح المبارك؛ فقد توسّع المؤلف - رحمه الله تعالى - في المباحث الفقهية توسُّعًا كبيرا، بحيث يُعتبر - بهذا الاعتبار - من أفضل شروح المتأخرين على كتب السنة عموما، وهو عمل يستحقُّ التنويه والتنبيه، خاصة وأنه تطرَّق لأمور من العَصْرِيّات، والنوازِل الوقتية التي قد يكون مِن أول مَن بحث فيها، وعبر عن اجتهاده؛ سواءٌ في الأموال، والمعاملات، والسياسة الشرعية، وغير ذلك.

ومنهج المصنف في الفقه أنه: يجمع طُرُق الحديث، ويُتمم رواياته، سواءٌ ما ورد بلفظه أو بمعناه، أو يُعين على فهمه، ثم يُفَكّك عباراتِه ويُوضح معانيها، ثم يتحدث عن فقه الحديث باعتماد الخلاف العالي، وسَرْدِ أقوال الأئمة: الصحابة، ثم السلف، ثم الأئمة الأربعة، ثم بقية المجتهدين، وفقهاء الأثر. ونادرًا ما يدخُل للخلاف داخل المذهب الواحد.

وهو يعتني في بحثه الفقهي بما أجمع عليه الناس، وما هو قول الجمهور، ويميل عادة لترجيح رأي الجمهور. كما أنه يُعنى بإيراد فقه آل البيت وخلافِهِم، وفقه الظاهرية، وفقه أئمة الأندلس وأعلامِهِم مِن المجتهدين، فهذه المدارس تكونُ حاضرةً عنده في المباحث الفقهية الموسَّعة. وربما نقل من مصادر شيعية أو خارج مصادر أهل السنة والجماعة، إن اقتضى عرض الخلاف ذلك، كما في مبحث المتعة.

وهو يُرَجّح – في العموم – ما شهِدَ له النص، وعضدته اللغة، فهو فقيه أثري، سواء فيما يتعلق بالمباحث الفقهية والفرعية، وما يتعلق بعلم الكلام والعقائد.

ويتضمن شرحُهُ هذا جُل أبواب الفقه من عبادات ومعاملات، وفقهِ قضاء، وسياسة شرعية وغير ذلك، بحيثُ يُمكن عن طريقه استكناهُ مَذْهَبِهِ الفقهي، واختياراتِه، خاصة فيما يتعلق بالنوازل الجديدة، فهو فقيهٌ مُعاصر لزمانه، مُدْرِكٌ للأوضاع العامة فيها.

وجَرْدُ المباحث التي توسَّع فيها وناقشها يحتاج لطول وتتبُّعٍ ليس هذا المحلُّ محلَّه، بل محلُّه الأبحاث المتخصصة، ولكن أذكُرُ هنا بعض تلك المباحث مشيرا للمبحث ورقم الحديث، حتى يتبين البحثُ الفقهي للإمام الكتاني، وقيمةُ هذا الشرح بين الشروح المعاصرة.

وأهم شيء يمكن إدراكُه بالاطلاع على أبحاثه الفقهية: الجانب التأصيلي؛ ففقهه مؤصَّل بالكتاب والسنة، وفتاوى السلف الصالح وأئمة الفقه رضي الله عنهم.

وهو في تلك المباحث الفقهية يعتمد المصادر الكبرى للفقه الإسلامي؛ كالمغني لابن قدامة، و«المحلّى» لابن حزم، و«المجموع» وشرح مسلم للنووي، و«فتح الباري» لابن حجر، وشرح الأبّي على مسلم، و«نيل الأوطار» للشوكاني، وغير ذلك من الكتب الموسوعية التي تضمنت نصوصا موثوقة عن أئمة السلف رضي الله عنهم.

ومن ضمن تلك المباحث الفقهية القيّمة التي توسع فيها:

- مبحث في التمتع والقران في الحج. (الحديث: 83).
- مبحث حول حكم بقاء الذميين في أرض الإسلام. (الحديث: 201).
- مبحث في أحكام الأرض وملكيتها. (الحديث: 213).
- مبحث حول زواج المتعة. (الحديث: 369).
- مبحث في كفارة الصائم عمدا. (الحديثان: 6944، 6945).
- مبحث في الغسل يوم الجمعة. (الحديث: 6954).
- مبحث في أوقات الصلاة. (الحديث 6966).
- مبحث حول قتل المسلم بالكافر. (الحديث: 6970).
- مبحث حول قتل شارب الخمر ثلاثا. (الحديث: 6974).
- مبحث حول مِلكية الماء وحكم بيعه. (الحديث: 7057).
- مبحث حول زيارة النساء للقبور. (الحديث: 7082).
- مبحث حول حُكم القيام للجنازة والحكمة من ذلك. (الحديث: 7583).
- مبحث حول حكم اقتناء الكلب. (الحديث: 7610).
- مبحث في أحكام الطلاق والعتاق. (الحديث: 6769).

- مبحث في البيوع المنهي عنها. (الحديث: 6918).

- مبحث في حكم صلاة الوتر. (الحديث: 6919).

- مبحث في بيع المكاتب، وفي الرقيق. (الحديث: 6923).

...وهكذا، ففيه مباحث متنوعة من مختلف أبواب الفقه، كما أن فيه مباحث في علم الكلام والعقيدة؛ كالأسماء والصفات، وأفعال النبي ﷺ، وفِتَن آخر الزمان؛ كالدجال، ويأجوج ومأجوج، وما يتعلق بذلك. وهي مباحث يستطرد فيها، ويُكثر من إيراد النصوص؛ خاصة من الحديث النبوي، ويُصرح بتواترها معنى.

ومن ضمن استطراداته المتعلقة بمناسبات خارجية:

- مبحث حول قصة الإسراء والمعراج. (6/ 329-مخطوط).

- ومبحث حول مناسك الحج؛ كرره مرتين؛ أحدهما: الجزء8، ص1045مخطوط.

...وهكذا، فالكتاب مادة ثريّة من المباحث العلمية، بعضُها مختصر وبعضُها مطوّل، وهي تحتاج لدراسات خاصة؛ اكتفيتُ فيها بما سردتُه.

والمؤلف - رحمه الله تعالى - يُكثر من نقل الأقوال والنصوص، ويُرَجّح أحيانا، وأحيانًا يكتفي بذكر كل قول ودليلِه، فيجعل للقارئ الاختيار، خاصة عندما يتوقف الترجيحُ على دليل ظني، أو تتكافأ الأدلة. وإن كان من الممكن جمعُ: «فقه الإمام محمد المنتصر بالله الكتاني»، من خلال هذا الكتاب وحدَه.

وفي كل ذلك؛ فإن القارئ يلاحظ على المؤلف عزة الإسلام وأَنَفَتَه، وعدمَ التأثُّر السلبي بالأفكار العامة السائدة في ذلك العصر، كما يلاحظ عليه: نصرة الإسلام، والغيرة عليه، والغيرة على السُّنة النبوية الشريفة، والدَّوَران معها حيثُ دارت، مع ثقة في النفس، وسيولة قلم، وعفة لسان؛ بحيث لا يكاد يذكُر أحدًا بسوء، ويعتذر لعلماء الإسلام جميعِهِم.

كما أن المؤلف يستغل المناسبة - أحيانًا - للرد على المستشرقين، سواءٌ بتسميتهم أو عدم تسميتهم؛ كبحثه في «تاريخ التدوين في الإسلام»، والرد على الزاعمين بأن السُّنة إنما دُونت بعد مائة عام من وفاة النبي ﷺ.

أو بالرد على بعض الفلاسفة الأوروبيين المتأخرين؛ نحو قوله في حديث: «خلق الله آدم على صورته»، رقم 7219: «قلت: وهذا الحديث من مُعْجِزَاتِ النبي ﷺ التي لم تظهر إلا في هذا العصر؛ تَكْذِيبًا لِدَارْوِينَ ومن قال بقوله من كل إمَّعَةٍ لاَ يُؤْمِنُ بِكِتَابِ اللهِ، ولا بِحَدِيثِ رسوله: أن الإنسان تَسَلْسَلَ من القِرْدِ حَسَبَ رَأْيِهِ فِي النُّشُوءِ وَالتَّرَقِّي وَالتَطَوُّرِ، ولم تكن صورة إنسانٍ اليوم كَصُورَةِ أبيه آدم، بل لم يكن آدم أصل البشر، وإنما القرد!».

المبحث السادس:

منهج البحث الحديثي للشرح

يُعتبر الجانب الحديثي جانبًا مهما في هذا الشرح، لا يقل أهمية عن الجانب الفقهي؛ ضرورةَ أن مؤلف الكتاب - رحمه الله تعالى - كان مُحَدّثا

حافظا، وفقيها أثريا، ومفسرا بالمأثور، بل كان - ربما - الوحيد من مُحدثي زمانه، خاصة في المشرق العربي، من يُملي دروسَه من حفظه، نصوصًا، وفهومًا، وأسانيدَ ومتونًا، وخلافًا عاليا ونازلا.

وقد ذكرتُ أعلاه - اختصارا - أهم معالم كتابته الحديثية في هذا الكتاب، وسأتوسع هنا قليلا في ذلك بحول الله تعالى، فإن أبرز معالم التميُّز عند الإمام المنتصر الكتاني تتوضح في التالي:

أ-العناية بالتصحيح والتضعيف:

من المنهج الذي يلتزمه الشارح: وسم كل حديث بالصحة والضعف، فلا يكاد يخلو حديثٌ من تلك الأحاديث إلا ويذكرُ صحته وضعفه، وعادتُه في ذلك أنه: يكتبه مباشرة بعد لفظ الحديث، وأحيانا يذكر ذلك بعد دراسة أسانيده وتخريجِه.

وقد يصفُ الحديث بالحسن أحيانا، أو بالتواتر، ولكنه لم يصِف حديثًا بالوضع قط، وهو ما يشير لمنهجيّة المؤلف في اتباع جمهور المحدثين، خاصة الحافظ ابن حجر، مِن تَخْليص مُسْنَد الإمام أحمد من تضمُّنه للحديث الموضوع. نعم؛ وإن كان يشير أحيانا لكون الحديث مردودا أو وقع فيه خطأ!.

وطريقة تعضيد الحديث عند الشارح - رحمه الله - لها عدة وسائل؛ منها:

- أنه يذكر من خَرَّجه بالمعنى أو باللفظ، خاصة مِن الكتب التي اقتصرتْ على الصحيح.

- أنه يذكُرُ طُرُق الحديث، فحتى لو وُجد في طريق ما، أو بسند الإمام أحمد رجل ضعيف؛ فإنه يُصحح الحديث من طريق آخر، لا تتضمن ذلك الراوي.

- كثرة المخرِّجين، وطُرُقِ الحديث، فإنه يعتبر الحديث المروي من طُرُق عدة، يُقوي كلُّ طريق الطُرُق الأخرى.

- ما عليه العمل، فتضافُرُ السلف على العمل بالحديث؛ يُعْتَبَر شاهدا بقوته، وصحةِ العمل به.

ومن مثال ذلك؛ قوله في الحديث رقم (41): «ضعيف الإسناد؛ لوجود جابر بن يزيد الجُعْفي فيه، ورواه أبو يعلى والبزار، وفي إسناديهما جابر. والمتن متواتر عن أكثر من أربعة عشر صحابيًا، وأحاديثُهم في الكتب الستة، وأمهاتِ السُّنة».

وقوله في الحديث رقم (20): «سند فيه مجهول، ولكن معنى الحديث متواتر عن جمهور من الصحابة بألفاظ مختلفة، والمعنى واحد في النجاة من النار والكُفْر منها». فهو صحح هنا معنى الحديث لا متنه.

وهكذا؛ فإن الإمام الكتاني، عندما يحكُم على الحديث بالصحة؛ فهو قد يكون صحيحا لذاته، أو لغيره، أو لكثرة طرقه، أو يعتبِر المتن صحيحا وإن كان السند غير صحيح، وذلك لورود معناه في أحاديث أخرى صحيحة. وهذا منهج وأسلوب متَّبَع للشارح في كل الكتاب.

كما أن الشارح قد يحكُم على لفظة من ألفاظ الحديث بالصحة أو الضعف، أو الإدراج، أو قد يحكُم عليها بالتواتر؛ نحو قوله في شرح

الحديث رقم (86): «وبهذا يتم صحة حديث عمر سَنَدًا ومتنا، وبأحكامه الثلاثة، مع تواتر الحكم الأول في صلاة النافلة في البيت».

ب-تتبع روايات الحديث وطرقه:

من الميزات التي يتسم بها البحث الحديثي عند الحافظ المنتصر الكتاني: تتبُّع روايات الحديث، وهو تتبُّعٌ منقسمٌ إلى عدة أنواع:

- تتبُّع روايات الحديث في مسند الإمام أحمد.
- تتبع ألفاظ الحديث عند الراوي نفسه، باختلاف الطرُق إليه.
- تتبُّع روايات الحديث عن غير الصحابي الذي يروي الحديث.
- تتبُّع الأحاديث التي نَصَّت على معنى الحديث المروي.
- وصل الأسانيد المنقطعة والمرسلة.

وبهذه الطريقة يستكْنِهُ الشارحُ قوة الحديث وضعفَه، ويستجمعُ وسائل الإحاطة بفقهِه، ويُعَضّد قوة الصحابي، أو الراوي المتكلّم فيه، بذكرِ شواهدَ لما يروِيه من غير طريقِه. ومِن هنا نستفيدُ فائدة مهمة؛ وهي: أن جُل الأحاديث المروية تَعَدَّد فيها الرواة عن رسول الله ﷺ، فقلّما روى الحديث صحابيٌّ واحدٌ فقط.

كما أن هذه المنهجيّة؛ تُعتبر منهجية المتقدِّمين في معرفة حال الرُّواة وتقييم مروياتهم، وهي منهجية يَتَقَصَّدُها الحافظ المنتصر الكتاني، داخل هذا الكتاب وخارجه، في كتبه التي اعتنت بالتخريج والبحث الحديثي.

ويَعْتَمِدُ المؤلف في هذا الباب على المتون الأصلية للحديث، وعلى كُتُب التخريج المعروفة؛ كمَجْمَع الزوائد للهيثمي، و«جامع الأصول» لابن الأثير الجزري، و«نصب الراية» للزيلعي، و«تلخيص الحبير» و«فتح الباري» لابن حجر، وغير ذلك من المؤلفات المعتمَدة في التخريج، أو ذكر طرق الأحاديث، والتي ينُصُّ عليها في الغالب، وسنذكُرُها في مَحَلِّها إن شاء الله.

وربما اعتمد أيضا على الأحاديث المسنَدَة في التفاسير المتقدِّمة؛ كالثعلبي، والطبري، أو الموسوعات الفقهية التي تضمنتْ أحاديثَ مسندة؛ كالمحلّى لابن حزم، و«التمهيد» لابن عبد البر. ويتعمد النقل عن مسانيد الأندلسيين والمغاربة مهما وجد لذلك سبيلا.

أما التصحيح والتضعيف؛ فالغالب أنه من اجتهاده، حيث قَلَّمَا نص على تقليدِ غيره في ذلك. وهو - كما نوهتُ له - يُصَحِّحُ الحديث ويُضعفه بلفظه، وليس بسنده، بمعنى أن السَّنَد قد يكون ضَعِيفًا، أو منقطعًا، فيكون للحديث شاهدٌ بلفظِهِ أو معناه؛ فيُصَحِّحُ المعنى.

وقد يكون الحديث صحيح السند، ولكنه يضعّفه لمتنه، سواء لشذوذ، أو لمخالفة القطعي من الأخبار.

وطريقة تخريج الشارح تتنوع إلى ثلاثة أنواع:

- التخريج المقتضب؛ حيث يكتفي بذكر مُخَرِّجِي الحديث فقط، مِن أصحاب الكتب الستة أو غيرِهم. (مثال حديث المسند: 6788).

- التخريج المتوسّط؛ وهنا يذكُر مُخَرّجي الحديث من كتب السّنة، مع تتبُّع مَن خرّجه من الصحابة. (مثال حديث المسند: 6791).

- التخريج الموسَّع: وفيه يتوسع المصنِّف في ذكر مظان الحديث وطُرقه، واختلافِ ألفاظه. (مثال حديث المسند: 6822). ويعمَد لهذه الطريق - في العادة - إذا كان يتعرَّضُ للحديث أول مرة، فهو يُسهب فيه، حتى إذا تكرَّر الحديث أو معناه؛ أشار إلى الحديث المشروح أولا، فيكون الحديث المشروحُ بمثابةِ جُزْءٍ حديثي، قد يصل تتبُّعه لطرق الحديث عشر صفحات وزيادة.

أما ترتيب كُتُب التخريج؛ فالذي يظهر أنه لا يَتّبع فيه القواعد المتعارف عليها في التخريج؛ باعتبار سَنَة الوفاة، أو باعتبار الكتب السِّتّة على ترتيبها المعروف، ثم «الموطأ» و«المسند»، ثم ما سواها على ترتيب الوفيات، أو تقديم «الموطأ» ثم «المسند»، ثم الكتب الستة. بل قد يُغَيّر هذه القاعدة؛ فيعزو الحديث بغير ذلك الترتيب، وهذا الأمر قد يعود لأحد سببين:

الأول: مراعاتُه للفظ الحديث، فقد يؤخِّر ذكر البخاري - مثلا - لروايته الحديث بغير لفظ المسنَد، أو بغير سنده، ويُقدم عليه الكُتُب التي خَرَّجَتْهُ بلفظه.

الثاني: أن الكتاب هو النسخة الأولى، فالمؤلِّف لم يطبعه في حياته، ولم يراجِع تلك الأمور التي الغالبُ فيها الشكلُ والإخراج، لا المضمون. والله أعلم.

جـ-تراجم رجال السند:

يتتبع الإمام المنتصر الكتاني رجال مسند الإمام أحمد، فهو يترجِم لجميع رجال السند، ويتقصَّد ذلك، ملخِّصًا في ذلك ما ورد في كتب تراجم الرجال؛ خاصة «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر، الذي درَسه مدة طويلة، وكاد يُحيط بتراجمه.

ومجموع تراجم الكتاب مع المكرر نحو 1071 ترجمة، فيهم صحابة، وتابعون، وتابعوهم، وغيرهم ممن تضمنت المتون تسميته. فيذكر الاسم والكنية، والبلد، والطبقة والوفاة، ودَرَجَة الراوي من حيثُ التوثيقُ والحفظ، وأقوالَ العلماء فيه.

وتراجمه تتراوح بين مركَّزة وقصيرة لا تتعدى خمسة أسطر، وتراجم مطولة تصل لصفحات، خاصة في المجلدين الرابع والخامس، أو متى كان الراوي صحابيّ الباب، أو تَعَلّق به الخبرُ الوارد؛ كترجمته لعبد الله بن مسعود، في الحديث رقم (35)، وترجمته للحسن بن علي في الحديث رقم (40)، وترجمتِه لأبي ذر الغفاري رقم (7078). أو كان من أئمة الحديث والسُّنة؛ كيحيى بن معين، وسفيان الثوري، أو ممن اختُلف فيه اختلافًا بيِّنا، ومال هو لتصحيح أحاديثِهِ لاعتبارات معيَّنة؛ كما الحالُ في ابن لهيعة (الحديث: 8578)؛ فهو أحيانًا يُصَحِّحُ حديثه وأحيانا يرُدُّه.

وبعض التراجم تتعدد مرتين أو أكثر، إما لمناسبة، أو لكون إحداها مختصرا، والآخر مسهبا، أو لغير ذلك. وقد رقمنا تلك التراجم بغير اعتبار المكرر منها، لكون كل منها ترجمة مستقلة وإن تكررت، فهي تتكرر بأسلوب آخر.

كما أنه يتتبعُ مَنْ روى له من أصحاب الكتب الستة، فيها أو في غيرها، وعمّن أخذ ومن أخذ عنه. وقد يكرر الترجمة في عدة مواضع من الكتاب لمناسبة اقتضت ذلك.

ولا يخلو الكتاب من نكات إسنادية؛ نحو قوله في الحديث رقم1: «وهذا السند أصح الأسانيد إلى أبي بكر: إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر».

وفوائد في التراجم؛ نحو قوله في الحديث 2: «والراحلة التي أخذها من أبي بكر بالثمن هي الجدعاء». وهكذا.

كما أنه قد يناقِش الأئمة في تراجم الرجال، ويُرَجّح من عنده، كما في الحديث (6964)، قال: «وسماعُ الحسنِ من ابن عمرو نفاه ابنُ المديني، وأثبته أبو حاتم، قال: يصحُّ للحسن سماعٌ من ابن عمرو. والمثبِت مقدم على النافي، وقد سمع الحسن عمن هو أقدم سنًّا وحياةً من ابن عمرو ومن بين الصحابة، والمعاصَرَة ثابتة واللُقي ثابت. ومسلم يكتفي في صحة السماع بثبوت المعاصَرَة، فكيف إذا ثَبَت معها اللقاء كذلك؟. والرفع زيادة من ثقة؛ فهو مقبول صحيح!».

د-المستَدْرَك في الحديث المتواتر:

من ضِمن مؤلفات الشارح الإمام محمد المنتصر بالله الكتاني التي نَوّه إليها في كُتُبه: «المستدرك في الحديث المتواتر»، وقد ذكر أنه استدرَك على الإمام جلال الدين السيوطي في «الأزهار المتناثرة، من الأحاديث

المتواترة»، وجده الإمام محمد بن جعفر الكتاني في كتابه: «نظم المتناثر من الحديث المتواتر»، نحوًا من ألف حديث.

وبالفعل؛ فقد وقفتُ في مجاميع مؤلفاته ومذكِّراته العلمية على طائفة مهمة من هذه الأحاديث المستدَرْكَة، كما ضمّن كتابه: «تخريج أحاديث تحفة الفقهاء» للسمرقندي، طائفة مهمة من ذلك أيضا.

وفي كتابنا هذا: «شرح مسند الإمام أحمد»، عشراتُ الأحاديث مما استدركَهُ على الإمامين المذكورين، موزّعة في طيات الكتاب. فهو يتعمَّدُ تتبُّع طُرُق تلك الأحاديث وتمييزَها عن غيرها.

وعُمدته في ذلك: أن يكون الحديثُ مرويا عن عشرة من الصحابة وأكثر؛ وهو ما رشَّحَه الإصْطَخْرِي في حد الخبر القَطْعِي؛ قال الإمام محمد بن جعفر الكتاني في «نظم المتناثر» أثناء ذكره للخلاف في العدد المفيد للقطع في نقل الأخبار، ص15: «وقيل: عشرة. لقوله تعالى: ﴿تلك عشرة كاملة﴾. لأنها أول جُموع الكثرة، وهذا قاله الإصطخري، قال السيوطي في «شرح التقريب»: وهو المختار. وكتابه في المتواترات مبني عليه؛ لأنه جمع فيه ما رواه عشرة من الصحابة فصاعدًا».

قلت: والمؤلف هنا استدرْكَ على الشيخين نحو مائة حديث أو تزيد، وهو يتتبَّعُ رُواة كل حديث من الصحابة، ومخرِّجيه من أهل الحديث. وطريقته في الاستدراك:

- إما أن يستدرك عددا من الصحابة، لم يذكراه. نحو قوله في الحديث رقم (20): «وقد أوردَ الحديثَ بذلك جدي رحمه الله في نظم

المتناثر -ص78- متواترًا عن ثلاثة عشر صحابيًا...وأغفل ذكر أبي بكر، ويُستدرَك عليه!». وفي الحديث رقم (22): «وهو متواترٌ عن ثمانية عشر من الصحابة، وزدتُ هنا عليهم ثمانية».

- أو يستدرك حديثًا أو خبرًا برُمّته لم يذكراه في متواتريهما. نحو قوله في الحديث رقم (86): «ورد عن أحد عشر صحابيا، فهو متواتر، وأستدرِكُه على السيوطي وجدى -رحمهما الله- فهو على شرطِهِما وأغفلاه، فلم يذكُراه في كتابيهما في المتواتر».

وكما يستدرِك الأحاديث، يستدرك الأخبار، والقضايا؛ كنحو نزول عيسى عليه السلام، وأخبار الدجال، وبيعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وغير ذلك من الأخبار المبثوثة في الشرح.

هـ-المعقِّب على رجال الحديث:

يذكر الإمام محمد المنتصر الكتاني في قائمة مؤلفاته: «المعقِّب على رجال الحديث»؛ وهو كتاب يُعَقِّبُ فيه على هِنات وقعت لكبار الحُفاظ، فيما يتعلق بتراجم الرجال أو علم الحديث مطلقا.

ونُلاحظ في كتابنا هذا «شرح مسند الإمام أحمد» أن المؤلف - رحمه الله تعالى - تَعَقّب الأئمة في كثير من الأمور، خاصة ما يتعلق بتراجم الرجال، وعلوم الحديث، وكذلك حتى في الفقه وغيرِه.

وهو يتتبَّعُ - بالخصوص - طبعة العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، فيشيرُ لتصحيفات الطبعة، أو لأخطاءٍ ربما تقع في سند الحديث ومتنِه، كل ذلك مع الاحترام الكبير للأئمة، وتقديرِهم، وعدم الدعوى.

ومن مثل ذلك: تعقُّباتُه على أحكام الإمام ابن الجوزي في إيراده أحاديث في الموضوعات، كمثل اعتراضه على حكمه لحديث «المسند» (6882): عن رسول الله ﷺ قال: «لا يدخل الجنة منان، ولا عاقّ والديه، ولا مُدْمِنُ خمر»؛ قال المصنف: «هذا الحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»؛ فأخطأ، واجترأ على توضيع الصحيح من غير حُجّة ولا برهان، وقد رَدّ عليه الحافظ في «القول المسدّد»، بما يزيل الإشكال عن صحته».

ومِن تعقبه على العلامة شاكر: قوله في الحديث (6811): «والحديث أخرجه...والخطيب في «تاريخ بغداد»، وأبو نُعَيْم في «الحلية»، ووقع فيها خطأ مطبعي؛ ففي «التاريخ»: عبد الله بن عمر. بدل عبد الله بن عمرو. وفي «الحلية»: ابن العباس، بدل أبي العباس». مما يدل على يقظة وتتبُّع حتى في نقله عن المصادر التي يرجع إليها.

وفي الحديث (6779): «..وذكر - يعني: جده في «نظم المتناثر في الحديث المتواتر» - زينب، وأنها امرأة أبي سعيد، والذي في «نيل الأوطار» أنها امرأة ابن مسعود، ولعله خطأ مطبعي في «النظم»، إذ زوجة ابن مسعود اسمها: زينب، وهي مشهورة بين الصحابة وبين الرواة».

وقال في الحديث (7346): «وَوَقَعَ فِي سَنَدِ هَذَا الحَدِيثِ عِنْدَ غَيْرِ مَا وَاحِدٍ من المُخَرِّجِينَ لَه: هلال بن أبي ميمونة عن أبيه. وهلال عن أبي هريرة، وكل ذلك خطأ أو تصحيف. فهو هلال عن أبي ميمونة -ليس هو أبًا لهلال- عن أبي هريرة».

المبحث السابع: تحليل النص وتركيبه

تحدثتُ في المبحث الرابع عن بنية الكتاب ولغته، ثم أردفت ذلك بمنهجه في بعض الأبواب المعرفية، وأنا أتحدَّثُ هنا عن جانب أكثر تقنية فيه.

فالكتاب في خمسة عشر مجلدا، والسادس عشر مُدْمَجٌ مع الخامس عشر، تضُم بمجموعها نحو 3050صفحة. ابتدأها بدمشق من تاريخ: يوم السبت 18 ذي القعدة عام 1384هـ، وانتهاها بالحرم النبوي بالمدينة المنورة، بتاريخ الجمعة: 17 جمادى الأولى، عام 1405 للهجرة.

ومجموع الدروس التي عقدها: 469 درسًا، شَرَحَ فيها: 2241 حديثا. رحمه الله تعالى ورضي عنه. وهو يبتدئ كل دَرْسٍ بالبسملة ورقم الدرس، ثم رقم الحديث المتحدَّث عنه، ويختم الدرس بمكان التدريس وتاريخِ ذلك باليوم والشهر والسَّنَة. ويستغرق منه الدرسُ – في العادة – ثماني صفحات، قد تزيدُ أو تنقص.

وقد ابتدأ الكتاب من حيث انتهى جده الإمام محمد بن جعفر الكتاني؛ وهو الحديث رقم 6767، وهو من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، حيث ابتدأ الكتاب بمقدمة مقتضبة، ذكر فيها سنده للحديث المسلسل بالأولية، ثم سنده لمسند الإمام أحمد، ثم ترجمة للإمام أحمد بن حنبل، ثم تعريفًا بمسنده. كل ذلك على سبيل الاختصار. وكم كنا نتمنى أن لو كتب دراسة مُسْهَبَة حول الكتاب، ولكن ما من شك

أنه كان ينوي ذلك بعد تمامه، بل وقفتُ له في بعض تقاييده أن له دراسة حول الإمام أحمد بن حنبل، ولكن للأسف لم أقف عليها بعد، وإلا؛ لصَدَّرْتُ الشرح بها.

وفي المجلد السادس؛ يعُود المؤلف لأول حديث من مُسْنَد الإمام أحمد، مقرِّرًا أنه كان ينوي الوقوفَ على ما كتبه شيخه العلامة محمود ياسين من دروس الإمام محمد بن جعفر الكتاني، ولكن حيث أَيِسَ مِن الوقوف على ذلك؛ فقد ابتدأ الشرحَ من أول الكتاب. واستمرّ في هذا الشرح عامَّةَ مُسْنَدَيْ أبي بكر وعُمَر رضي الله عنهما.

ثم بدا له بعد إتمام مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في الحديث رقم 391، أن يرجع لما توقف فيه، وذلك في وسط المجلد الثالث عشر من الكتاب، ليستأنف من حيث توقف في مسند ابن عمرو؛ وهو الحديث: 8100، إلى حيث انتهى من الكتابة.

وقد ارتأيتُ - كما نوهت له - أن أُعِيدَ ترتيبَ الكتاب، فتبقى المقدِّمَة أولَه، ثم مسندا أبي بكر وعمر، ثم مسند عبد الله بن عمرو إلى آخر الكتاب، حيث انْتَصَف مسندُ أبي هريرة رضي الله عن الصحابة أجمعين.

وما مِن شك أن عَدَم تفرُّغ المؤلف للكتابة؛ كان سببا في هذا الاضطراب، وفي عدم إتمام الشرح؛ فقد كان كثير الأشغال، كثير المشاغل والتنقُّلات كما أسهبنا فيه في ترجمته، وكانت دروسُهُ في الحرم النبوي الشريف نصفَ الشهر أو أسبوعًا منه فقط، وليست كلَّ يوم، وربما سافر؛ فلا يُدَرّس ذلك الشهر، زيادةً على شُغْلِ البال، وكَثْرَةِ الموانع، وإن كان

ذلك لا يضُرُّ بقيمة الكتاب؛ نظرًا لكون ما كُتب منه لوحْدِهِ موسوعةً جديرة بالعناية والتنويه.

وكل الكتاب مكتوبٌ بخط الشيخ رحمه الله، وهو خط فارسي خاص، عدا بعض الدروس الأولى التي كَتَبَها في دمشق، فبعضُها مُكَرّرٌ بخط تلميذِه - ذلك الإبّان - القاضي الممتاز العلامة سعدي أبو جيب حفظه الله تعالى؛ وهي عامة المجلد الأول من الأصل، (وهو المجلد 4 من نسختنا)، من الحديث 6768، إلى الحديث 6836، تبتدئ من المقدمة.

ويلاحَظ أن المؤلف يسُوق المراجع، فينتقي مِن نُصوصِها ما وَجَدَه مناسبًا، على منهجيّة معينة؛ بحيث يسوق القول ودليلَه، أو يُلخص الشرح - إن كان الكتاب مشروحًا في الكتب المعتمدة - ويعزُو كل قول لقائله، بل حتى النصوص يذكُرُ مصدرَه فيها وإن كانت منقولةً بواسطة أو أكثر.

ولذلك؛ فإن دراسَةَ مَرَاجِع المؤلف - رحمه الله - يتبيّن منها - كما سيأتي - أنها مُقَسّمة إلى قِسْمَيْن: مراجع أساسية، ومصادر يستقي منها، أما المراجع؛ فهو يُنوه لها بالجزء والصفحة، وأما المصادر؛ فإما أنها مُستفادَة بواسطة المراجِع، أو أنها مِن ثقافته العامة ومحفوظاته؛ فلا يذكُر فيها الجزءَ والصفحة، وربَّما تُعد بالعشرات.

وكما هو واضح؛ فالمؤلف - رحمه الله تعالى - ألف هذا الشرح في واحد وعشرين عاما، تخللتها فتراتٌ انشَغَل فيها بغيرها، فقد تضطرب المنهجية في بعض المواضع؛ كأن يؤخِّرَ الحُكم على الحديث، أو يبتديء بالفقه ومعنى الحديثِ قبل ذِكْرِ مُخَرِّجيه، أو يعيد ترجمة الرواة، أو غير

ذلك، وقد يَظهر نَفَسُه أقوى في مواضع من غيرها، وهي سُنة كل عمل موسوعي بَشَري، خاصة وأن أجزاءَه الأخيرة كتبها وقد تجاوز السبعين، ولم يستعِن في ذلك بكاتِب ولا طالِب. وبالرغم من ذلك؛ فإن أول الكتاب وآخرَه قد يستويان في القيمة والكفاءة، ولا يكادُ يتغير المنْهَج العام إلا في مواضع.

وهو في كل الكتاب يُشير للمباحث السابقة ومواضِعِها، سواءٌ على مستوى التخريج، وعلى مستوى الشرح، وعلى مستوى تراجِم الرجال والتعريفِ بهم؛ ذلك التعريف الذي يستمر مَعَهُ إلى المجلَّد الأخير.

كما أن الكتاب تكادُ تغيب فيه الأنا، فلا يكاد يَتَحَدّث عن نفسه، ولا عن أخبارِه، ولا يسرُدُ قِصَصًا وقعتْ له؛ شأنَ العالم المتجرد الذي يخْدِمُ العِلم من أجل البحث والحقيقة، لا من أجل إبرازِ النفْسِ أو الحديثِ عنها، أو الادعاءِ بدَعْوى، أو الردِّ على مُخالف معاصر، أو التهكُّم بأحدٍ مِن أهلِ العلم، أو الابتهاجِ باستدراكِهِ على مَن تَقَدَّمَه، أو الحطِّ من عِلْمِ غيرِه والتهوينِ منه، أو الطعنِ في مدرسة من المدارس الفقهية؛ كل هذه الأمور مُنَزَّهٌ عنها هذا الشرحُ تَنَزُّهًا شِبْهَ تام.

نعم؛ تَظْهَرُ شخصيةُ المؤلفِ واضحةً في الاستنباط والاستدراك، والحُكم على الحديث، واستجلاءِ فِقْهِهِ، وتصحيحِهِ وتضعيفِه، وردِّ بعضِ ألفاظِهِ لمُخالفتها القطعيَّ من الأحاديث، أو المنطقِ العقليِّ المبنيِّ على وقائعَ تاريخية...وهكذا، فهيَ شخصيةٌ عِلْمِيَّةٌ قوية وباديةٌ على صفحاتِ الكتاب.

المبحث الثامن: أهم مراجع ومصادر المؤلف

تستحق مَراجِعُ الكتاب ومصادرُه دراسةً خاصة، نظرا لتنوُّعِها كمًّا ونَوْعًا، وكثرتِها، وقد تقدم الحديثُ عن طريقة استثمارِ المؤلف للمعلومات المُسْتَقاةِ منها، تلك الطريقة التي يُمكِنُ تلخيصُها في التالي:

- النقل المباشر.
- الاستفادة من النصوص.
- تلخيصُ المضمون مع التصرُّف فيه.

فهذه أهم معالم طُرُق استفادته من تلك المصادر والمراجع التي ينقُل عنها، كما أنه - عادة - ينقل في كُل فن عن مصادره المُعْتَمَدَة لديه، مما يدُل على حُسن الانتقاء في النقل، والأمانةِ في الضبْط واستحضارِ المعلومة.

وكما أسلفتُ؛ فإن حَصْرَ مَصَادِر المؤلف ليس بالأمر السهل، ولكنْ يُمكن أن نذكُر هنا أهمّ الكتب التي يرجِعُ إليها في بحثه رحمه الله تعالى، مُوَزّعة على العلوم، علما أن المصادر الحقيقية أكثر من ذلك بكثير:

أ-المتون الحديثية:

- «الموطأ» للإمام مالك.
- «المسند» للإمام الشافعي.

- «المسند» لأبي داود الطيالسي.
- «المسند» للإمام أحمد.
- «المصنف» لابن أبي شيبة.
- «المصنف» لعبد الرزاق بن همّام الصنعاني.
- «الجامع الصحيح» للبخاري.
- «الصحيح» لمسلم بن الحجاج.
- «السنن» لأبي داود.
- «السنن» للترمذي.
- «السنن» الكبرى والصغرى للنسائي.
- «السنن» لابن ماجه القزويني.
- «السنن» للدارمي.
- «المسند» لابن أبي أسامة.
- «المسند» للبزار.
- «المسند» للموصلي.
- «الصحيح» لابن خزيمة.
- المعاجم الثلاثة: الكبير، والمتوسط، والصغير. للطبراني.
- السنن: الكبرى والصغرى. للدارقطني.

- «الصحيح» لابن حبان.
- «المستدرك على الصحيحين». للحاكم النيسابوري.
- «مَجمع الزوائد، ومنبع الفوائد». للهيثمي.
- «جامع الأصول». لابن الأثير الجزري.
- الأزهار المتناثرة، في الأخبار المتواترة». للسيوطي.
- «نظم المتناثر، من الحديث المتواتر». للمحمد بن جعفر الكتاني.

ب- كتب التراجم:

- «الطبقات». لابن سعد.
- «التاريخ الكبير». للبخاري.
- «معرفة الثقات». لابن حبان.
- «الجرح والتعديل». لابن أبي حاتم.
- «حلية الأولياء». لأبي نعيم.
- «تاريخ بغداد». للخطيب البغدادي.
- «تاريخ دمشق». لابن عساكر.
- «تهذيب التهذيب». لابن حجر العسقلاني.
- «تعجيل المنفعة». لابن حجر العسقلاني
- «الإصابة في تمييز الصحابة». لابن حجر.
- الاستيعاب». لابن عبد البر.

جـ-كتب الفقه:

- «الأم» للشافعي.
- «الأموال». لأبي عبيد القاسم بن سلام.
- «المحلى». لابن حزم.
- «المغني». لابن قدامة المقدسي.
- «المجموع». للنووي.
- «زاد المعاد، في هَدْيِ خير العباد». لابن قيم الجوزية.
- «سبل السلام». للصنعاني.
- «نيل الأوطار». للشوكاني.
- «الروضة الندية». لصديق حسن خان.

د- الشروح الحديثية:

- «معالم السنن». للخطابي.
- «التمهيد لما في الموطا من المعاني والأسانيد». لابن عبد البر.
- «شرح مشكاة الآثار». للطحاوي.
- «عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي». لأبي بكر ابن العربي.
- «المُعْلِم بشرح صحيح مسلم». للمازري.
- «إكمال المعلم». للقاضي عياض.

- «شرح صحيح مسلم». للنووي.
- «شرح صحيح مسلم». للأبي والسنوسي.
- «شرح البخاري». لابن بطال.
- «فتح الباري». لابن حجر.
- «حاشية على مسند الإمام أحمد». لأبي الحسن السندي.
- «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني». للبنا الساعاتي.
- تحقيق وتخريج مسند الإمام أحمد. لأحمد شاكر.

هـ- كتب التفسير:

- «جامع البيان عن تأويل القرآن». للطبري.
- «مفاتيح الغيب». للفخر الرازي.
- «الجامع لأحكام القرآن». للقرطبي.
- «تفسير القرآن العظيم». لابن كثير.
- «الدر المنثور، في التفسير بالمأثور». للسيوطي.

و- كتب الأنساب:

- «نسب قريش». للزبيري.
- «جمهرة أنساب العرب». لابن حزم.
- «الأنساب». للسمعاني.

ز- السيرة النبوية:

- «أخلاق النبي وآدابه». لأبي الشيخ الأصفهاني.
- «الروض الأنُف». للسهيلي.
- «المواهب اللدنية». للقسطلاني.
- «شرح المواهب اللدنية». للزرقاني.

ح-كتب اللغة وغريب الحديث:

- «لسان العرب». لابن منظور.
- «القاموس المحيط». للفيروزأباني.
- «مشكل الآثار». للطحاوي.
- «النهاية في غريب الحديث». لابن الأثير.

الخاتمة:

مكانة الكتاب وأهميته

تتضح لنا مما مضى أهمية كتاب «المجالس المدنية، في شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل حافظ السنة النبوية»، فهو كِتَابٌ حديثيٌّ وفي فقه الحديث، عَمَدَ مؤلفه محدث الحرمين الشريفين محمد المنتصر بالله الكتاني، إلى خدمة هذا المسنَد العظيم، بتقريبِ أحاديثِهِ، واستخلاصِ فقهه، وتتبُّع طُرُقه، فهو يتميز بالأمور التالية:

1- تتبُّع أحاديث مسند الإمام أحمد بن حنبل جرحًا وتعديلا، وتصحيحًا وتضعيفًا.

2- مقارنة أحاديث «المسند» بأحاديث غيره من الكتب الستة، والكتب المعتمدة.

3- وصل المنقطعات والمرسلات من الأحاديث في «المسند».

4- تراجم رجال مسند الإمام أحمد، وتوضيح مراتبهم.

5- تقريب معاني أحاديث مسنَد الإمام أحمد، وتوضيح دَلالات الألفاظ.

6- تتبُّع الأحاديث المتواترة في مسند الإمام أحمد، وطُرُقِها ورُواتها.

7- شرح فقه الحديث وما يتعلق به، عن طريق الخلاف العالي والفقهِ المقارَن، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، وما عليه العمل وما لا، كل ذلك مُبَرَّرًا بتبريرات علمية.

8- التعرُّض للنوازل الوقتية، ومُشْكِلات العصر، والبحثُ فيها بحثًا مُؤَصّلا، مبنيًّا على قواعِدِ الاستنباط الفقهي والحديثي.

9- التعرُّض لقضايا الوقت؛ مِن رَدٍّ على المستشرقين، وخلافاتٍ جلية فيما يتعلق بأصول الدين، وإعجازٍ حديثي، وتبيينُ ذلك ببحوث مؤصّلة وحاسمة.

10- العنايـة بفقـه آل البيـت الموثّـق مـن الأصـول المعتبَـرة، وبفقـه الظاهرية، وبعض المذاهب المنقرضة، ودمجُه مع الخلاف الفقهـي العـالي. وفي هذا ما فيه من ردِّ الاعتبار لهذه المدارس، والاستفادةِ منها.

11- تحريرُ أحاديـث المسـند، وتوضـيحُ بعـض مـا وقـع فيهـا أو فـي أسانيدها من التصحيف، في الطبعات السابقة.

هذه من أهم مميّزات الكتاب، ولا شَكّ أن التعمُّق والبحثَ فيه يجعل الباحث يقـف علـى أمـورٍ أخـرى أكثـر مـن هـذه، ولكـن يكفينـا ممـا ذكرنـا توضيحُ مكانةِ هذا الكتاب من بين الكُتُب المعاصِرَةِ في فِقْهِ الحديث.

إذ مـا مـن شـك؛ فـإن «المجـالس المدنيـة فـي شـرح مسـند الإمـام أحمد بن حنبل حافظ السُّنة النبوية»؛ يُعْتَبَـرُ ذا قيمـة متميّـزة بـين كُتُـب فقـه الحديث المعاصرة، خاصةً ما كتبه عُلماء الهند وباكستان، وما كتبه المغاربة أو المشارقة عموما؛ فهو إضـافةً لكونـه - رغمـا عـن عـدم تمامِـه - أفضـل شرح لمسـند الإمـام أحمـد يصـلُنا إلـى الآن، وبالمقارَنَـةِ بينـه وبـين شـروح الصحاح والمسانيد؛ فهو ما من شك شرحٌ مُبْتَكَـرٌ متوسِّـع، بحيـث لـو تـم؛ لفاقَ المائة مجلّد، إذ ليس هو بالحاشية التي تُقَطِّعُ الألفاظَ وتُبيِّنُهـا، ولـيس بـالتخريج الـذي يَقْتَصِـرُ علـى تخـريج مُتـون الحـديث، ولـيس بالمختصَـر اختصـارًا يجعـل مـا فيـه مـن الأحكـام تقريـراتٍ فقـط، ولا هـو - أيضـا - بالموسّع توسُّعا يقتضي الحشوَ والاستطرادَ المُخِل.

بـل هـو شـرحٌ مِعْيـارِيٌّ علـى مسـنَد الإمـام أحمـد، يُمَثِّـلُ فـي منهجِـه نَمُوذَجًا يُقتدى به، وأسلوبًا يُحْتَفَى به، ويسـتحِقُّ دِراسـاتٍ موسَّـعَةً ومسـتقِلَّةً على كل جانبٍ من جوانبه، وإنه لفَخْرٌ لأهل المغـرب أن يكـون أهـمّ شـرح لمسند الإمام أحمد؛ شرحًا مغربيًّا، ألّفه عالِم من علماء فاس، مُخَضْرَمٌ بين الحجـاز والشـام ومصـر؛ وهـو: الإمـام شـيخ الإسـلام، محـدث الحـرمين الشريفين؛ محمد المنتصـر بـالله الكتـاني، رحمـه الله تعـالى وأسـكَنَه فسـيح جناتِه.

وقد زان هذا الشرح؛ تحقيقاتُ المحققِين جزاهُم الله خيرا، فقد بَذَلُوا وُسْعَهُم فـي ضـبط النصـوص، والرجـوع للمصـادر الأصـلية، وضـبطِ نقـول المؤلّف، والتحشـيَة عليـه، وهـي تحشـيةٌ قـد تسـتغرِقُ صَـفْحَاتٍ فـي بعـض الأحيان، فَتَمّ العملُ - بحسب ما سأشرحُهُ لاحقًا بإذنه تعالى - علـى أبهـى حُلة وأتم نَسَق، وهو عملٌ قَـلّ أو نَـدَرَ أن تُخـدم بـه الموسـوعات الكبيـرة، التي يُراعَى فيها الضبطُ والتصفيفُ في العادة فقط.

هذا؛ ولستُ أزعُم أن الكتـاب خَلِـيٌّ مـن الهِنّـات، أو التصـحيف، أو الخطأ، أو ما يُنْتَقَدُ عليه؛ فهذا مجـالٌ آخـرُ يُمكـن البحـثُ فيـه، وقـد تَعَقَّبَـهُ المحقِّقُون جزاهم الله خيرا في حواشـيهِم، بمـا يُعْتَبَـرُ بحثًـا مُفْـرَدًا يمكـن أن يتجه للكتاب ويُبْحَثَ فيه. ولله القائل:

مَــن ذا الــذي مــا ســاءَ قَــطْ ومَــنْ لــه الحُسْــنَى فقــطْ؟!

مصادر ومراجع الدراسة

1- «عقيدة الفرقة الناجية»، تأليف عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي. طبعت بعناية الشيخ صالح الزهراني، سنة 1962م، بمكة المكرمة.

2- «الفتح الرباني، لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»، ومعه شرحه: «بلوغ الأماني»، تأليف أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي، ط2، منشورات دار إحياء التراث العربي/ بيروت. سنة 2016م.

3- «المجالس المدنية، بشرح مسند الإمام أحمد حافظ السنة النبوية». الدراسات الجامعية.

4- «المجالس المدنية، بشرح مسند الإمام أحمد حافظ السنة النبوية». تقديم ودراسة: الدكتور محمد حمزة بن علي الكتاني، تحت الطبع.

5- «منطق الأواني، بتراجم عيون أعيان آل الكتاني». تأليف: د. محمد حمزة بن علي الكتاني. منشورات دار الكتب العلمية-بيروت، سنة 2007م.

❊ ❊ ❊ ❊

مساهمة أحمد بابا التنبكتي في شرح مختصر خليل وإزالة اللبس عن بعض الشروح

ذ. حسن الصادقي

جامعة محمد الخامس الرباط

بسم الله الرحمن الرحيم

يعتبر أحمد بابا التنبكتي من بين العلماء الأفارقة الذين ساهموا في إغناء الثقافة العربية الإسلامية بعدة تآليف وتصانيف متنوعة في الفقه والتراجم والأعراف والرق وشرب التبغ...الخ، وحظيت مؤلفاته بالفهرسة والنشر والترجمة، ولازالت جل مؤلفاته مخطوطة في المكتبات الإفريقية والأجنبية وتكون مخطوطاته رصيدا مهما من مخطوطات علماء إفريقيا.

وسأسلط الضوء على أحد مخطوطات أحمد بابا الذي توجد منه عدة نسخ بالخزائن المغربية الخاصة والعامة، ويتعلق الأمر بمخطوط **منن الرب الجليل ببيان مبهمات خليل** الذي انتهى منه في شهر ربيع الثاني 1018 هـ وهو أحد شروح مختصر خليل أو حواشي مختصر خليل.

لماذا اخترت شرح أو حاشية مختصر خليل المعروف بمنن الرب الجليل؟

من المعروف أن شروح أو حواشي مختصر خليل متعددة في دور المخطوطات المغربية والأجنبية وتحمل عناوين متقاربة ومتشابهة، وتثير التساؤل ويحيطها اللبس.

وخلال التنقيب والبحث عن مخطوطات أحمد بابا التنبكتي في المكتبات العامة والخاصة المغربية والأجنبية، لإنجاز دراسة عن أحمد بابا التنبكتي وفهرسة مخطوطاته، تبين لي أن بعض الباحثين والمهتمين بالمخطوطات، ينسبون إلى أحمد بابا التنبكتي تأليف بعض شروح وحواشي مختصر خليل وهو بريء منها، وليست له بل هي لغيره من العلماء.

وهذا اللبس في النسبة له في غير محله واختلط الأمر على البعض نظرا لتشابه العناوين والمحتوى وعليه وجب التحري والبحث في هذا الإشكال، وإرجاع الأمر إلى نصابه والكتاب إلى مصنفه.

سأحاول في هذه الورقات أولا القيام بالوصف الكامل لنسخ مخطوط منن الرب الجليل من حيث العنوان وبدايته ونهايته والخط والمداد والورق والناسخ وتاريخ النسخ وأرقامها في الخزانات العامة والخاصة حسب المطلوب وما هو متعارف عليه، وذلك بعد التعريف بأحمد بابا التنبكتي.

وسأحاول ثانيا إزالة اللبس الحاصل لدى الباحثين حول نسبة بعض نسخ شرح المختصر لأحمد بابا وتصحيح أسماء مؤلفيها.

1) التعريف بأحمد بابا التنبكتي:

هو أحمد بن احمد بن احمد بن عمر بن محمد أقيت الصنهاجي الماسني السوداني المالكي، ازداد بتاريخ 21 ذي الحجة عام 963 / 26 اكتوبر 1556 في مدينة تنبكت درس بمسقط رأسه عن والده وعمه أبي بكر وغيرهما من علماء تنبكت أمثال محمد بغيغ الونكري والعاقب بن محمود اقيت ومحمد الفلاني وأجازه يحيى الحطاب مكاتبة، نهل من ثقافة عصره حيث حفظ القرآن الكريم وأمهات الكتب المعروفة (التفسير الحديث الفقه الأصول البيان النحو الأدب والتصوف) ذكرها في كتابه كفاية المحتاج وفي إجازاته للمقري والتلمساني والحاحي.

عاصر أحمد بابا دولة سنغاي بالسودان ودولة السعديين بالمغرب واكتوى بنار الصراع بين الدولتين بعد دخول الجيش السعدي إلى تنبكت وما أعقب ذلك من قلاقل أدت إلى محنة أسرة اقيت العالمة وتهجير أفرادها إلى المغرب ومنهم احمد بابا في جمادي الثانية عام 1002هـ/ مارس 1593.

استفاد أحمد بابا من إقامته بمراكش، وكم من نقمة في طيها نعمة، إذ التقى بفطاحل العلماء المغاربة في عصر الدولة السعدية، واطلع على ذخائر المكتبة السلطانية التي فتحها احمد المنصور السعدي في وجهه بمراكش، وجالس طلبة العلم والعلماء وراسل علماء المشرق، وأفاد واستفاد وتفرغ للكتابة والتصنيف وكانت الفترة التي عاشها في مراكش من أغزر فترات حياته من حيث التأليف، ومن حيث أشهر ما ألفه بها مثل نيل

الإبتهاج بالذيل على الديباج، او كفاية المحتاج، او اللمغ في الإشارة لحكم تبغ

بقي أحمد بابا بمراكش إلى أن أذن له السلطان زيدان بن أحمد المنصور السعدي بالرجوع إلى بلده تنبكت عام 1016هـ/ 1606م، التي استقر بها بعد رجوعه واستأنف نشاطه العلمي إلى أن وافته المنية في شعبان عام 1036هـ/ ابريل 1627م.

ترك احمد بابا العديد من المؤلفات ذكر بعضها في كفاية المحتاج، وحظيت مؤلفاته باهتمام الدارسين المهتمين بالثقافة العربية الإسلامية في إفريقيا، وقاموا بالبحث عنها في خزانات الكتب العامة والخاصة وإحصائها وفهرستها أمثال جون هنويك ومحمود الزبير وغيرهم، وأفردته بدراسة مختصرة[1] وفهرسة لمخطوطاته في كتاب تحت عنوان **مخطوطات احمد بابا التنبكتي في الخزائن المغربية**، منشورات معهد الدراسات الإفريقية جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 1966 سلسلة بحوث رقم 2.وهو ثاني كتاب نشره المعهد ضمن سلسلة بحوث.

وأنتقل إلى الحديث عن مخطوط **منن الرب الجليل ببيان مبهمات خليل**، ومنه نسخ لا زالت مخطوطة في المكتبات المغربية والأجنبية.

وكما هو معلوم حظي كتاب مختصر خليل باهتمام العلماء الذين انكبوا على شرحه حتى يتيسر فهمه على الطلاب والقراء، أو كتبوا تعليقات عليه لزيادة توضيح محتواه، أو وضعوا حاشية عليه للبرهنة على اطلاعهم وعلمهم ومكانتهم بين أقرانهم.

---

(1) أعددت دراسة وافية عن أحمد بابا ستنشر قريبا.

وتعددت وتنوعت شروحه وحواشيه وتعاليقه في مشارق الأرض ومغاربها وشمالها وجنوبها، كتبها علماء أجلاء أمثال أبو عبد الله الخرشي وأبو البركات الدردير وأبو النجا سالم السنهوري وداود الأزهري وابن عبد الصادق الدكالي وأبو علي بن رحال المعداني والبساطي والدرعي وغيرهم.

وأدلى أحمد بابا التنبكتي هو الآخر بدلوه، وصنف عدة تعاليق وشروح ذكرتها في كتابي مخطوطات احمد بابا المشار إليه أعلاه، وألف كذلك تأليفه الكبير منن الرب الجليل.

منن الرب الجليل ببيان مبهمات خليل أو منن الرب الجليل بمهمات خليل:

يحاول أحمد بابا التنبكتي في تأليفه هذا تبسيط كتاب المختصر حسب فهمه، وذلك بشرح ما أبهم منه وما استغلق منه وتقريبه من القارئ والطالب وتسهيل ما جاء فيه، محاولا إبداء معرفته بالفقه. وهو بذلك يعكس نظرة فقيه إفريقي إلى المختصر ويحاول وضع بصماته في هذا الشأن.

تعددت نسخ منن الرب الجليل وتوزعت في خزائن الكتب الإفريقية في شمال وجنوبي الصحراء وفي المشرق، وسأكتفي هنا بالتطرق إلى بعض نسخه المخطوطة بالمغرب كنموذج للدراسة، وهي ثلاثة نسخ اطلعنا عليها في الخزانة الحسنية التابعة للقصر الملكي بالرباط.

الوصف الكلي لنسخ المخطوطات:[1]

1) النسخة رقم 4468: بعد البسملة والتصلية

ـ **أولها**: باب في الذكاة والذبائح وأحكامها وهذا هو الربع الثاني من المختصر بدأه بالذكاة لأنها كالتتمة للحج لأن المحرم يحتاج لمعرفتها بذبح.

ـ **آخرها**: وللخنثى أحكام كثيرة وصور غريبة مع قلة وجوده في الكون...فنسأله سبحانه أن يعافينا من المصائب ويديم علينا جميل ستره ويفيض علينا سوابغ رحمته وخيره.....

وقد **تمت هذه الحاشية المباركة إن شاء الله تعالى ضحوة يوم الإثنين خامس عشرين من ربيع الثاني من عام الثامن عشر وألف أرانا الله ختمه في عافية هذا مع تشتت البال وتنكد الأحوال وتسلط بعض الأشرار علينا** والسعي بنا إلى بعض الظلمة قصدا لإهلاكنا لولا جميل لطفه تعالى أدامه الله تعالى علينا فحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على نبيه محمد.... على يد جامعه الفقير لربه احمد باب بن احمد....

ـ **الناسخ**: **مجهول**

ـ **تاريخ النسخ**: وافق الفراغ منه ضحوة الثاني عشر من ربيع الثاني عام **سبعين بعد المائة وألف**.

---

(1) توجد نسخ منن الرب الجليل في الخزانة الحسنية التي كانت تعرف بالمكتبة الملكية بالقصر الملكي بالرباط وهي مفتوحة في وجه الباحثين والعموم.

ـ **نوع الخط**: خط مغربي عادي ودقيق.

ـ **نوع الحبر**: أسود مع كلمات باللون الأحمر.

ـ **نوع الورق وعلامته**: عادي وغير مسطر.

ـ **عدد الصفحات**: 351 صفحة مرقمة حديثا بقلم الحبر الجاف.

ـ **المسطرة**: 33. **المقياس**: 15 x 23.

ـ **التعقيبة**: مائلة في يسار أسفل الصفحة

ـ **التملكات**: التملك الأول الأصلي:توجد في يسار هامش الورقة الأولى ما نصه «**الحمد لله وحده انتقل بالشراء الصحيح بيد عبد الله محمد بن محمد بن سعيد وفقه الله ولطف بالجميع آمين والسلام**»

والتملك الحالي: عبارة عن **خاتم أو طابع دائري باللون الأحمر مكتوب على جوانبه الداخلية القصر الملكي المكتبة الملكية، وفي وسط الخاتم شعار المملكة المغربية عبارة عن رسم أسدين واقفين ومتقابلين وتاج المملكة وكتب رقم المخطوط 4468 بقلم الحبر الجاف**. يوجد في أول المخطوط وفي آخره.

ـ **وصف الغلاف**: المخطوط مجلد أي مسفر تسفيرا عاديا باللون الأحمر بدون زخارف أو عناوين.

ـ **حالة المخطوط**: نسخة جيدة على العموم مقروءة رغم وجود رطوبة قديمة في الورقة الأولى والثانية.

2) النسخة رقم 11226:

مقدمة المخطوط: بعد البسملة والتصلية كتب باللون الأحمر هذه حاشية الفقيه العلامة المحدث أحمد باب بن أحمد بن عمر... التنبكتي منشئا على مختصر خليل سماها منن الجليل ببيان مهمات خليل وهذا هو السفر الأول.

أولها: باب في الذكاة والذبائح وأحكامها وهذا هو الربع الثاني من المختصر بدأه بالذكاة لأنها كالتتمة للحج لأن المحرم يحتاج لمعرفتها.

آخرها: نفس الختام الموجود في النسخة المخطوطة السابقة.

الناسخ: انتهت الحاشية المباركة والحمد لله وكفى.... على يد العبد الذليل للرب الجليل راجيا منه لطفه وغفرانه راغبا في عفوه ورضوانه محمد بن عبد القادر بن محمد بن علي بن شعيب....نسبا منشئا ودارا **مكان النسخ:** بزاوية الولي الصالح سيدي محمد بن أبي (سونه)نفع الله به.

المنسوخة له: كتبته لشيخي ووسيلتي إلى ربي سيدي الفقيه العلامة المحدث الزاهد الورع بلغه الله أمنه وشكر سعيه وقدس روحه بمنه سيدنا محمد بن عبد الرحمن الحسني أصلا التادلي منشئا ودارا..... **تاريخ النسخ:** بتاريخ... العاشر منه ضحوة يوم الخميس عام ثلاثة وستين ومائة وألف (1163) وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما آمين.

نوع الخط: مغربي عادي ودقيق.

نوع الحبر: أسود وكلمات باللون الأحمر والبرتقالي.

نوع الورق وعلامته: ورق عادي لا يحمل علامة.

عدد الصفحات: 369 صفحة مرقمة حديثا بالقلم الجاف.

المسطرة: 30 سطرا **المقياس**: 15 /23

التعقيبة: مائلة في يسار أسفل الصفحة.

التملكات: التملك الأول: استنسخ المخطوط لشيخ الناسخ محمد بن عبد الرحمن الحسني أصلا التادلي وكانت بزاويته وهو المالك الأصلي.

وهناك تملك آخر هو التملك الثاني عبارة عن خاتم دائري صغير باللون الأزرق الداكن كتب في وسطه المكتبة الزيدانية، بمكناس وفي جانبه بالفرنسية Bibliothéque Zeidania Méknes.

والتملك الثالث يوضحه خاتم آخر بيضاوي الشكل باللون الأزرق المفتوح وسطه نجمة خماسية كبيرة وفي جانبه كتب «تملك يحمل إسم القصر الملكي الخزانة الملكية، ونجمتان خماسيتان صغيرتان، وكتب رقم المخطوط بقلم الحبر الجاف.

وصف الغلاف: غلاف مجلد عادي.

حالة المخطوط: جيد على العموم، بعض الخروم لا تمنع قراءته، مع وجود بلل وآثار رطوبة في بعض الورقات التي تقرأ بصعوبة وبعد تمعن دقيق، لان الخط دقيق وعادي.

وكتبت في الهوامش كلمات بنفس الحبر وهي لجلب الإنتباه مثلا قف، انظر أو انظر، اعتراض على أو التسمية....الخ

ملاحظات حول ملكية المخطوط: كانت نسخة المخطوط في أول الأمر في ملك زاوية آبي سونة، وتملكته بعد ذلك الخزانة الزيدانية بمكناس وهي خزانة كانت في ملك مؤرخ الدولة العلوية عبد الرحمن ابن زيدان العلوي المتوفى سنة 1946 بمدينة مكناس وهو أشهر من نار على علم له عدة مؤلفات ضخمة مثل إتحاف أعلام الناس بجمال تاريخ مكناس في ستة مجلدات وهو عن تاريخ مدينة مكناس التي كانت عاصمة للمغرب في عهد السلطان إسماعيل العلوي وتاريخ المغرب ضمنه عدة صور فوتوغرافية ووثائق مخزنية مهمة لأنه كان مؤرخ الدولة العلوية وله رحلات وأشعار وكان يملك خزانة ضخمة انتقلت ملكيتها إلى القصر الملكي بالرباط.

وبالمخطوط معلومة هامة هي تحول اسم الخزانة الملكية بالقصر الملكي التي أصبح يطلق عليها المكتبة الملكية حسب ختم المخطوط السابق الذكر، ويطلق عليها حاليا اسم الخزانة الحسنية نسبة لمؤسسها الملك الحسن الثاني رحمه الله الذي سهر على العناية بها وفتحها في وجه العموم، وصارت مقصد طلاب العلم من مختلف جهات المعمور.

2) النسخة رقم 4975

أولها: مبتور... أو مع المرئ....في المذهب ولو قطعهما دون الحلقوم لم تؤكل.

آخرها: نفس ما في المخطوط السابق وللخنثى أحكام كثيرة **مع زيادة** قال المؤلف... قد تمت هذه الحاشية المباركة..هذا مع تشتت البال وتنكد

الأحوال وتسلط الأشرار علينا والسعي بنا إلى ذوي الشوكة الكبار قصد هلاكنا لولا جميل لطفه تعالى...

والجملة الأخيرة مغايرة لما جاء في النسخة الأولى «وتسلط بعض الأشرار علينا والسعي بنا إلى بعض الظلمة قصدا لإهلاكنا لولا جميل لطفه تعالى أدامه الله تعالى علينا».

الناسخ وتاريخ النسخ: غير مذكورين.

نوع الخط: خط مغربي دقيق.

نوع الحبر: أسود مع وجود كلمات باللون الأحمر لإثارة انتباه القارئ.

نوع الورق وعلامته: ورق عادي ليست به علامة.

عدد الصفحات: 389 صفحة مرقمة بقلم الحبر الجاف.

المسطرة: 33 سطرا **المقياس**: 23/15

التعقيبة: في الأسفل.

التملكات: التملك الحالي عبارة عن خاتم أو طابع دائري باللون الأزرق **مكتوب على جوانبه الداخلية القصر الملكي المكتبة الملكية، وفي وسط الخاتم شعار المملكة المغربية عبارة عن رسم أسدين واقفين ومتقابلين وتاج المملكة**، وهو خاتم أو طابع قديم لأن الخاتم الحالي يحمل إسم الخزانة الحسنية.

نوع الغلاف: تجليد عادي.

حالة المخطوط: مبتور الأول به خروم كثيرة في رأس وجوانب الصفحات الأولى، وسلمت بعض الصفحات الأخيرة.

ملاحظات حول النسخ السالفة الذكر:

يلاحظ القارئ والمتفحص للنسخ الثلاثة شيئا مهما هو انتقال ملكية النسخة الأولى من شخص عادي تملكه بالشراء إلى مؤسسة خاصة هي خزانة القصر الملكي بالرباط، وانتقال ملكية مخطوط آخر من ملكية زاوية تملكته بالنسخ والإهداء، إلى ملكية خزانة شخص عالم ومؤلف عرف بحبه للكتب تأليفا وجمعا وشراء، واستقر المخطوط أخيرا بمؤسسة عليا هي الخزانة الملكية التي أصبحت تعرف بالخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط. فهل انتقل بالشراء أم الإهداء أم الحيازة؟.

والجدير بالذكر أن نسخ مخطوط منن الرب الجليل هي شرح أو حاشية مختصر خليل لأحمد بابا التنبكتي، وتوجد بعض الشروح والحواشي التي نسبت إليه خطأ وهذا ما سنتطرق إليه:

2) إزالة اللبس حول نسبة بعض شروح وحواشي مختصر خليل لأحمد بابا التنبكتي:

من الأمور التي تثير انتباه الباحث في مخطوطات أحمد بابا هو وجود عدة شروح وتعاليق وحواشي على مختصر خليل، ولها عناوين مختلفة، تختلف من حيث الشكل وتتشابه من حيث المضمون.

لذا وجب التحري حول هذه الحواشي والتعاليق وبتتبعنا لها وبقراءة أولية لاحظنا أن بعض الدراسات الحديثة قد نسبت خطأ بعض الشروح والحواشي إلى أحمد بابا وهو بريء منها.

ومما يدفع إلى إثارة الشك والتساؤل هو أن أحمد بابا لم يكن المثقف السوداني الوحيد الذي شرح المختصر بل سبقه إلى ذلك عدة علماء وكان من بينهم علماء من السودان الغربي أدلوا بدلوهم في الموضوع.

وقد عثرت على إشارات دالة تزيل بعض اللبس، وهي أن صالح بن محمد بن نوح الفلاني السوداني يذكر في فهرسته قطف الثمر أنه قرأ مختصر خليل «**جميعه تفقها وتحقيقا لمقاصده مفهوما ومنطوقا على الشيخين العلمين مولاي الشريف ابن قاسم والشيخ محمد بن سنة مع مراجعة غالب شراحه كشرح الاجهوري الوسط والسنهوري والحطاب وعبد الباقي، وشرحي الثنائي شرح بهرام الثلاثة وشرح الحضيري والسوداني والوداني وأحمد بابا وشرحي المواق وشروح اللقانيين وغير ذلك من الشروح والحواشي... وأرويه عن شيخنا محمد بن سنة عن العلامة محمد بن أحمد بغيع عن الشيخ أحمد بابا عن يحي ابن محمد الحطاب**»[1].

(1) المكتبة الوطنية الرباط رقم ك 2821 ص.28.

وسأقتصر على ثلاثة شروح لعلماء أفارقة وهم:

السوداني والوداني وأحمد بابا التنبكتي، وقد عثرنا على هاته الشروح وهي:

١ - **شرح الوداني** ويعرف **بموهوب الجليل في شرح خليل**. وهو لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الوداني الشهير بالحاجي.

يوجد الجزء الأول منه بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية الخزانة العامة سابقا بالرباط تحت رقم 811. ويحمل الجزء الثاني من المخطوط رقم ق 649 بنفس المكتبة.

تاريخ التأليف: وقد فرغ من تأليفه بتاريخ يوم الأربعاء ثاني عشر من رمضان عام تسعة وسبعين وسبع مائة.

الناسخ وتاريخ النسخ منصور بن أحمد بن عبد الله الدرعي التيرسوتي. انتهى من نسخه عام 1014 هـ

التملك: كان مخطوط موهوب الجليل في شرح خليل، في ملك الزاوية الناصرية بتامكروت وهي زاوية تضم مكتبة بها الطم والرم من الكتب المخطوطة.حيث جاء في خاتم الزاوية أو الطابع أن المخطوط من أحباس الزاوية الناصرية، بتمكروت وبه خاتم محمد بن ناصر وانتقلت ملكيته إلى المكتبة الوطنية بالرباط. وقد قال الناسخ عندما انتهى من النسخ عام 1014 «قد أخبرني من أهل بلاد الشيخ الوداني أن شرحه هذا لم يكمل أصلا». فهل انتقلت ملكية المخطوط من زاوية تامكروت إلى المكتبة الوطنية بالرباط بالشراء أم الإهداء أم بالغصب؟.

2 ـ **شروح وتعاليق أحمد بابا التنبكتي** وقد ذكرها في كفاية المحتاج منها:

منن الرب الجليل: المقصد الكفيل، فتح الرزاق، والزند الورى، إرشاد الواقف، إفهام السامع، أنفس الأعلاق، تنبه الواقف...الخ.

وهي شروح وتعاليق صغيرة الحجم وقد فصلت القول فيها في كتاب مخطوطات احمد بابا التنبكتي في الخزائن المغربية[1] ولا مجال للشك في نسبتها إلى مؤلفها أحمد بابا التنبكتي.

3 ـ **شرح السوداني:**

تضم المكتبات المغربية العامة والخاصة جملة من المخطوطات في شرح مختصر خليل نسب بعضها خطأ إلى أحمد باب التنبكتي وتحمل عدة عناوين منها:

أ) **شرح على مختصر خليل للسوداني:** يوجد هذا المخطوط بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية الخزانة العامة سابقا بالرباط تحت رقم د 1360.

- **أوله:** بسم الله الرحمن الرحيم أول ما كتب القلم في اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم إذا قرئ على شيء بورك فيه وإذا قرئ على شيء حفظه.

الناسخ: البطوي.

تاريخ النسخ: عام 980هـ.

---

(1) حسن الصادقي منشورات معهد الدراسات الإفريقية الرباط 1996.

نوع الخط: خط مغربي عادي

- ب) **السوداني على خليل** من أول النصف الذي هو البيوع يوجد بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت رقم ج 248. ونسخة أخرى تحت رقم: ق 428.

- **أوله**: بسم الله الرحمن الرحيم أول ما كتب القلم في اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم.

- **آخره**: مبتور الآخر يقف عند أركان الطلاق.

نوع الخط: خط مغربي عادي.

- ج) **كتاب السوداني الثامن وجزء من الأول على شرح سيدي خليل** يوجد بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت رقم: د 2852 - I.

- **أوله**: فصل يذكر فيه مسائل النكاح.

- **نوع الخط**: خط مغربي.

- د) **الربع الرابع من شرح العلامة السوداني على مختصر الشيخ خليل**.

- يوجد بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت رقم د 2852-II.

أوله: باب النفقة.

آخره: فصل الاستحقاق.

- هـ) **شرح على مختصر خليل**. يوجد بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت رقم د 420.

أوله: مبتور الأول يبدأ من (باب البيوع)

آخره: نجز السفر الأخير من السوداني.

نو الخط: خط مغربي

ملاحظة على هذه النسخة الأخيرة: بالإطلاع على فهرس مخطوطات الرباط من وضع ليفي بروفانصال نجد أن المفهرس نسب هذه النسخة إلى أحمد بن أندغ محمد صاحب الفتوح القيومية في شرح الأجرومية. ونفس الشئ قام به عبد العزيز بنعبد الله في معلمة الصحراء[1].

ملاحظة وتعليق:

العناوين السابقة الذكر كلها لمخطوط واحد، يبدأ باسم الله الرحمن الرحيم وينتهي بباب المواريث حسب مخطوط المكتبة الوطنية بالرباط رقم د 420.

وإذا أخذنا مثلا مخطوط **شرح على مختصر خليل للسوداني** وهو النسخة رقم د 1360 بالمكتبة الوطنية بالرباط، لوجدنا أن تاريخ نسخه كان عام 980هـ، وبما أن أحمد باب التنبكتي ازداد عام 963هـ. إذن فلا يعقل أن يؤلف أحمد باب هذا التأليف وهو في سن (17 سنة) حسب تاريخ النسخ وربما يكون تاريخ التأليف قبل تاريخ النسخ أي قبل عام 980هـ.

(1) الموسوعة المغربية للأعلام البشرية الرباط 1396ـ 1976.

وعليه فقد جانب عبد الوهاب بن منصور الصواب في نسبة نسخة المخطوط لأحمد بابا عندما ترجم له في كتابه أعلام المغرب العربي[1].

والاعتبار الثاني: أنه بمقارنة ما جاء في آخر مخطوط منن الرب الجليل وفي مخطوط شرح السوداني نجد هناك تشابه بينهما في المعنى واختلاف في المبنى.

إذ ينتهي كلا التأليفين بحكاية المرأة التي سألت سيدنا علي بن أبي طالب مع اختلاف الأسلوب.

إذن فالسوداني الذي ينسب إليه هذا الشرح ليس أحمد بابا التنبكتي كما ذكر ذلك خطأ ليفي بروفنصال في فهرس المخطوطات العربية[2]، ومحمد حجي في كتابه الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين[3] وشوقي الجمل في بحثه عن احمد بابا في مجلة المناهل[4]. وإنما هو عالم سوداني آخر كان قبل أحمد بابا التنبكتي.

ويتأكد ذلك بما ذكره اليفرني في كتابه صفوة من انتشر من صلحاء القرن الحادي عشر أن أحمد بابا التنبكتي أخذ «عن أبيه وعن محمد بن محمود بغيع عن الشيخ محمود بن عمر المنسوب له شرح المختصر المسمى بالسوداني»[5].

---

(1) أعلام المغرب العربي، ج 5 ص 342 المطبعة الملكية الرباط 1410 ـ 1990.

(2) ج 1 منشورات الخزانة العامة الرباط.

(3) مطبعة فضالة المحمدية 1977ـ 1978.

(4) العدد 6 السنة 3 منشورات وزارة الثقافة الرباط 1976/1396.

(5) ص. 53 الطبعة الحجرية بفاس.

كما أن أحمد باب نفسه يشير إلى أن لشيخه بغيع «تعاليق وطرر نبه فيها على هفوات لشرح خليل وغيره....وقد جمعتها في عدة كراريس تأليفا مستقلا.[1]

ويحتمل أن يكون الشرح لسوداني آخر وقد اطلع عليه أحمد بابا ونقل فقرات منه في مخطوط أسئلة في المشكلات حسب الإشارات الدالة التي وردت في مخطوط أسئلة في المشكلات والتي يقول فيها: «قال بعض محققي الشيوخ من أهل تنبكت لا يجري على المذهب... هذا آخر كلام بلدينا المذكور»... «وقد زعم بعض المتأخرين ممن أدرك العاشر ودرس ببلادنا هذه... فقال ما نصه... انتهى كلام الرجل المتأخر بنصه رأيت بعض شيوخي ينقله في درسه ويستحسنه». ولم يفصح أحمد بابا عن اسم هذا العالم السوداني.

هذه فقط بعض التصويبات التي تنبه الباحثين في مخطوطات احمد باب التنبكتي بصفة عامة وشروحه لمختصر خليل بصفة خاصة، على أنه يجب الاحتياط من بعض الشروح والتعاليق، خاصة المبتورة منها لأنها لا تشير إلى المؤلف، ومع ذلك ينسبها البعض إلى احمد باب التنبكتي دون التحري في الأمر والبحث الميداني في مكتبات المخطوطات العامة والخاصة وتصفح المخطوطات في عين المكان ومقارنة محتوى النسخ وقد قدمنا أمثلة لذلك في حينها.

---

(1) نيل الابتهاج ص. 601 – 603 طبعة طرابلس.

وعليه يجب على الباحث في التراث المخطوط القيام بالبحث الميداني والإطلاع على المخطوطات في عين المكان والمقابلة بين النسخ الموجودة للمخطوط، وعدم التسرع والخلط بين المخطوطات التي تحمل عناوين متشابهة أو متقاربة أو تتضمن مضامين متشابهة حتى لا تنسب بعض المخطوطات لغير مؤلفيها كما حدث مع بعض شروح وحواشي مختصر خليل.

مصادر ومراجع

ذكرنا بعضها في المتن ومنها:

- أحمد بابا التنبكتي منن الرب الجليل ببيان مبهمات خليل خ س الرباط
- أحمد بابا التنبكتي شروح وحواشي لمختصر خليل
- احمد بابا التنبكتي نيل الإبتهاج بتطريز الديباج طبعة طرابلس ليبيا
- عبد العزيز بنعبد الله: الموسوعة المغربية للأعلام البشرية الرباط 1396-1976
- عبد الوهاب بنمنصور أعلام المغرب العربي ج5 المطبعة الملكية الرباط1410-1990
- محمد حجي: الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين. مطبعة فضالة المحمدية 1977
- حسن الصادقي: مخطوطات أحمد بابا التنبكتي في الخزائن المغربية، منشورات معهد الدراسات الإفريقية الرباط 1996.

من الكنوز المخطوطة في القدس الشريف:

مخطوط كتاب (المُلَخّص للمُتَحَفِّظين)

[لما اتَّصل إسناده من حديث موطأ الإمام مالك]

للإمام أبي الحَسَن عَلِيّ القَابسِيّ (324 هـ - 403 هـ)

نُسْخَةُ المكتبة الخالديَّة، أقدم نُسْخَةٍ للكتاب في العالم

ألفيَّةٌ منسوخةٌ سنة 418 هجرية، بخط الإمام المُقرئ أبي طاهر

إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران

السَّرَقُسْطي الأندلسي (ت 455 هـ)

نُسْخَةٌ أندلسيَّةٌ قيروانيَّةٌ رَحَلَتْ إلى الإسكندريّة

وحَطَّتْ رحالها ببيت المقدس

يوسف الأوزبكي

باحث في التراث - القدس الشريف

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على المبعوث رحمة للعالمين سيِّدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد: فهذا المخطوط جوهرة نفيسة، ولؤلؤة نادرة، وياقوتة باهرة، تكمن نفاسته في كل ركن من أركانه، وفي كل مفصل من تفاصيله، في موضوعه ومادته، ومُصَنِّفه وناسخه، وسماعاته وتملُّكاته، واشتماله على خطوط نادرة، فضلاً عن جودته ماديًّا رغم ألفيَّته وقِدَمِه.

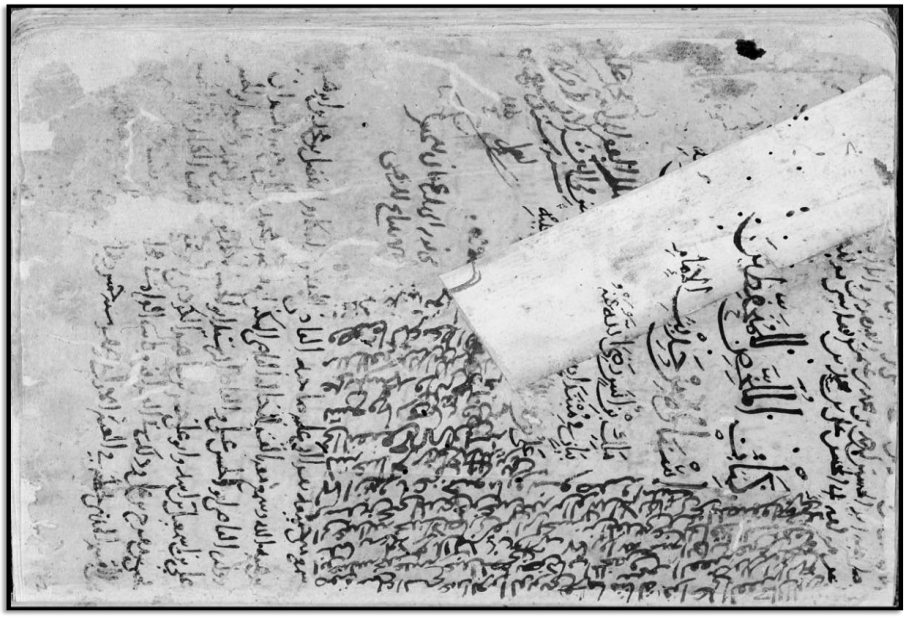

وفيما يأتي وصفٌ مختصر له:

أولاً: موضوعه

صنَّف إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس الأصبحي (المتوفى سنة 179هـ) رحمه الله ورضي عنه كتاب (الموطَّأ) في الحديث النَّبوي الشَّريف، واشتمل على الأحاديث المسندة المتَّصلة إلى النَّبيّ صلَّى الله عليه وسلم، والأحاديث التي وقع انقطاع في أسانيدها كالمراسيل والبلاغات، وأقوال الصَّحابة والتَّابعين، ورتَّبه على الأبواب الفقهيَّة. وهو أشهر من أن يُعَرَّف وفوق أن يوصف، وحسب مالك أنَّه مالك، وحسب الموطَّأ أنَّه لمالك، أجمعت الأمَّة على قبوله، وخَدَمَتهُ الأئمة روايةً وشرحًا واختصارًا وغير ذلك، جيلاً بعد جيل.

ومن تلك الخدمات العلميَّة الجليلة: ما قام به الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافريّ المعروف بابن القابسيّ في كتابه: **(المُلَخّص[1] للمُتَحَفِّظين)**، فقد انتقى من (الموطَّأ) الأحاديث المتَّصلة الأسانيد، معتمدًا على رواية ابن القاسم، ثمَّ رتَّب الأحاديث على أسماء شيوخ الإمام مالك بحسب حروف الهجاء على ترتيب بلاد المغرب، مقدمًا من اسمه (محمد) تبركًا باسم النَّبيّ صلَّى الله عليه وسلم.

جاء في مقدمته: «أخبرنا الشيخ [أبو] محمد عبد الله بن الوليد بن سعيد الأنصاري رحمه الله قال: قال الشيخ أبو الحسن القابسي بالقيروان: بسم الله الرحمن الرَّحيم

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيِّبًا مباركًا فيه، أحمده على ما به أنعم، وأستغفره لما لو شاء منه عصم، وصلّى الله على محمد خاتم النَّبيين الرَّسولِ الأمين، صلّى الله عليه وعلى آله وسلَّم تسليمًا.

قال أبو الحسن: سألني سائلون أن أجمع لهم ما اتَّصل إسناده من حديث أبي عبد الله مالك بن أنس رضي الله عنه، واختلفتْ مسألتهم لاختلاف مراداتهم، ولكنَّهم اتَّفقوا في الرَّغبة فيما سألوه، وفي الحرص على ما أمَّلوه، فقادني ذلك منهم إلى النَّظر فيما طلبوا فتأمَّلت ذلك، واستهديتُ اللهَ ربّي واستعنتُه، فظهر لي أن أقتصر لهم على إحدى روايات

(1) نقل ابن خلكان عن أبي عمرو الداني قوله: «كان شيخنا أبو الحسن – يعني القابسي– يقرأ: (المُلَخِّص) بكسر الخاء يجعله فاعلا، يريد أنه يُلَخِّص المتَّصل من حديث مالك رحمه الله تعالى، وتقدير الترجمة: ما اتصل من حديث مالك للمستحفظين». وفيات الأعيان (3 /322). وفي هذه النُّسخة ضُبطت الخاء بالفتح والكسر معًا.

الموطأ فأجمع البيّن الاتّصال من مسند حديث هذه الرِّواية التي اقتصرتُ على ذكرها، ولا أذكر مما يكون/ في اتِّصاله إشكال في هذا الجمع إلا أحاديث محتملة سأبيّنُ الدِّلالة منها على اتِّصالها كلّما مررتُ بها على شيء منها في مكانه؛ ليظهر للنَّاظر في هذا الكتاب أنَّ ما لم يجده فيه من حديث هذه الرواية التي اقتصرت عليها أنّه غير متصل الإسناد فيها. وأفردتُّ هذا الكتاب بهذا إرادة التّيسير على من يريدُ التَّحَفُظَ للمتَّصل من مشهور حديث مالك رضي الله عنه، فإذا نال هذا فهو بابٌ من العلم عظيمٌ ناله في قربٍ، ووجده معينًا له فيما يُحاوله من النَّظر في الفقه إن كان ذلك شأنه، وسُلَّمًا إلى النَّظر في الاتِّساع من علم الحديث إن كان ذلك أمله».

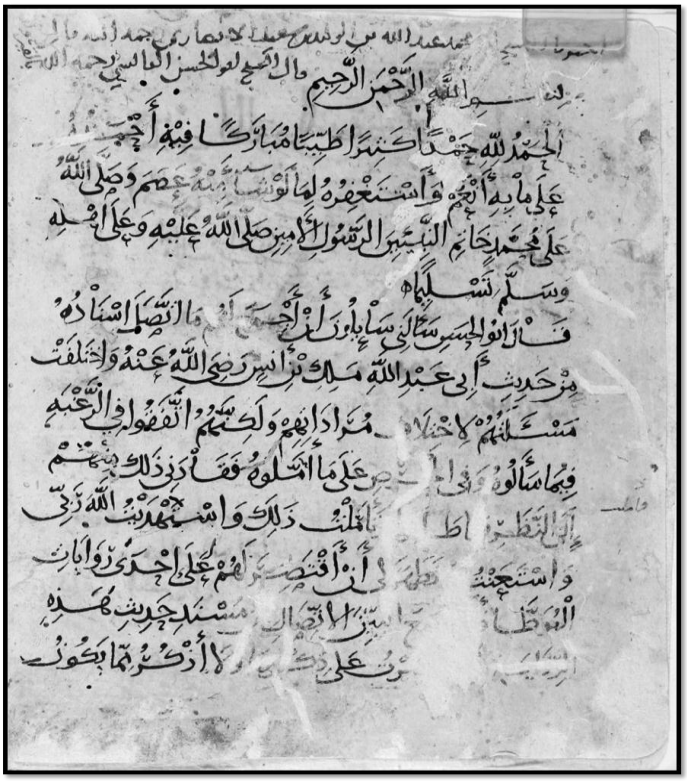

ومن فوائد هذا التَّرتيب: حصر عدد الشيوخ الذين روى مالك عنهم، وعدد الأحاديث المروية عنهم جملة وتفصيلا. قال في خاتمته: «فجميع عدد من وقع في جميع الملخّص ممّنْ روى عنه مالك ثمانون رجلا، لجميعهم فيه خمسمائة حديث وتسعة عشر حديثًا».

ثانيًا: ترجمة المُصنِّف المعروف بابن القَابسِيّ[1] (324هـ -403هـ)

هو أَبُو الحَسَن عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ خَلَف المَعَافِرِيّ، القَرَوِيّ[2]، القَابسِيّ[3]، المَالِكِيّ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، الفَقِيْه، العَلاَّمَةُ، عَالِمُ المَغْرِب. كَانَ عَارِفاً بِالعِلل وَالرِّجَالِ، وَالفِقْهِ وَالأُصُوْلِ وَالكَلاَمِ، مُصَنِّفاً يَقِظاً دَيِّناً تَقِيّاً، وَكَانَ ضَرِيْراً، وَهُوَ مِنْ أَصحِّ العُلَمَاء كُتُباً، كتب لَهُ ثِقَاتُ أَصْحَابِهِ، وَضَبَطَ لَهُ بِمَكَّةَ (صَحِيْح) البُخَارِيِّ، وَحرّره وَأَتْقَنَهُ رفيقُه الإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ الأَصِيلِي. وَتُوُفِّيَ بِمدينَة القَيْرَوَان.

أَلّف توَالِيف بَدِيْعَة، منها: كتَاب (الممهّد) فِي الفِقْه، وَكِتَاب (أَحكَام الدّيَانَات)، وَ(المُنْقِذ مِنْ شُبَه التَّأْوِيْل)، وَكِتَاب (المنبّه للْفَطِنِ)، وَكِتَاب (المنَاسك)، وَكِتَاب (الاعْتِقَادَات)، وَ(الرسالة المفصّلة لأحوال المتعلمين

---

(1) سير أعلام النبلاء (17/ 158 - 162).

(2) نسبة إلى القيروان.

(3) نسبة إلى قابس، وهي مدينة بإفريقية بين الإسكندرية والقيروان. وقد نقل عنه أبو بكر الصقلي: قال لي أبو الحسن القابسيّ: كذب عليَّ وعليك وسمّوني بالقابسيّ وما أنا بالقابسيّ، وإنما السبب في ذلك أن عمّي كان يشد عمامته شدة قابسيّة فقيل لعمّي «قابسي» واشتهرنا بذلك، وإلا فأنا قروي؛ وأنت، فلما دخل أبوك مسافراً إلى صقلية نسب إليها فقيل «الصقلي». وفيات الأعيان (3/ 321).

وأحكام المعلمين والمتعلمين)[1]، وَكِتَاب (مُلَخّص المُوَطَّأ) -موضوع المقال-.

ثالثًا: صفة المخطوط

عدد الأوراق: 102 ورقة، عدد الأسطر: من 13 إلى 15 سطرًا.

مقاس الورقة: (205 × 165ملم). مقاس الكتابة: (155 × 120ملم).

تاريخ النَّسخ: الثلاثاء 17 صفر سنة 418هـ. أي بعد وفاة المُصنِّف بخمسة عشر عامًا فقط. ولا يبعد أن يكون النَّسخ عن النُّسخة التي أملاها المُصنِّف.

النَّاسخ: إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأندلسي. وهو إمام كبير -كما سيأتي-.

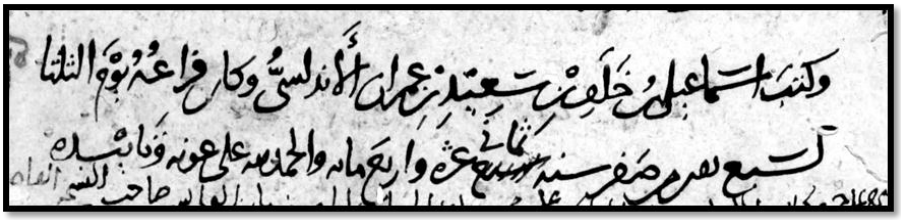

والنُّسخة مضبوطة بالشَّكل التَّام. وقد جرى تقسيم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، وعند نهاية كل جزء علامة، وقيد سماع.

وهي من مقتنيات المكتبة الخالديَّة بمدينة القدس الشَّريف[2]، وتعتبر أقدم مخطوط مكتشف في هذه المكتبة العريقة لغاية الآن.

---

(1) معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (3/ 2127).

(2) فهرس مخطوطات المكتبة الخالدية (ص 156)، رقم (206 حديث 91).

وبتتبّع نُسَخ الكتاب، ومنها:

1 - نسخة بانكبور خدابخش، رقم 128، 89 ورقة، وتاريخ نسخها: 628 هـ.

2 - نسخة شهيد علي، رقم 556، 107 ورقة، وتاريخ نسخها: 711هـ.

3 - نسخة خرانة القرويين بفاس، رقم 805، 60 ورقة، وتاريخ نسخها: 1391 هـ.

4 - نسخة شهيد علي، رقم 1390/ 2، 84 ورقة.

5 - نسخة عارف حكمت بيك، رقم 35.

6 - نسخة دار الكتب المصريَّة، طلعت حديث رقم 662.

يتبيَّنُ أنَّ نُسَخَة المكتبة الخالديَّة هي الأقدم تاريخًا، والله أعلم.

رابعًا: ترجمة النَّاسخ[1]

هو الإمام إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأنصاريّ السَّرَقُسْطيّ الأندلسيّ، ثمّ المصري، المقرئ النَّحوي (ت 455 هـ).

من مصنَّفاته: (العنوان في القراءات السبع)، و(الاكتفاء في القراءات)، و(إعراب القرآن)، و(مختصر ما رسم في القرآن الشريف)، وغير ذلك.

---

(1) تاريخ الإسلام (10/ 57)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: 236)، غاية النهاية في طبقات القراء (1/ 164).

وتصدر للإقراء زمانا، ولتعليم العربية، وكان رأسا في ذلك. وأقرأ الناس بجامع عمرو بن العاص بمصر. ولعل هذا يُفسِّرُ الدِّقة في ضبط النُّسخة مع التَّشكيل التَّام، فناسخها إمام في القراءات والنّحو.

خامسًا: من السَّماعات

(1) سماع بتاريخ 12/25 /575 هـ، على ذبيان بن ساتكين بن أبي المنصور البغدادي نزيل الإسكندرية، بخطه وتوقيعه

«سمع عليَّ جميع كتاب الملخص تصنيف الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن خلف المعافريّ المعروف بابن القابسيّ، صاحب النسخة القاضي الفقيه الوجيه أبو صادق عبد الحق بن القاضي الفقيه الثقة أبي الفضل هبة الله بن ظافر بن حمزة القضاعي[1] متّعه الله بها، ونفعه بالعلم، وهو روايتي عن الشيخ المقرئ أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي سعيد القرشي الصقلي المعروف بابن الفحَّام[2] رحمه الله، عن الشيخين أبي محمد عبد الله بن الوليد بن سعد بن بكر الأنصاري[3]، وأبي سعيد بن محمد ابن أخي المصنف[4] جميعًا عنه.

---

(1) (ت 591 هـ). الرئيس أبو صادق القُضاعيّ، الشّافعي المَصْرِيّ. تاريخ الإسلام (12/ 963).

(2) (ت 516 هـ). عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف، أبو القاسم الصِّقلِّيُّ المقرئ المجوِّد. تاريخ الإسلام (11/ 254).

(3) (ت 448 هـ) ببيت المقدس، عبد اللَّه بن الوليد بن سعد بن بكر، أبو محمد الأندلسّي الأنصاريّ، نزيل مصر، وأحد الفُقَهَاء المالكيّة. سمع بقُرْطُبَة قديمًا، ثم رحل من الأندلس قبل الثمانين وثلاثمائة، فتفقه بالقيروان. تاريخ الإسلام (9/ 708). بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: 352). وقد أفاد السَّماع الثاني أنَّه (حَجاري) من واد الحَجارة بالأندلس.

(4) لم أقف على ترجمته.

وكتبه: ذبيان بن ساتكين بن أبي المنصور البغدادي[1] نزيل الاسكندرية بها في يوم الجمعة الخامس والعشرين من ذي الحجة من سنة خمس وسبعين وخمسمائة.

والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه أجمعين، وسلم تسليمًا.

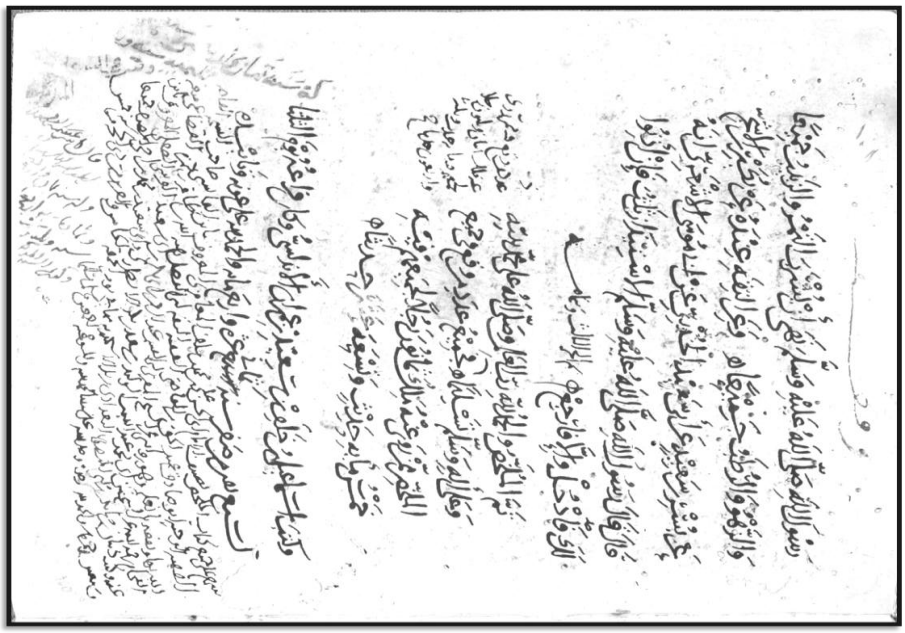

ورقة 101/أ: في آخرها قيد السماع على ذبيان بن ساتكين البغدادي بخطه

(1) أبو الحسن. ورد ذكره في كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة في ترجمة محمد بن عبد الرّحمن بن عليّ بن محمد بن سُليمانَ التُّجيبيّ (4/ 384)، ومحمد بن قاسم بن عبد الكريم التَّميميّ الفاسيّ (5/ 251).

(2) سماع ثانٍ بتاريخ العشر الأخير/12 /575 هـ، على ذبيان بن ساتكين بن أبي المنصور البغدادي أيضًا، بخط علي بن المفضل بن علي المقدسي

«بلغ من أول الكتاب إلى آخره سماعًا على الشيخ الصَّدوق أبي الحسن ذُبْيان بن ساتْكين بن أبي المنصور .... البغداذي نزيل الاسكندرية أيده الله تعالى، وحماها: صاحبه القاضي الفقيه الوجيه أبو صادق عبد الحق بن هبة الله بن ظافر بن حمزة القضاعي أدام الله توفيقه، ومتّعه بالعلم، والفقيه رضي الدين أبو الجود ندى بن عبد الغني بن أبي الحسين الأنصاري[1] وفّقه الله تعالى، وعلي بن المفضل بن علي المقدسي[2] والسَّماع بخطه وبقراءته وولده أبو الطاهر محمد[3] -حرسه الله تعالى-.

وسمع من باب العين إلى آخر الكتاب: الفقيه أبو محمد عطاء الله بن سليمان بن عطية الأزدي، وذلك في العشر الآخر من ذي الحجة سنة خمس وسبعين وخمسمائة، وأجاز للمذكورين جميع روايته، وكتب لهم خطه بذلك، وكذلك لأبي القاسم أحمد[4]، وأبي محمد عبد الرحمن، ولدي القارئ.

---

(1) (ت 604 هـ). تاريخ الإسلام (13/ 106).

(2) عَليّ بن المُفَضَّل بن عَليّ بن أَبِي الغَيْث مُفَرّج بن حاتم بن الحَسَن بن جَعْفَر، العلّامة الحَافِظ شرفُ الدين أَبُو الحَسَن ابن القاضي الأنجب أَبِي المكارم اللَّخْمي المَقْدِسِيّ الأصل الإسكندراني، الفقيه المالكيّ القاضي (ت611 هـ). تاريخ الإسلام (13/ 320).

(3) (ت 631 هـ) بالإسكندريّة. المقفى الكبير (6/ 194).

(4) (ت 613 هـ). تاريخ الإسلام (13/ 361). وجاء فيه أنَّه: «وُلد سنة ثمانٍ وسبعين وخمسمائة»! وفيه نظر؛ لأنه ذكر في الإجازة سنة 575 هـ. والله أعلم.

وهذا الكتاب روايته عن الشيخ أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي سعيد القرشي الصقلي المعروف بابن الفحَّام، بقراءته عليه، عن أبي محمد عبد الله بن الوليد بن سعد بن بكر الأنصاري الحَجاري -من واد الحَجارة بالأندلس-، وأبي سعيد خلف بن محمد -ابن أخي المُصنِّف-، كليهما عن مُصنِّفه الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري المعروف بابن القابسي الفقيه المالكي رحمة الله عليهم أجمعين ورضوانه وكرمه. آمين.

والحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد نبيه وعلى آله أجمعين، وصحبه المنتخبين وسلم تسليمًا إلى يوم الدين».

[توقيع]: «الحمد لله ولي التوفيق».

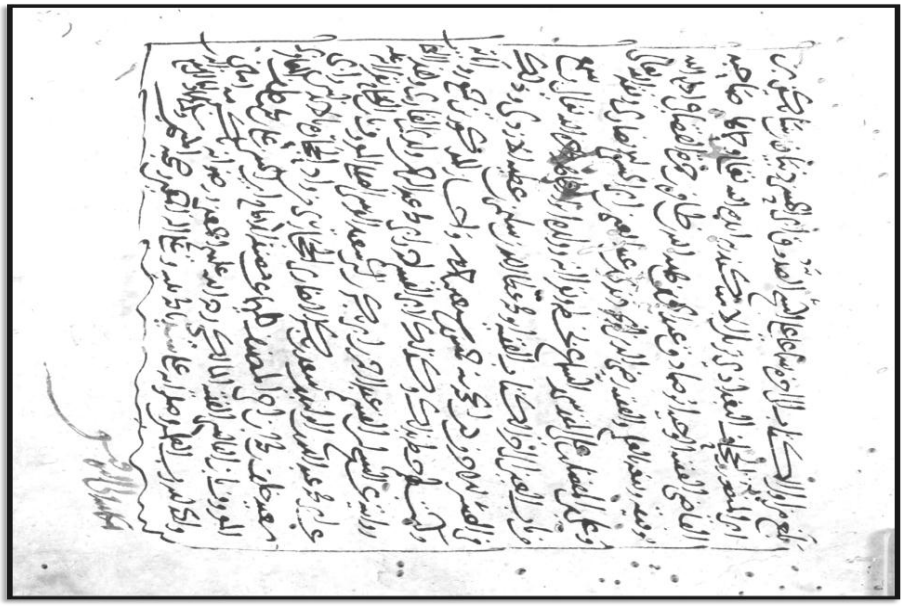

ورقة 101/ب: قيد سماع ثانٍ على ذبيان بن ساتكين البغدادي بخط علي بن المفضل المقدسي وقراءته

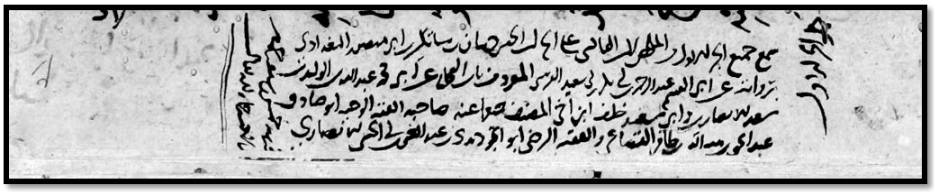

ورقة 31/أ: آخر الجزء الأول،

وقيد سماع بخط علي بن المفضل المقدسي وقراءته

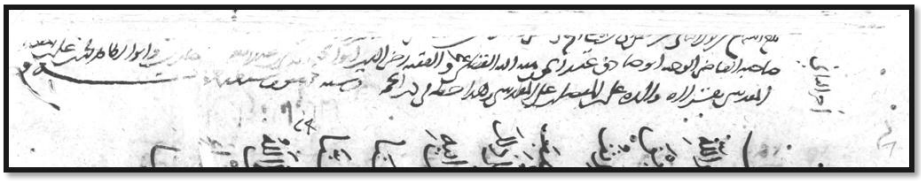

ورقة 68/أ: آخر الجزء الثاني،

وقيد سماع بخط علي بن المفضل المقدسي وقراءته

سادسًا: التَّملُّكات

(1) ورد في السَّماعين السَّابقين أنَّ صاحب النُّسخة هو الرئيس القاضي الفقيه الوجيه أبو صادق عبد الحق بن القاضي الفقيه الثقة أبي الفضل هبة الله بن ظافر بن حمزة القُضاعيّ الشَّافعي المصري (المتوفى سنة 591 هـ). وأنَّه قرأ الكتاب على الشيخ ذبيان بن ساتكين بالإسكندرية في أواخر ذي الحجة سنة 575 هـ.

(2) وقد وردت قيود تَّملُّكات عديدة في أول الكتاب وآخره، ومنها:

«ملك الفقير إلى الله سبحانه الراجي عفوه وغفرانه عثمان بن خليل بن محمود الشافعي المقدسي عفا الله عنه. صار ملكًا لولده أبي بكر[1] بالابتياع الشرعي. ثم صار ملكًا لعبد الكريم بن القرقشندي[2] الشافعي».

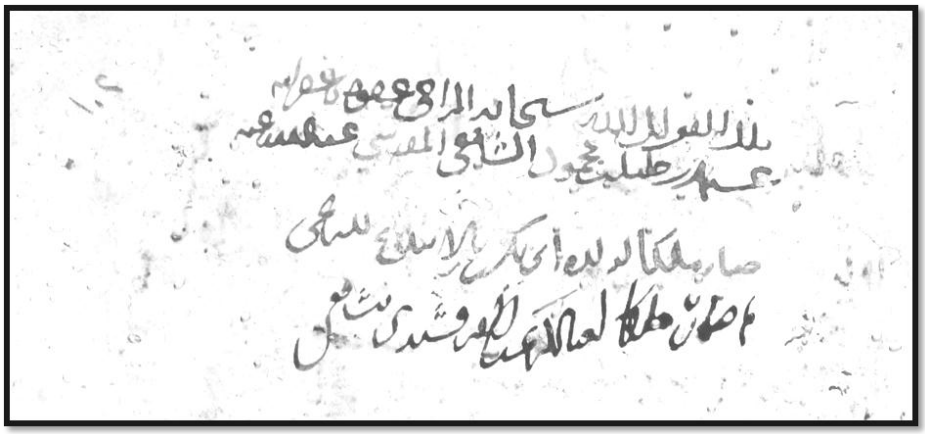

ورقة 102/أ

(1) (ت 804 هـ). قال السّخاوي: (أَبُو بكر) بن عُثْمَان بن خَلِيل بن مَحْمُود بن عبد الوَاحِد التقي المَخْزُومِي الحوراني المَقْدِسِي الحَنَفِيّ ولد بعد سنة أَرْبَعِينَ وَسَبْعمائة واشتغل وَسمع من المَيْدُومِيُّ وَغَيره وناب فِي الحكم قَالَ شَيخنَا فِي (مُعْجَمه): لَقيته بِبَيْت الْمُقَدّس فَقَرَأت عَلَيْهِ المسلسل وجزء البطاقة بِسَمَاعِهِ لَهما من المَيْدُومِيُّ. وَمَات بِهِ فِي أَوَاخِر سنة أَربع. وَنَحْوه فِي (أنبائه). وَحدثنَا عَنهُ التقي القلقشندي بالمسلسل وجزء البطاقة أَيْضا. وَذكره المقريزي فِي (عقوده). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (11/ 49).

(2) غالبًا هو كريم الدِّين عبد الكريم بن عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل بن علي بن الحسن بن إسماعيل بن صالح بن سعيد القلقشندي المقدسي (ت 855 هـ). الضوء اللامع (311/4).

وختامًا: فقد كتب أمين المكتبة الخالدية[1] على غلاف المخطوط ما يلي: «أخرجه من الدَّشت وقيَّده بالفهرست الفقير محمد أمين الأنصاري -خادم صخرة الله-».

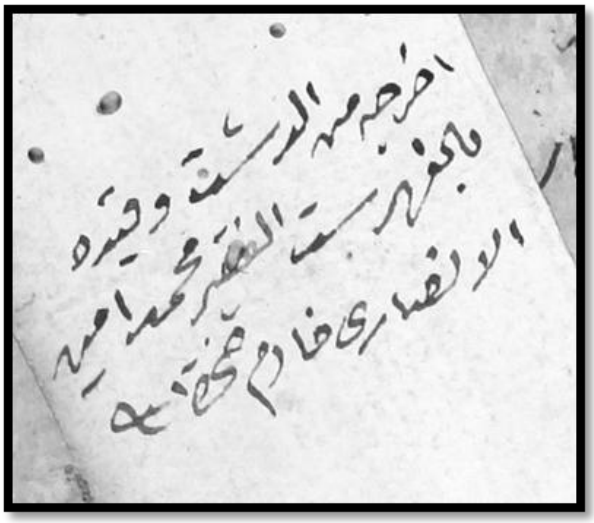

تُرى يا شيخ أمين لو لم تخرجه من الدَّشت؟؟

يا دشت هل أنت دشت أم سجن مؤبد؟! يا دشت هل أنت دشت أم قبر؟!

يا دشت إذا ذكرتك تذَّكرت حوت يونس و﴿للبث في بطنه إلى يوم يبعثون﴾!

يا دشت إذا ذكرتك تذَّكرت الحجَّ في سالف القرون، الذَّاهب مفقود والعائد مولود!

---

(1) هو الشيخ محمد أمين بن عمر بن محمد الدَّنف الأنصاري، سادن المسجد الأقصى المبارك، وخاتمة النُّساخ في بيت المقدس (ت 1378هـ).

يا دشت أما آن لك أن تستقيل؟ أما آن للقيد أن ينكسر يا دشت؟ حِلْ عنَّا يا دشت.

متى يا قدس تزول الظُّلمة وتنكشف الغُمّة؟

متى يا قدس تلبسي جواهرك وتتزيني بلئالئك؟

تعريف بمخطوط فريد:

«الآيات المتلوة في الإنباء عن النبوّة وتوابعها المعلوّة»

لجمال الدين محمد بن يحيى بن سليمان الأزدي
الطَّنجيّ المغربيّ (كان حَيًّا سنة 672هـ)

د. رشيد العفاقي

باحث في تاريخ المغرب والأندلس ـ طنجة

الكتاب الذي نُعَرِّفُ به في هذه المقالة مخطوطٌ أدرجه المُفهرس في صنف مخطوطات «علم الكلام»، بيد أنّه بالاطلاع على مضامينه وجدناه يتجاوز هذا الإطار، إذ يجوز لنا أيضا أن نُعِدَّهُ من كُتُب الجدل الديني والفلسفة، وليس يخفى ما بين هذه العلوم من ترابط في الحقل المعرفي الإسلامي.

كما لا يخفى على الدارسين لتاريخ الأندلس والمغرب ما وَاجَهَهُ المتعاطون لعلم الفلسفة من مُعارضة من قِبَلِ نُخَبٍ علمية عديدة بالبلدين.

فمن المعلوم أن علماء الشريعة بالأندلس ناهضوا الفلسفة والمنطق واتخذوا موقفا معاديا من أصحابهما، على اعتبار أنهما يؤديان إلى الشرود عن الفهم الصحيح للدِّين، فهذا ابن رُشْد القرطبي «أخَذ الناسُ عنهُ واعتَمَدوه، إلى أن شاع عنه ما كان الغالبَ عليه في علومِه من اختيار العلوم

القديمة، والرُّكونِ إليها، وصَرْفِ عِنانِه جُملةً نحوَها، حتى لخَّص كتُبَ أرِسطو الفلسفيَّة والمنطقِيّة، واعتمَدَ مذهبَه فيما يُذْكَرُ عنه ويُوجَدُ في كُتُبِه، وأخَذ يُنحي على مَن خالَفَه، ورامَ الجَمْعَ بين الشريعة والفلسفة، وحاد عمّا عليه أهلُ السُّنة؛ فتَرَكَ الناسُ الرِّوايةَ عنه»[1].

ومَا يُقال عن الفلسفة ينطبق على علم المنطق، فقد انتهى عُلماء الأندلس في حُكْمهم على هذا العلم إلى ما يقرب من الرأي الذي انتهى إليه ابن تيمية لاحقا وهو «أن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد»[2]. وبالتالي لا غرابة إذا وجدنا خزائن الكتب بالأندلس، وتَبَعًا لها خزائن المغرب، تقلّ فيها، إنْ لم تخل منها، المصنفات الفلسفية والمنطقية على اعتبار أن هذا النمط من الكتب يفتح الباب على الكثير من بِدَع التفاسير والتأويلات، ومن الأمثلة التي يمكن أن تُقدّم في هذه المسألة أنّ أبا الحسن الشاري الغافقي الذي «كان سُنِّيًّا منافرا لأهل البدع» لم يهتم مطلقا بجمع الكتب التي تدخل تحت هذين العِلْمَين (الفلسفة والمنطق) لكي يضمها إلى رصيد خزانة كتبه الشهيرة بمدينة سبتة، وإلى هذا يشير أبو الحسن الأغماتي في القصيدة التي مدح بها صاحب المكتبة ووصف محتوياتها، إذ يقول:

بحسبك عند الله ذكرا مكرما ... معاداة من في الدين ضل وألحدا
حَرَمْتَهمُ الفضل الذي عَمّ نفعه ... ذوي الفضل والتوحيد مثنى ومَوْحِدا

(1) ابن عبد الملك، الذيل والتكملة 4/ 29.

(2) الرد على المنطقيين، ص.3.

وحلّأتَهم عن مورد الفضل والعلا وقَوَّضت من تضليلهم ما تشيَّدا
فما بعدها للمنطقيين رفعة وكيف [وقد] أوردت عِزّهم الردى[1]

ويُمكن للباحث في كتب التاريخ الأندلسي أن يعثر على شواهد شتى تدلّ على نفور علماء الأندلس من الفلسفة، فعلى سبيل المثال أتى ابن عبد الملك على ذِكْرِ شِعْرٍ لابن قسوم، ثم قال:

«ومنه في ذم المتعلِّقينَ بالعلوم القديمة:

ألا قبَّحَ الرّحمنُ شرَّ عصابةٍ تَدينُ بأقوالِ الغُواةِ وتَقتدي
تُصَدِّقُ ما قال ابنُ سيْناءَ ضِلّةً وتُكْذِبُ قولَ الهاشميِّ محمدِ
أقاويلُ إفْكٍ ما لها من حقيقةٍ تُفيدُ سوى الكفرِ الصَّريحِ المجرَّدِ
ألا غَضْبةٌ لله في نَصْرِ دينهِ تقُدُّ طُلاهمْ بالحُسامِ المهنَّدِ»[2]

والحقيقة أنّه ليس علماء الشريعة بالأندلس وحدهم الذين اتخذوا ذلك الموقف المناهض للفلسفة والمنطق، بل نجد مع هذه الطائفة أدباء وشعراء لم يكونوا يتولّون الوظائف الدينية، ويمكن أن نمثل لهذا الاتجاه بالأديب أبي الحسين ابن جبير البلنسي الرحالة الأندلسي الشهير، إذ يحكي ابن عربي الحاتمي في «الفتوحات المكية» أنّه لقي فيلسوف قرطبة أبا الوليد ابن رُشد في المرّة الأولى وتحدَّث معه، ثم أراد الاجتماع به مرّة ثانية فلم يَتِمَّ له ذلك إلى يوم مات، قال: «فما اجتمعتُ به حتى درج، وذلك سنة خمس وتسعين وخمسمائة (595هـ) بمدينة مراكش، ونُقل إلى قرطبة وبها قبره، ولما جُعِل في التابوت الذي فيه جسده على الدّابة جُعلت

(1) الذيل والتكملة 5/ 59.
(2) الذيل والتكملة 4/ 269.

تواليفه تُعادله من الجانب الآخر، وأنا واقف ومعي الفقيه الأديب أبو الحسين محمد بن جُبير كاتب السيد أبي سعيد، وصاحبي أبو الحكم عمرو بن السَّرّاج النّاسخ، فالتفتَ أبو الحكم إلينا وقال: «ألا تنظرون إلى من يُعادل الإمام ابن رشد في مركوبه، هذا الإمام وهذه أعماله يعني تواليفه»، فقال له ابن جبير: «يا ولدي، نِعْم ما نظرت، لا فضّ فوك». فقيّدتُها عندي موعظة وتذكرة، رحم الله جميعهم، وما بقي من تلك الجماعة غيري، وقُلنا في ذلك:

هَـذَا الإِمـامُ وَهَـذِهِ أَعْمالُـهُ يَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَتَتْ آمالُهُ»[1]

ولا يخفى ما في هذا البيت الشعري مِنْ أَسْوَءِ ضُروب الشّكِّ، فقد كان صاحبه يريد القول بأن ابن رشد على كثرة ما كَتَب وخلّف من تآليف فإنّ ذلك لن ينفعه.

وابن عربي صاحب هذا البيت هو أيضا لم يَسْلم من النّقد إذ كان متهما بانتحال بعض المذاهب الفلسفية في تفسير الدِّين والتّصوف، أما ابن جبير المذكور في الحكاية المتقدمة فقد خرج في ذلك إلى العلن، إذْ لم يكن له رأي حسن في فيلسوف قرطبة، والسبب واضح هو تعاطي ابن رشد للفلسفة التي كان مُعظم علماء الأندلس ينبذونها، والأشعار التي قالها في ابن رشد وفي نكبته، وفي ذَمِّ أهل الفلسفة عموما، واضحة الدّلالة على ذلك[2]، فمن ذلك قوله فيه:

---

(1) الفتوحات المكية 1/ 235.

(2) الذيل والتكملة 3/ 515-517؛ 5/ 611-612؛ 6/ 30-31.

لـم تلـزَمِ الرُّشْـدَ يـا ابـنَ رُشْـدٍ لمَّـا عَـلا فـي الزمـانِ جِـدُّكْ
وكنـتَ فـي الـدِّينِ ذا رِيـاءٍ مـا هكـذا كـانَ فيـه جَـدُّكْ[1]

وقوله بَعْدَ أنْ بلغه خبر وفاة ابن رشد:

نَفَـذَ القضـاءُ بأخْـذِ كـلِّ مُمَـوِّهٍ متفلسـفٍ فـي دينِـهِ مُتزَنْـدقِ
بالمنطِق اشتَغَلوا فقيل: حقيقةٌ إنَّ الـبلاءَ مُوَكَّـلٌ بـالمنطِقِ

ويقول في ذمِّ أهل الفلسفة:

لأشـياعِ الفلاسـفةِ اعتقـادٌ يَـرَوْنَ بـه عـن الشَّـرعِ انحـلالا
أبـاحوا كـلَّ محظـورٍ حـرامٍ ورَدُّوهُ لأنفُسِـهمْ حـلالا
ومـا انتَسَـبوا إلـى الإسـلام إلّاً لصـوْنِ دمـائهم أنْ لا تُسـالا
فيـأتونَ المنـاكرَ فـي نشـاطٍ ويـأتونَ الصّـلاةَ وهُـمْ كُسـالى

وقال في ذلك أيضا:

قـد ثَبَّـتَ الغَـيَّ فـي العبـادِ طائفـةُ «الكـونِ والفسـادِ»[2]
يلعَنُهـا الله حيـثُ كانـتْ فإنّهـا آفـةُ العبـادِ
دُهْريَّـةٌ لا يَـروْنَ رُسْـلًا ولا يُقـرُّونَ بالمَعـادِ
يعتقـدونَ الأمـورَ دَوْرًا والنـاسَ كـالزَّرعِ والحَصـادِ

وله أيْضًا:

الـدينُ يشـكو بَلِيّـه مـن فرقـةٍ مَنْطِقيّـهْ
لا يشـهَدونَ صـلاةً إلّا لمعنـى التّقِيّـهْ

(1) يُشير إلى جَدِّه الفقيه محمد ابن رشد (ت.520هـ).

(2) يُشير إلى كتاب لأرسطو «الكون والفساد» الذي شرحه ابن رشد.

ولا تَـــــرى الشّـــــرعَ إلّا سياســـــــةً مدَنيّـــــــهْ
ويـــــــؤْثِرونَ عليـــــــه مـــــــذاهبًا فَلْسَـــــــفيّهْ[1]

إنّ الغلـو ظـاهر فـي هـذه الأبيـات التـي تـذم المشـتغلين بالفلسـفة والمنطق، وإذا كان بعض النقد الذي وُجِّه لفلاسفة الأندلس ظلّ موضوعيا، فإنّ أغلبه حاد عن الإنصاف، فالذين تطرّقوا لسيرة ابن رشد – على سبيل المثال– سردوا جملة من التشنيعات عليه، ولكن بعض الذين عاصروه يُقَدِّمُونه في صورة العالم الملتزم بدينه، فقد روى الرعيني عن عبد الكبير بن محمد بن عيسى الغافقي قوله في ابن رشد: «إنّ هذا الذي يُنْسَبُ إليه، ما كان يظهَرُ عليه، ولقد كُنْتُ أراه يخرُجُ إلى الصّلاةِ وأثَرُ ماءِ الوضوءِ على قَدَمَيْه»[2].

والحقيقة أن علماء الأندلس لم يكونوا يعارضون الفلسفة إلا لكون بعض تفسيراتها تخالف صحيح الدين والاعتقاد، وكانوا يحرصون في تعليم الأبناء، بالمراحل الابتدائية، على أن يكون القرآن والأحاديث النبوية عمدة المواد الدراسية، ثم بعد أن تتحصن الناشئة بهذه الأسس يسمحون لها بالاطلاع على حقول معرفية أخرى. ومن الشواهد الدالة على ذلك أنّ ابن أبي أصيبعة ترجم لأبي بكر بن زُهِر الحفيد وقال فيه إنه «كان ملازما للأمور الشرعية متين الدين»، ثم ساق حكاية طالبين كانا يدرسان عليه فرأى ذات يوم بيد أحدهما كتابا في المنطق، فما كان من ابن زهر إلا أن نهض

(1) الذيل والتكملة 4/ 30–32.
(2) نفسه (4/ 28–29).

وطردهما «ولما كان بَعْدَ مُدَيْدَة أمرهم أن يجيدوا حفظ القرآن وأن يشتغلوا بقراءة التفسير والحديث والفقه، ولما صارت لهم مراعاة الأمور الشرعية سجية وعادة قد أَلِفُوها أخرج لهم كتاب المنطق الذي كان معهم وقال لهم: «الآن صلحتم لأن تقرؤا هذا الكتاب»»[1].

وقد امتد تأثير الفلسفة إلى مجالات علمية هي أساس التشريع الإسلامي كشرح القرآن وتفسيره، وهذا الاتجاه الذي يستند إلى التأويل العلمي الفلسفي نجده بالأندلس أيضا في بعض التفاسير الصوفية مثل تفسير ابن برجان المُسَمّى «تنبيه الأفهام» والذي قال فيه ابن خلكان إنّ «أكثر كلامه فيه على طريق أرباب الأحوال والمقامات»[2]، ووصفه ابن الزبير بأنه «جرى فيه على طريقة لم يسبق إليها، واستقرأ من آيات عجائب، وكوائن من الغيوب، إلّا أنه أغمض في التعبير عن ذلك، فلا يصل إلى مقصوده إلا من فهم كلامه وألف إشارته وإلهامه»[3].

كما نجد النزعات الفلسفية تُوَظَّف مِنْ قِبَلِ علماء الأندلس في كتب الجدل الديني، إذ كثيرا ما كانت قضايا هذا الموضوع المرتبطة بوجود الله – عزّ وجلّ– والإيمان به وبالأنبياء والرُّسُل عليهم السلام تدفع المتناظرين فيها إلى فلسفة الرأي.

عموما، كانت النصوص الفلسفية من جملة موارد طائفة من المفسرين والمفكرين بالأندلس، وإن ظلّ هذا الاتجاه محدود الظهور هناك.

---

(1) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ص.480.

(2) ابن خاقان، وفيات الأعيان 2/ 344.

(3) ابن الزبير، صلة الصلة 4/ 33.

أتيتُ بهذه المقدمة الطويلة نسبيا لأبرز أن الكتاب المخطوط الذي نُعَرِّف القراء به في هذه المقالة ما كان ليتم له الظهور في مناخ الأندلس والمغرب حيث علوم الفلسفة والمنطق وعلم الكلام والجدل مُحَاصَرَة بالرقابة الفقهية السُّنِّيّة، وبالتالي لم يكن ليظهر ويزدهر هذا الضرب من التآليف إلا في المشرق حيث قضت حرية الفكر بأنْ شُرِّعت أبواب التفاسير القرآنية والعقائدية على شتى التأويلات الباطنية بتنوع مشاربها ومدارسها.

وإلى هذه الحرية الفكرية بالمشرق يُشير أبو حيان الأندلسيّ (ت. 745هـ) في تفسير قوله الله تعالى: ﴿كأنما أغشيت وجوههم قطعا من الليل مظلما﴾، فقد وجدها مناسبة لتبيان حال الفلسفة والمنطق والمشتغلين بهما في الأندلس، ولم يغفل أن يرمي الفلاسفة ببعض السهام منتقدًا تفسيراتهم التي كان يراها معارضة لصحيح الدِّين والاعتقاد، قال:

«قال أبو عبد الله الرازي: «واعلم أن حكماء الإسلام قالوا: المراد من هذا السواد ههنا: سواد الجهل وظلمة الضلال، فإن الجهل طبعه الظلمة، فقوله: ﴿وجوه يومئذ مسفرة ضاحكة مستبشرة﴾، المراد نور العلم وروحه وبشره وبشارته. ﴿وجوه يومئذ عليها غبرة ترهقها قترة﴾، المراد منه ظلمة الجهل، وكدورة الضلالة». انتهى.

وكثيرا ما ينقل هذا الرجل عن حكماء الإسلام في التفسير، وينقل كلامهم تارة منسوبا إليهم، وتارة مستندا به، ويعني بـ«حكماء الفلاسفة» الذين خلقوا في مدة الملة الإسلامية، وهم أحق بأن يُسَمُّوا «سفهاء» «جهلاء» من أن يسموا «حكماء»، إذ هم أعداء الأنبياء، والمحرفون

للشريعة الإسلامية، وهم أضر على المسلمين من اليهود والنصارى، وإذا كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه- نهى عن قراءة التوراة مع كونها كتابا إلاهيا، فلأنّ ينهى عن قراءة كلام الفلاسفة أحق.

وقد غلب في هذا الزمان وقبله بقليل الاشتغال بجهالات الفلاسفة على أكثر الناس، ويسمونها «الحكمة»، ويستجهلون من عري عنها، ويعتقدون أنهم الكلمة من الناس، ويعكفون على دراستها، ولا تكاد تلقى أحدا منهم يحفظ قرآنا، ولا حديثا عن رسول الله ﷺ.

ولقد غضضت مرة من ابن سينا، ونسبته للجهل، فقال لي بعضهم - وأظهر التعجب من كون أحد يغض من ابن سينا-: «كيف يكون أعلم الناس بالله ينسب للجهل؟».

ولما ظهر من قاضي الجماعة أبي الوليد محمد بن أبي القاسم أحمد بن أبي الوليد بن رشد الاعتناء بمقالات الفلاسفة، والتعظيم لهم، أغرى به علماء الإسلام بالأندلس المنصور، منصور الموحدين يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي، ملك المغرب والأندلس، حتى أوقع به ما هو مشهور من ضربه ولعنه وإهانته، وإهانة جماعة منهم على رؤوس الأشهاد، وكان مما خوطب به المنصور في حقهم، قول بعض العلماء الشعراء:

خليفتنا جزاك الله خيرا ... عن الإسلام والسعي الكريم
فحق جهاد جاهدت فيه ... إلى أن فزت بالفتح العظيم
وصيرت الأنام بحسن هدي ... على نهج الصراط المستقيم

فجاهـد فـي أنـاس قـد أضـلوا طريـق الشـرع بـالعلم القـديم
وحَـرِّق كتـبهم شـرقا وغربـا ففيهـا كامنـا شـر العلـوم
يـدب إلـى العقائـد مِـنْ أذاهـا سـموم والعقائـد كالجسـوم
وفـي أمثالهـا - إذ لا دواء- يكـون السـيف تريـاق السـموم

وقال:

يـا وحشـة الإسـلام مـن فرقـة شـاغلة أنفسـها بالسـفه
قـد نبـذت ديـن الهـدى خلفهـا وادّعـت الحكمـة والفلسـفه

وقال:

قـد ظهـرت فـي عصـرنا فرقـة ظهورهـا شـؤم علـى العصـر
لا تقتـدي فـي الـدين إلا بمـا سَـنَّ ابـن سـينا أو أبـو نصـر

ولما حَلَلْتُ بديار مصر، ورأيتُ كثيرا من أهلها يشتغلون بجهالات الفلاسفة ظاهرا من غير أن ينكر ذلك أحد، تَعَجَّبْتُ من ذلك، إذ كنا نشأنا في جزيرة الأندلس على التبرؤ من ذلك والإنكار له، وأنه إذا بيع كتاب في المنطق إنما يباع خفية، وأنه لا يتجاسر أن ينطق بلفظ «المنطق»، إنما يسمونه «المفعل»، حتى إنّ صاحبنا وزير الملك ابن الأحمر أبا عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الحُكَيّم كتب إلينا كتابا من الأندلس يسألني أن أشتري أو أستنسخ كتابا لبعض شيوخنا في المنطق، فلم يتجاسر أن ينطق بـ«المنطق» وهو وزير، فَسَمَّاهُ في كتابه لي بـ«المفعل»»[1].

(1) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير 6/ 46-47.

وعموما، فهذا الاتجاه الفلسفي في تفسير القرآن والنصوص العقائدية نشأ في أواسط القرن الثاني من الهجرة بفعل تعريب الآثار الفلسفية اليونانية (أعمال أفلاطون وأرسطو) والهندية والفارسية، واحتلالها مواقع في الحقل المعرفي الإسلامي، مما أدى إلى بروز علماء مسلمين يأخذون بنظريات فلسفية في تفسير آي القرآن، وقد تولّدت عن ذلك توجّهات تتوزع بين التأييد والرفض لتلك النظريات وهو ما أدى إلى نشوء فِرَقٍ كلامية تناولت المعرفة الإسلامية وعلى رأسها القرآن الكريم من منظور عقلاني وفلسفي. وفي الجانب الآخر نجد المذاهب السُّنِّيّة قد وقفت ضد التيار الأوّل ذي النزعة الفلسفية في التفسير إلّا أنها لم تسلم هي كذلك من النقد والمعارضة الفكرية والعقائدية من داخل مدارس أهل السُّنّة والجماعة.

ولعلّه من المفيد أن نُشير بإيجاز إلى أنّ الاتجاه الفلسفي في التفسير اعتنى خاصة بالآيات المتعلقة بوجود الله تعالى وصفاته وأفعاله، وبالمتشابه من الآيات، وبتأويل ظواهر القرآن بما ينسجم مع النظريات الفلسفية، كما اهتم بالآيات التي تشكل مؤيدات وشواهد على آراء فلسفية مُعَيَّنَة.

وقد نتجت عن ذلك مدارس في التفسير تبعا للمذاهب الفلسفية التي ينهج طريقها كل فريق. وأبرز من مَثَّلَ الاتجاه الفلسلفي في التفسير هم: أبو نصر الفارابي (ت. 339هـ)، أبو بكر الرازي (ت.311هـ)، وابن سينا (ت.428هـ)، وشهاب الدين السهروردي (ت.587هـ)، وصدر الدين الشيرازي (ت. 1050هـ).

ويمكن للقارئ أن يرجع إلى تفاسيرهم للوقوف على نماذج من طُرُق التأويل التي سلكوها في شرح الآيات القرآنية، فآثار الفلسفات أو النظريات

الفلسفية الدخيلة على البيئة المعرفية الإسلامية واضحة للعيان، سواء من جهة الاصطلاحات الغريبة المستعملة في ذلك، أو من جهة الغموض الذي طبع معاني كلامهم، وهو ما رآه البعض شرودا عن القصد والفهم الصحيح لكلام الله ورسوله، في حين يرى في ذلك أصحاب تلك التفاسير عمقا في التحليل، ومهارة في التأويل، ومُقارَبة موضوعية لا يستطيع إنجازها إلّا الراسخون في العلم.

أمّا في الأندلس فإن علماءها وإن كانوا قد تأثروا بالفلسفة اليونانية إلّا أنّ كلامهم في مجال التفسير وعلم الباطن ظلّ مرتبطا بالمعرفة السُّنِّيّة، فهذا ابن برجان الذي وسم ابن الزبير بعض تعابيره بالغموض وانغلاق المعنى هو نفسه (أي ابن الزبير) يقول عنه: «أخذ من كل علم بأوفر حظ، مؤثر لطريقة التصوف وعلم الباطن، متصرفا في ذلك. عارفا بمذاهب الناس، متقيدا في نظره بظواهر الكتاب والسنة، بريئا من مردي تعمق الباطنية، بعيدا عن قحية الظاهرية، شديد التمسك بالكتاب والسنة، جاريا في تأويل ذلك على طريق السلف وعلماء المسلمين، وما عليه السواد الأعظم، ثم مبديا من وجوه التأويل، وفهم آيات التنزيل، ما يجري مع المعروف ولا ينافر المألوف، من غير تعارض ولا مخالفة»[1].

وعموما، نَحَى أصحاب هذا التَّوَجُّه إلى الاستفادة من المناهج المختلفة في التفسير كالمنهج الاجتهادي والعقلي، وتفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، أو بخلط النظريات الفلسفية مع التّصوف الإشراقي كما عند محيي الدين ابن عربي (ت.638هـ) في «الفتوحات المكية» وفي

(1) ابن الزبير، صلة الصلة 4/ 33.

«فُصوص الحِكَم» وفي غيرهما. أما أبو الوليد ابن رشد (ت.595هـ) فقد حاول التوفيق بين الفلسفة والشريعة وألّف في ذلك كتاب: «فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال»، وألّف أيضا كتاب «تهافت التهافت» في الردّ على كتاب «تهافت الفلاسفة» لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي.

وعموما ينزع مُفَسِّرُو هذا الاتجاه إلى تفسير القرآن وشرحه وفق النظريات الفلسفية التي لا يرونها معارضة للدِّين والعقل مع تفاوت في التأثير بحسب المراجع والمشارب التي نهلوا منها.

والملاحظ أنه على رغم الحصار والقيد المضروب على الفلسفة والمنطق، وما ارتبط بهما من علم الكلام في الأندلس، فإن عددا من علمائها قد أبدعوا وأنتجوا معارف متميزة في الحقول المذكورة. وقد وصلت إلينا جملة من مخطوطات تآليفهم. ومع ذلك يُمكن أنْ نُقَرِّرَ أنّ أصحاب هذه التفاسير الفلسفية لم يجدوا البيئة المساعدة على الظهور بالأندلس والمغرب، في حين أنّ زملاءهم الذين تغرّبوا عن أوطانهم وجدوا المناخ المعرفي مساعدا على ذلك بالمشرق، من هؤلاء عالم مغربي من طنجة يُدْعَى جمال الدين محمد بن يحيى بن سليمان الأزدي الطنجيّ المغربيّ، لا تُعرف له ترجمة، ولم نعثر لكتابه «الآيات المتلوة في الإنباء عن النبوّة» على أيّ ذِكْرٍ في كتب التراث الإسلامي التي وصلت إلينا، إنما يُستفاد منه أنّ مؤلفه كان بقيد الحياة سنة 672هـ.

أثناء بحثي في «دار الكتب والوثائق القومية» بالقاهرة لفت انتباهي كتاب مخطوط لمؤلف مغربي أصله من مدينة طنجة، ولما اطّلعت عليه تَبيّن لي أنه لم يكن كاتبا عاديا وإنما كان فيلسوفا كبيرا، وتأليفه المشار إليه الذي سَنُقدمه لقراء هذا السِّفْر القَيِّم ليس من النوع الفلسفي المحض، ولكنه يدرج ضمن تآليف الجدل الديني، وعلم الكلام، أو مع التفاسير التي تستند إلى بعض النظريات الفلسفية، ويظهر من فصول الكتاب أنّنا إزاء عالم مُتَمَكِّن من الفهم الصحيح لكتاب الله العزيز، على أنّ المنازع الفلسفية مهيمنة على تفكير الكاتب، يُطَعِّمُ بها آراءه ورصيده من المعرفة السُّنِّيّة بين حين وآخر.

مخطوطة الكتاب:

تحتفظ «دار الكتب والوثائق القومية» بالقاهرة، بمخطوط مُفَهرس ضمن كُتُب «علم الكلام» تحت رقم: 151. (فيلم رقم: 6774).

عدد أوراق المخطوط: 106 ورقة. (مقاس: 21/ 15).

سُجِّلَ على وجه أوّل ورقة من المخطوطة عنوان الكتاب كالتالي: «كتاب الآيات المتلوة في الانباء عن النبوة».

وثمة في ديباجة الكتاب زيادة في العنوان المذكور، وهي مما استدرك به في الهامش، فقد أراده المؤلف كما يأتي: «الآيات المتلوة في الإنباء عن النبوة [وتوابعها المعلوّة]».

وحتى تتبين لنا بعض البيانات عن المؤلف وكتابه يُستحسن أن نأتي بنص مُقَدِّمة الكتاب قبل أن نرجع إلى تحليل تلك البيانات في محاولة

للإمساك بعض الخيوط التي تقودنا إلى التَّعَرُّف على سِيرة المؤلِّف وزمنه وكتابه.

ديباجة الكتاب:

«بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين. الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى أجمعين، من الملائكة المكرمين، والنبيين والمرسلين، والملوك المقسطين، وجميع عباد الله الصالحين. أَلْهِمِ اللّهم «خاقان الأعظم» من العلم الأعلى، خاصّة الإلهي، ما يرى به الأشياء كما هي؛ ومن العمل الأزكى، خاصّة السياسي، ما يحوز به الفوز غير المتناهي؛ حتى يتيسر له الوصول إلى غايته المضروبة له في الكمال، والحصول على سعادته المهيّأة له في الحال والمآل، إنك سميع الدعاء ذو الجلال والإكرام، لطيف لما تشاء وإن عزّ منه المرام.

وبعد، فلما كان من خصائص خاقان الأعظم الجليلة، وصنائع الله له الجميلة، وأياديه عنده الجزيلة، العُكوف على النظر في الحقائق العقلية، لا سيما الأصلية، والدُّؤُوبُ في البحث عن المطالب الحكميّة، خصوصا الإلّهية، كان مما لم يزل عاكفا على النظر فيه، صارفا إليه من فكره ما يستدعيه، دائبا أبدا في البحث عن تدبّره وتحقيقه، طالبا الحقّ فيه بتصوُّرِه وتصديقه، أَمْرُ النبوة وما ينخرط في سلكها، وينتظم في سمطها، ويقفو عقبها، ويرد شربها، من الآثار القدسية في النفوس الإنسية.

ثم لمكان ما أتاه الله من بسطة الملك وسعة عرصته في كل ناحية، وأغراه به من اجتلاب ذوي الانتساب إلى فنون العلم وأقسام الحكمة من

أقاصي البلاد وأدانيها إلى باب حضرته العالية، اقتضى ذلك اجتماع الملل، المختلفة الآراء، المتباينة الأهواء، بعقوتها، وانحيازهم إلى عالي سُدّتها.

وكان مما يخوضون فيه دائما لديه، ويفيضون فيه بين يديه، جاهلا منهم لا يكاد عالما، وقاعدا عما يلزمه من العلم وقلّ به قائما، البوادر التي بدرت من الأنبياء عليهم جميعا السلام، سهوا أو عمدا؛ والهفوات التي صدرت عنهم غفلة أو قصدا؛ فكان من وراء أهل مِلّة الإسلام، إذ كانوا لا غيرهم، الذين آمنوا بما أنزل إلى نبيهم وما أنزل من قبل، لا يفرقون بين أحد من رسله، يبالغون في التشنيع على ما بدر من غير صاحبهم، خصوصا بعض من كان بتلك الحضرة العالية من النصارى الغالية، على صاحب دين الإسلام محمد عليه السّلام، فإنهم كانوا يضيفون إلى صغائر متأوَّلَةٍ له كبائر متقوّلة عليه، متجاوزين من ذلك القليل المطلق إلى الكثير المختلق، ومتعدين السهل الدهس إلى الجزن الضرس، تنفيرا للنفوس، وخاصة نفس خاقان الأعظم الشريفة، عن هذا النبي الكريم، وما أتى به من الدين القويم، وتقبيحا في نظره السليم لمحاسنه عليه السلام في نفسه، وما دعا إليه من الحق والطريق المستقيم.

وحين كان يتفق لهذا العبد المثول بتلك الحضرة العالية في الأحايين يُجْرِي له خاقان الأعظم، زاد الله بصيرته ضياء ونورا، ذِكْر تلك التشنيعات، حاكيا لها عن بعض مَنْ بحضرته من أعداء هذا الدين، الطاعنين فيه من غير فهم له، الملحدين في آيات الله بغير علم بها.

فكان العبد ينفي عنه مفتراها، ويعتذر عن صادقها، ثم يعرض أن تلك الهنات وأمثالها المحكية عن عامة الأنبياء، عليهم جميعا أفضل الصلاة،

مطلب جزءيٌّ له كليٌّ ينسحب عليه هو حاقَّة المعرفة بحقيقة النبوة في نفسها، أعني الخاصة التي بها امتاز النبي عن أشخاص نوعه الإنساني.. ما هي؟ وبلوازم تلزمها لما هي؟ وأخرى تلزم النبي بجهات أخرى له [وفيه]، غير جهة النبوة [فليست مما تقتضيه]، وأنه متى أتقن العلم بهذا الأصل سهل ما استُصْعب من تلك الهنات بأسرها، وانحلّ ما استُشكل من أمرها، حيث يظهر أنها إنما صدرت عنهم لا بما هم أنبياء، بل هم شيء آخر ناس، أو غيره.

وتَكَرّر هذا التنبيه من هذا العبد في مقامات عديدة، حتى اتفق له أن طرق الحضرة، زيدت علوا، مُبرِّكا مهنئا بالسنة الجديدة السعيدة، مهنئا بسنة حديد عندهم، سَنَة الحيّة عندهم، في ثاني غُرّتها سلخ جمادى الأولى سنة سبع وستين وستمائة هجرية [667هـ].

فكان أوّل ما استفتح به خطابه من قِبَلها كما وقع النظر عليه منها السؤال عن القرآن الكريم:

ما مصدره؟

وممَّ مظهره؟

ومَن الموحي به ومُلْقيه على قلب محمد مُتَلَقِّيه؟

وهل الإله الحق الواجب الوجود تعالى وتقدّس أم غيره من أهل عالم القدس؟

فعرض العبد الرأي الحق فيه من قول سابقي الحكماء الإلهيين، ومحققي العلماء الإسلاميين، المصرحة به أيضا آي عديدة من الكتاب المبين، ملفقا بين الطريقين للفريقين، حسبما أمكن منه الوقت ووسعته الحال، حتى جرى في ذلك من المقال ما لاق بذلك المقام.

ثم انجرَّ الكلام - باعتراض مَنْ حضره من النصارى إيّاه- إلى معنى آخر من لواحق هذا المعنى، هو شرعية الجهاد في هذا الدين وغيره من الأديان الكاملة، شُرح الحال فيه حسبما صدر به يومئذ الأمر الأعلى مُستوفى البيان في مُشَرَّسَةٍ أخرى.

نعَم، فَفَهِمَ العبد من تصدير مفاتحة خطابه بهذا السؤال مَزيد اهتمام من الحضرة، زِيدت علوا، بأمره، وفَضْل تَطَلُّعٍ إلى كنهه، إذ كان حاصله من استكشاف أن ما يسمعه النبي من الوحي ممن يسمعه هو ما كان العبد يُحيل حلّ تلك الشُّبَهِ من بوادر الأنبياء على تَقَرُّرِه وإتقان العلم به [من حقيقة النبوة وكنه الوحي، وبالحملة الخاصيّة التي امتاز بها النبي عن أشخاص النوع].

فرأى - حينئذ- من الواجب اللازب، والحَتْم الجزم، بيان ذلك حسبما اقتضاه السؤال، وواتاه الحال.

فحين انصرف من ذلك المقام، شرع فَعَمل هذه الرسالة مشتملة على:

▪ فاتحة لها في بيان حقيقة الإنسان، ما هي؟ واللوازم التي تلزمها، لما هي؟

▪ وشَطْرَيْن، هما المقاصد الأصلية منها، بَيَّنَ فيهما الأمور الواردة على نفوس الإنس من حضرة القدس:

أ – في حقيقة النبوة، ما هي؟ ولوازم تلزمها لما هي.. قبلها وبعدها؟

ب – في توابع لها تقفو أثرها وتنهج سبلها، فهي تتبع اللهوه وتتلوها، وإن كانت النبوة تفرعها وتعلوها.

مُعْقِبًا بَيَان كُلٍّ مِنَ الصِّنْفَيْنِ بِذِكْر ما له من الآيات الباهرة، والآثار الظاهرة، الصادرة من النفوس الإنسانية، في الأجسام العنصرية، منتشرة مشتهرة، معروفة ومنكرة.

▪ وخاتمةٌ في تمهيد العذر عن الزلات المنسوبة إلى مشاهير الأنبياء عليهم الصلاة، بالقول الكُليّ المجمل، إذ كان الجزءي المفصّل فيها أكثره مختل.

جاريًا في ذلك كله على القواعد العلمية، والأصول الحكمية، آخذا منه ما أعطته الدلائل العقليّة والشواهد النقليّة، مُنَكِّبا فيه عن الخرافات السخيفة وإنْ اشْتُهِرت، تاركًا منه الخرافات الضعيفة وإن اعْتُبِرت، ولم يأل جهدا في تلخيص ما أثبته من ذلك، وتنقيح دلائله، بعد تصحيح دعاويه وإيجاز ألفاظه، مع توفير معانيه حسبما ظنّه الواجبَ الكافي فيه، [وسمّاها: الآيات المتلوة في الإنباء عن النبوة وتوابعها المعلوّة][1].

ثُم لَخَّصَ [مضمون] هذه الرسالة، وأثبت مقاصدها جُملة في أوراق قليلة العدد، لِتُتَرْجَمَ بلسان يفهمه خاقان الأعظم، وَفَّر الله من العلم قِسطه، ونشر على العلم قسطه، وتعرض على حضرته لا زالت عالية.

---

(1) ما بين معقوفتين مستدرك في الهامش وعليه عبارة: صح.

فإنْ وقعتْ من رضاها موقعها، وحلّت من قبولها موضعها، فذاك لِيُمْن نقيبتها، وحسن ضريبتها، وطيبة طينتها، وجودة جِبِلّتها، وكرم شيمتها، وعلو قيمتها، وزكاء نفسها، وذكاء حدسها، ونقاء معدنها، وصفاء جوهرها، وكمال استعدادها، وتمام استسعادها.

وإنْ كان خلاف ذلك فَلِقُصُور عبدها عن [إرادتها] وقصدها، وتقصيره عن غايتها، وطيش سهمه دون غرضها، وخيبة قدحه في نضالها، ونُبُوِّ حده عن ضريبتها، وكبو جواده دون شوطها، وقعود علته به عن القيام بشرطها، وتَنَزُّل تحويمه عن جَوِّهَا، وتسفّل مركزه عن محيطها، وتباعد طاعته بِطَاقَتِهِ عن رضاها، وتقاعد جِدّه بجهده من مقتضاها[1].

بَيْدَ أنّه بعد استفراغ الوسع مبسوط العذر، ومع استنفاد الجهد ساقطا اللَّوْم، إذ لا بلوغ غاية لمقعد الحظ، ولا إصابة غرض لطائش السهم، ولا نهضة جد لزمن الجد، ولا حركة نجح لساكن البخت:

وما على مقصوص الجناح إذا لم يطر من جُناح
وعَلَيَّ أن أسعى وليس عَلَيَّ إدراك النَّجاح

وعلى ذاك فحسب امرئ من عمل نيته، وعلى الله بحسبها مثوبته، ففيه سبحانه وفي رضاه خلف من كل فائت، وعوض عن كل مفقود، فالخير كله لديه مرتاد، وعنده مورود، والعبرة بما هو من قبله مقبول أو مردود، لا بما هو من الدنيا وأهلها مجدود أو محدود، قُلْ متاع الدنيا

(1) في طُرّة مقابلة لهذا الموضع كُتِبَ ما يأتي: «في نُسخة، وهي السابقة، هذه الضمائر كلها من «رضاه» إلى «مقتضاه» مُذَكَّرَة، عائدة إلى خاقان، فمن آثرها فليُقَيِّدها كذلك مُوَفَّقا».

قليل، والآخرة خير لمن اتقى، وأنّ [الدار] الآخرة لهي الحيوان، وما عند الله خير وأبقى. ولنشرع الآن فيما سبيلنا قصده، وعلى الله قصد السبيل، وهو سبحانه حسبنا ونعم الوكيل»[1].

– هذا هو النص الكامل لديباجة كتاب «الآيات المتلوة في الإنباء عن النبوة وتوابعها المعلوّة» لجمال الدين محمد بن يحيى بن سليمان الأزدي الطنجيّ المغربيّ.

وفيه بيّن المؤلف سبب تصنيفه لهذا الكتاب، وهو أنه كان يتردد على حضرة الخاقان الأعظم، وكان يغشى مجلسه الذي كان يضم علماء نصارى وغيرهم، وحصل مرة أن أحدهم قام فَطَعَنَ في بعض الأسس الإسلامية، فنازعهم الطنجي في ذلك، ثم نهض بتأليف هذه الرسالة ليجيب على الأسئلة الملقاة في مجلس الخاقان الأعظم رَدًّا على بعض علماء «النصارى الغُلاة» بحسب وصفه.

إذن، فهذا الكتاب هو من صِنْف كتب الجدل الديني الإسلامي المسيحي، ويُمكن أن يُدرج أيضا مع كتب التفاسير الفلسفية وعلم الكلام لأنّ المؤلف سلك في تصنيفه طريقةً مزجت بين أقوال الفلاسفة وبين النصوص القرآنية وآراء علماء الشريعة الإسلامية، وبحسب عبارته فإنه جَمَعَ فيه «الرأي الحق من قول سابقي الحكماء الإلهيين، ومحققي العلماء الإسلاميين، المصرحة به أيضا آي عديدة من الكتاب المبين، ملفقا بين الطريقين للفريقين، حسبما أمكن منه الوقت ووسعته الحال».

---

(1) الآيات المتلوة.

فمن يكون مُؤَلِّف هذا الكتاب؟

وفي أي زمن عاش؟

ومن يكون الخاقان الأعظم الذي كان الطنجي يتردّد على مجلسه العلمي والذي كان سببا في إنتاج هذا الكتاب أو الرسالة كما يُسَمِّيه المؤلِّف؟

أمّا المؤلف فقد سُجِّل اسمه على ظهر الصفحة الأولى للمخطوطة، تحت عنوان الكتاب، كما يأتي:

«الإمام العالم جمال الدين محمد بن يحيى بن سليمان الأزدي الطنجيّ المغربيّ».

ويُلاحظ في النص المخطوط رمز (م) وقد كُتب فوق كل من «الطنجيّ» و«المغربيّ» وهي علامة تُفيد أنّ ثمة في الكلام مُقدَّم ومُأخَّر، وبالتالي فاسم المؤلف ينبغي أن يكون كالآتي: «جمال الدين محمد بن يحيى بن سليمان الأزدي المغربي الطنجي». وهذا التصحيح معقول بحسب العُرْف السائد لأنه لا ينبغي في النسبة البلدانية أن يسبق الخاص العام. وسنعرف حين نأتي بما كتب على وجه آخر ورقة من المخطوط أن هذا التصحيح وغيره من التصحيحات والزيادات التي طرأت على النص كانت بخط المؤلف أو «مرتب الرسالة» كما سَمَّى نفسه، وهو بذلك يؤكد أصله الطنجي المغربي.

فالمؤلف – إذن– مغربي من طنجة، وهو أزديّ النسب، وأُرَجِّح أن تكون أصوله أندلسية. أمّا الزمن الذي عاش فيه فإنه يرد بآخر كتابه تاريخ 668هـ، وفيما يلي نصّ قَيْد الانتهاء من انتساخه:

«فرغ من كتابته في اليوم الثاني والعشرين من ذي القعدة سنة ثمان وستين وستمائة هجرية. والحمد لله وحده، وصلواته على رسوله وعبده محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وسلم كثيرا».

وسوف نعرف أن صاحب التأليف هو المشرف على انتساخ كتابه إذ سيرد بعد قيد الفراغ من النسخ ذِكْر الانتهاء من عملية المقابلة والتصحيح بتاريخ 672هـ، ونصّ ذلك:

«بلغ مقابلته من خَطّ المصنف، ثم قُوبلت مرة أخرى بالنسخة المتفرعة المصحّحة مرات في مجالس أخرى، في الثالث من جمادى الآخرة سنة 672، وكتب العبد الفقير محمد [بن] يحيى المغربي مُرَتِّبُ هذه الرسالة حامدا ومُصليا ومُسَلِّما في التاريخ».

والآن نرجع إلى الورقة الأولى لمخطوطة الكتاب، فعلى ظهرها سُجِّلت بيانات الملكية التالية:

«صاحبه ومالكه المفتقر [إلى] ربِّه العليِّ الغني محفوظ بن البزوري البغدادي، غفر الله عنه وعن والديه وعن المسلمين أجمعين، مُتِّعَ به»

ويلي بعد هذا نصّ تحبيس هذه صورته:

«وقف محرّم مؤبّد. صار مقر هذا الكتاب الموقوف بخزانة مريد الواقف بسفح جبل قاسيون بالصالحية مجاور لمسجد بن سراقة، فمن بدّله فالله خصيمه يوم القيامة. [...] وَلَدُ الواقف معتوق بن البروري الواعظ البغدادي في محرم سنة خمس وتسعين وستمائة».

وتحت عنوان الكتاب واسم مؤلفه ثبت خاتم الخزانة التي انتهى إليها المخطوط، مكتوب بداخله: «الكتبخانة الخديوية المصرية».

وبأسفل الصفحة كتب نصّ الوقف الأوّل، وفيما يلي نصّ فقرتين من أوّله وآخره:

«هذا ما وقفه العبد المفتقر إلى رحمة ربِّه الغني العليّ محفوظ بن معتوق بن أبي بكر بن عمر بن البزوري البغدادي، غفر الله لهم، على طالبي العلم من سائر طوائف المسلمين. [....] وكُتب يوم الثلثاء الثامن من ربيع الأوّل سنة اثنتي وتسعين وستمائة».

ويُستفاد من تطرير ورد بموضع من المخطوط، سبق إثبات نَصّه، أنه توجد نسخة ثانية من الكتاب لعلّها هي التي قُوبلت عليها النسخة التي وصلت إلينا.

هذه إجمالا بيانات مخطوطة كتاب من تأليف عالم من طنجة لم يكن يُعرف عنه وعن كتابه أيّ شيء، ويظهر من البيانات المسرودة أعلاه أنّ مؤلف الرسالة عاش في القرن السابع الهجري، وأنه كان بقيد الحياة سنة 672هـ وهو آخر تاريخ يرد في مخطوطة كتابه التي تظل الشاهد الوحيد الذي يمكن أن يمدنا ببعض الإشارات عن حياته وسيرته العلمية.

وللأسف لم نظفر لحد الآن بترجمة للمؤلف في المظان التي رجعنا إليها، ولا وجدنا أحد المحدثين يُشير لاسمه أو يتطرّق لكتابه المذكور.

وإذا كانت نسبة «الطنجي المغربي» تسمح لنا بأنْ نُقَرِّر باطمئنان بأنّ المؤلف من أهل المغرب، وبأنّ مدينة طنجة مكان ولادته. فإنه لم يمكننا

العثور على تاريخ محدد لتلك الولادة، وبالتالي فتحنا باب التكهن والتقدير وقُلنا إنّه ربما حدثت ولادته في أواخر العقد الأوّل أو أواسط العقد الثاني من القرن السابع الهجري. وهو تقدير معقول بالنسبة إلى تاريخ تأليفه للكتاب والفراغ من مراجعته وهو عام 672هـ.

وثمة عناصر في ترجمته لم نعثر بخصوصها على أيّة بيانات من ذلك أسماء الشيوخ الذين أخذ عنهم العلم من مغاربة وأندلسيين، كما أننا لم نعرف متى رحل عن المغرب؟ ولا البلدان اجتاز عليها أو التي استوطنها؟ لكن يبدو لي، من خلال تأليفه الوحيد الذي وصل إلينا، أن هذا الفيلسوف الطنجي وصل إلى البلاد المشرقية عالما مُزَوَّدًا بالعديد من المعارف، إن لم نقل مكتمل الأدوات العلمية. وإذْ يصحّ هذا الافتراض المعقول فإنه لا يمنع أن يكون الطنجي قد استكمل في المشرق معارف كان قد بدأ تحصيلها في المغرب، فجلس إلى علماء الديار العراقية والشامية والمصرية، وتردّد من أجل ذلك على حواضر الشرق الكبرى التي كانت تعيش أوج ازدهارها الفكري كبغداد ودمشق والقاهرة، وفي غيرها من مدن الشّرق العِلْمِيّة. وثمة إشارات في فقرات من كتابه «الآيات المتلوة» تُفيد أنه اجتاز على مصر القاهرة، هذا ما يُفْهم من قوله عن الخليفة الفاطمي الحاكم: «وكان قد رصد الكواكب بنفسه، وموضع رصده معروف اليوم تحت القلعة من جبل المقطم شرقيّ مصر»[1].

كما عثرنا على نصّ، في كتابه المذكور، لا يدع أيّ مجال للشك في أنّه سكن بلاد الشام، قال:

---

(1) الآيات المتلوة.

«ومن المتأخرين المقاربي عصرنا في وسط المائة السادسة للهجرة النبوية السلطان نور الدين محمود بن زنكي صاحب الشام فعّال الخيرات الجاري الصدقات المشهور الكرامات، فقد سمعتُ عنه أيام المقام بالشام»[1].

وإذا ربطنا اسم متملك المخطوطة «محفوظ البغدادي»، وبين ما ورد في وقفية الكتاب التي تُفيد أنه جرى تحبيسه أوّلا سنة 692هـ، ثم حُبِّسَ ثانية على خزانة زاوية سفح جبل قاسيون بصالحية دمشق بتاريخ المحرم من سنة 695هـ، فإنّه يُمكن أن نتصوّر أنّ جمال الدين الطنجي كانت له جولات بالعراق والشام، وأن وفاته ربما حدثت بدمشق في التاريخ الأوّل (692هـ) أو قبله بقليل.

ثمة في حياة جمال الدين الطنجي مراحل مجهولة بالكامل، ناهيك عن مسيرته العلمية المرتبطة بأماكن القراءة وبأسماء الشيوخ والمواد التي قرأها عليهم. فصولٌ طويلة من حياة هذا الطنجي لا نعرف عنها أيّ شيء، ولو لم يصل إلينا كتابه «الآيات المتلوة» لما علمنا بوجوده أصلا.

فمن خلال هذا التأليف فقط نتعرّف على عالم مغربي من طنجة قذفت به النوى إلى المشرق، ولا شك أنه وصل المشرق بزاد معرفي كان قد اكتسبه بالمغرب، لا نعرف قدره الآن، بيد أننا نظن أن التحصيل الأكبر والعميق للمعرفة الفلسفية تَوَفَّر عليه الطنجي بالمشرق، وذلك بسبب التضييق الذي كان مضروبا على الفلسفة والمنطق بالمغرب والأندلس،

(1) الآيات المتلوة.

وعَدَا هذين العلمين فإننا نعتقد أن جُلّ مناهل الطنجي العلمية كانت عن علماء العُدْوَتَيْن.

لقد عرفنا من كتاب «الآيات المتلوة» أنّ صاحبه جمال الدين الطنجي أقام بمصر والشام والعراق، وأنّ التطواف انتهى به إلى حضرة الخاقان الأكبر حيث كان يغشى مجالسه العلمية التي كان يعقدها في قصره، وهناك كانت تجري المناقشات والمطارحات وضروب من الجدل الديني بين علماء الطوائف من مسلمين ونصارى وغيرهم، وفي مناسبة إحدى المطارحات الفكرية ثار نزاع بين الطنجي وبين بعض علماء النصارى في مسائل تخصّ النبوة والأنبياء، فجرى الكلام واسترسلت الردود في المجلس، ثُمَّ وبإشارة من الخاقان الأعظم نهض جمال الدين الطنجي بتأليف رسالة «الآيات المتلوة».. فمن يكون هذا الخاقان الأعظم؟

من المعلوم أن «الخاقان» لقب ملوكي، واللفظة تركية الأصل، ومما يُناسب هذا أنّ ابن مرزوق التلمساني حين أتى على ذكر فتح طارق بن زياد للأندلس ومواجهته لملك القوط لردريق قال: «وقيل: وهي (يعني «لدريق») تسمية لكل ملكٍ مَلَكَ الأندلس في الدهور الأولى، كالقياصرة للروم، والأكاسرة للفرس، والنجاشي للحبشة، وخاقان للترك، وفرعون لمصر، وأشباه ذلك من سماة ملوك الأمم المتعارفة»[1].

(1) ابن مرزوق، المسند الصحيح الحسن، ص.389.

إذن، فـ«الخاقان» الذي كان العالم جمال الدين الطنجي يأوي إلى حضرته ومجلسه ينبغي أن يكون أحد ملوك بلاد الترك، وهذه البلاد كانت قديما تمتد على مساحة واسعة تشمل تركيا الحالية والبلاد التي تقع شماليّ بلاد الشام وهي التي كان بعض العرب يسميها «بلاد العجم»، مع عدد من الجمهوريات الإسلامية بوسط آسيا. ولما استولى المغول على جمهورية التتر (وهم من الأتراك) في وسط آسيا تأثروا بالثقافة التركية، فصار المغول يُطلقون على حُكّامهم الاسم التركي «الخاقان».

ولكي نقترب من معرفة «الخاقان الأعظم» المقصود من قِبَل جمال الدين الطنجي في ديباجة «الآيات المتلوة»، رجعنا إلى هذه الرسالة فوجدنا المؤلف يذكر أنّ هذا الخاقان الأعظم تولى الحكم بعد وفاة «مونكا خاقان» في أواسط سنة 657هـ، ويُفهم من سياق هذا الخبر أنّ الأمر لم يستتب لهذا الخاقان في مملكته بأوّل سِنِي الحكم، فقد ورث عن سلفه وضعا سياسيا مضطربا وبالتالي كان عليه أن يخوض غمار عدة حروب لتهدئة الثوار إلى أن استقرّ له الأمر أخيرا وأمكنه أن يُوَسِّع أطراف مملكته، وقد أشار جمال الدين الطنجي إلى بعض هذه الوقائع في تفسيره لحديث النبي ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشَّعر، وحتى تقاتلوا الترك صغار الأعين حمر الوجوه دلف الأنوف وكأن وجوههم المجان المطرقة، يلبسون الشَّعر ويمشون في الشَّعر»[1].

(1) الآيات المتلوة.

وقد ذكر جمال الدين الطنجي أن في هذا الحديث النبوي الصحيح «إشارة كالصريح إليه (يعني الخاقان) وإلى قومه»، ثم قال:

«فصرّح ذلك النبي المطلع على العلم الغيبي بأن هذا الملك العظيم مُسَلَّط من قِبَلِ الله، منتقم به ممن خالفه، ولا نعني بالتأييد الإلهي أكثر من هذا بل إلا بعضه [.....]، ثم تسرب ذلك من أيّده، وتأييده في ولده من بعده، لا يزداد إلا ظهورا واستيلاء حتى الآن، وإن كان قد عقبت وفاة مونكا خاقان منهم وسط السنة السابعة والخمسين بعد الستمائة من الهجرة، وكانت بعد وقعة بغداد فالشام وما بينهما [نحو] ثمانية عشر شهرا بينهم أحداث تشاجر وتناحر وتنازع وتقارع [...] وتغالب، وبالجملة اختلاف كاد يشغلهم بأنفسهم عما كانوا بصدده من نشر ذلك القهر بل يكر عليهم بالوهن وضعيف الأمر. وهو كل يوم في شأن. على أنه سبحانه قد تدارك بمكان خاقان الأعظم معظم الخلل وسد أكبر الثلم حيث استنزل أغلب المتمردين إلى طاعته وكسر شوكتهم بوطأته، وهو إلى اليوم في استلام الشمل [من الأقارب] واستصلاح التناءي في كل جانب برفقه ولطفه، والله معينه وناصره، وهو سبحانه يتم به النعمة ويجمع عليه الكلمة، ويجري الخير على يديه وينظم الشمل به وعليه، إنه سميع مجيب»[1].

وفي موضع آخر من كتاب «الآيات المتلوة» يُحَدِّد جمال الدين الطنجي الجغرافية التي كانت مسرح فتوحات ذلك الخاقان الأعظم، والتي

(1) الآيات المتلوة.

ستصير فيما بعد من مشمولات مُلْكه، إذ تبيّن أنها الأراضي المتاخمة لشماليّ بلاد الصين والممتدة إلى دواخلها، قال:

«ولملك عصرنا ومالك أمرنا خاقان الأعظم زاده الله من فضله ومنحه الخير أجمع، فهو من أهله المشرب العذب من هذا المورد الذي نبع على يدي جَدِّهِ وتحت قدميه، فقد تكرر من طاعة النفوس الأبيّة عنه أولا، وانقيادها لنفسه الشريفة الفعالة ثانيا، ومن فتوح المعاقل الصعبة الممتنعة على غيره من أبناء صنفه، مع وفور عساكرهم، وتكاثف عدد جموعهم على يديه نحو القطر المسمى قراجام ودواخل الصين وشماليّه العدد الكثير في الأوقات المختلفة قبل استقلاله بالملك وبعده، ولولا خشية التعرض للتهمة أولا، والإطالة ثانيا، لأوردت مما تحققته من حاله هذه على قِلّة غشياني سُدَّتَه العالية، وملازمتي حضرته الشريفة، وفَقْدي الوقوف على جزئيات أخباره وآثاره في هذا الكثير الطيب، وأكثره وأظهره من باب التأثيرات في النفوس وتأثرها عنه، ومن باب الفراسة أيضا، ولست أعني الفراسة المسطورة في الكتب الداخلة تحت التعليم والتعلّم التابعة لهيآت الأعضاء وإشكالها ومزاجاتها إذ كان قد أحرز منها الجزء الأوفر تلقيا من علمائها وأخذا إياها عنهم، ولكن الفراسة المقذوفة من عالم القدس في نفوس الإنس التي النظر بها نظرٌ بنور الله تعالى، فإن له منها حظا وافرا حتى إنّ العقلاء من خاصته يتحامون الإكثار من غشيان حضرته خشية فضحهم من

جهته بما عساه فيهم ولهم من خلق يُسِرُّونه وعمل يسترونه فكثيرا ما يخبر عن المكتوم منها بنفوذ فراسته»[1].

من خلال هذا النص يُمكننا تَبَيُّن مملكة الخاقان الأعظم الذي كان جمال الدين الطنجي يلوذ بحضرة ملكه ويغشى مجالسه العلمية، فلا شك أن القصد في كلامه كان إلى مملكة المغول المتاخمة لبلاد الصين من جهة الشّمال، وأنّ هذا الخاقان الذي ورث الحكم بعد «وفاة مونكا خاقان منهم (أي من المغول) وسط السنة السابعة والخمسين بعد الستمائة من الهجرة [657هـ]» هو السلطان المغولي قُبلاي خان، حفيد جنكيز خان الذي خلف أخاه مونكو خاقان المتوفى سنة 657هـ/ 1259م، وقبلاي خان هذا هو الذي ضَمّ الصين إلى مملكته، فصار يلقب بالخاقان الأعظم، وبإمبراطور الصين، ولعلّه من المفيد أن نُقَدِّم ترجمة لهذا الإمبراطور الذي ربطته بالعالم المغربيّ جمال الدين الطنجي علاقة فكرية من خلال مجلسه العلمي الذي كان يضم علماء طوائف دينية شتى، ولأن هذه الترجمة تُعَدُّ عُنصرا من فصل مجهول من تاريخ العلاقات المغربية الصينية والمنغولية في القرن السابع الهجري. وقُبِلَاي خان (Kubilaï Khan) هو:

(1) الآيات المتلوة.

قُبِلَاي[1] بن طولي (أو طولوي) بن جنكيز خان، أعظم سلاطين المغول. وُلِد حوالي سنة 1215م، وخَلَفَ أخاه منغو خان (Möngke khan) الذي حكم من 1251م إلى 1259م. وقبل أن يعتلي قبلاي العرش كان أخوه منكو خاقان قد أسند إليه سنة 1256م مهمة غزو الصين الجنوبية، في حين تولى أخوه الأصغر «أريق بوكا» (Ariq Boke) العرش بالنيابة عن منكو خاقان في منغوليا، وكان يطمع بخلافته على العرش. وقد ظل قبلاي خان منشغلًا بغزو ممالك سونغ (الصين الجنوبية) عن طريق التبت، وقد استطاع الاستيلاء على جزء من أراضي تلك الممالك، إلى أن توفي منكو خاقان سنة 657هـ/1259هـ، فأوقف قبلاي خان غزواته، واتجه إلى شمالي الصين لحضور تعيين خان جديد، فأعلن أخوه «أريق بوكا» نفسه خانًا أعظم، لكن قبلاي خان رفض ذلك مستندًا إلى ولاء الجيش وأتباعه من الصينيين، ودعا إلى عقد مجلس خاص في إحدى مدن الصين الشمالية، وتوّج نفسه فيها خانًا وامبراطورًا عام 1260م؛ أعلن «أريق بوكا» معارضته لأخيه، والخروج عن طاعته، فاضطر قبلاي إلى قتاله؛ وقد تمّ له إخضاعه والسيطرة على عاصمته

---

(1) تُنظر ترجمته وأخباره في:

- موسوعة تاريخ الحروب الصليبية 22/ 10351.
- أعظم أباطرة المغول: قبلاي خان. مجلة الثقافة الأسبوعية، العدد 43، تشرين الثاني 1987، ص12.

- Encycloppaedia of The History of Science.
- Origin, Structure and Evolution of Galaxies.
- De Jean Charbonnier, Christians in China: A. D. 600 to 2000.

«قراقورم»، وهَزْم جيوشه ووضع أخيه مونكا في السجن إلى أن تُوفي، ويُقال: إنه سُمّ بإيعاز من قُبِلاي[1].

يُعَدُّ قبلاي خان أشهر ملوك المغول، وأقواهم على الإطلاق، وهو مؤسس السلالة المنغولية في الصين، لأنه كان يعد نفسه خليفة لأباطرة الصين السابقين. تولى الحكم سنة 1260م، وأطلق اسم «يوان» (Yuan) على سلالة حكمه سنة 1271م، وقد دام حكم هذه السلالة المغولية للصين ما يزيد على القرن. وقبلاي خان هو أخو هولاكو وحفيد جنكيز خان.

استولى قبلاي خان على جميع الصين سنة 1279م، وغزا اليابان غير ما مرّة، وكان شديد البأس من جهة القوة العسكرية إذ استطاع أن يهزم أسرة يوان ويسيطر على الصين كاملة. وقد عمل على تحسين أوضاع المزارعين، كما أنشأ الملاجئ لإيواء العجزة والضعفاء، وأمر بإعمار المباني التي خربها الاجتياح المغولي للصين، وعمد إلى جمع الأدباء والعلماء، ومهد لهم السبيل لأداء رسالتهم، وأجبر الحرفيين على مواصلة عملهم، إضافة إلى أنه أنشأ الطرق وعبّدها، ونظّم البريد، وشهدت بلاده نهوضًا اقتصاديًّا قَوِيًّا، لاسيما في مجال الزراعة، كما ازدهرت في عهده التجارة بسبب كثرة تردد المسلمين على الصين، وفي عهده زار الصين الرحالة الإيطالي ماركو بولو فاتخذه قبلاي خان مستشارًا له[2]، وأوكل إليه أعمالًا تتعلق بتنظيم

---

(1) حول حروب قبلاي خان ضد أخيه أريق بوكا، انظر:

– الرمزي، تلفيق الأخبار وتلقيح الآثار في وقائع قزان وبلغار وملوك التتار 1/ 411 وما بعدها.

(2) نُثبت خبر خدمة ماركو بولو للإمبراطور قبلاي خان تماشيا مع سيرته المنشورة، =

حكومة ولاية الصين وإدارة الجمارك والسفارات لمدة تقرب من 17 عامًا (1275م–1292م).

ثُمّ تَوَجَّه قبلاي خان لفتح الهند الصينية واليابان وجاوة، وقد استعان في هذه الفتوحات بمهرة المهندسين من إيران والشام، فأدّى هذا إلى ازدياد نفوذ الفرس في جهازه الحكومي إلى جانب انتشار اللغة الفارسية، وقد ظهر ذلك بوضوح عندما تَسَلّم رجل فارسي تنعته المدونات الصينية بـ«السيد الأجل» منصب الوزارة ولبث فيه خمسًا وعشرين سنة (1259 ـ 1284). وفي عهده أمر قبلاي خان بتنظيم تداول العملات الورقية (جاو) في الصين.

يُعَدُّ قبلاي خان أقوى حكام المغول، لاسيما على المستوى الإداري، حيث عمد إلى اتخاذ مدينة بكين القديمة مقرًّا لحكمه وعمَّرها بعد أن دمّرها جَدُّه جنكيزخان، وسماها باسم «خان بالق»؛ أي مَقَرّ الخان، وجعلها عاصمة للإمبراطورية الجديدة سنة 1279م. وأنشأ بجوارها مدينة سماها زانادو (سينادو) (Xandu) أو (Xanadu)، وبنى بها قصرا كبيرا لا تزال آثاره بادية للعيان شماليّ سور الصين العظيم على مساحة 25 ألف هكتار، تولى بناءها مستشاره ليو بنكزدونغ (Liu Bingzhdong) وجعلها منطلق توسّع إمبراطورية يوان، وصار يسمى بالإمبراطور شيزو (Shizu). وأنشأ إدارة لديوان حُكْمه كانت بقدر مساحة قرية. وجميع الذين ترجموا له أكدوا على أنّ عهده اتّسم بالتسامح الديني.

= وإلا فإنّ لنا الكثير من التحفظ على ذلك، استنادا إلى دراسات جديدة تؤكد بحُجَج أنّ الرحالة الإيطالي لم يتجاوز بلاد فارس.

حال المسلمين في مملكته:

كان قبلاي خان معتنيا بالحكمة والفلسفة، وقد وظّف وزيرا من قومية «هوى» المسلمة على لجنة التأليف في بلاطه، واستعمل عددا من العمال المسلمين في الولايات لَمَّا خبر إخلاصهم في العمل وإتقانهم في الصنعة. ويُذكر أنه في عهد قبلاي خان كانت الصين تضم 12 مقاطعة منها 8 ولايات منها حَكَمَهَا وُلاة مسلمون، كما كان هناك مسلمون نُوّاب حُكّام في مقاطعات أخرى[1]. ونقل قبلاي خان إلى بلاد الصين كتب علماء بغداد ودمشق والقاهرة. وكان موثرا للمسلمين، وصل بعضهم في عهده إلى مناصب عالية، نذكر منهم السيد عمر شمس الدين الذي تولى الوزارة في عهد قبلاي خان إلى حين وفاته سنة 1279م. كما نشط علماء الإسلام في نشر تعاليم الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية بالصين ووسط آسيا وجنوبها الشرقي حيث إن بعض المقاطعات الصينية جلب حُكّامها في عهد قبلاي خان أعدادا كبيرة من المسلمين وعمّروها وبنوا المساجد بها.

وقبلاي خان هو الذي استقدم إلى الصين العالم المسلم جمال الدين بن الطاهر بن محمد الزيدي البخاري، وطلب منه وضع التقاويم الفلكية الإسلامية لنشرها في الصين وإفادة المسلمين في متابعة حياتهم الدينية، وقد أنجزها جمال الدين سنة 1267م ورفعها إلى قبلاي خان الذي أمر بنشرها رسميا كما ورد ذلك في «تاريخ يوان» (جزء أصحاب

---

(1) سمير عبد الحميد نوح، تاريخ التعايش بين المسلمين وأتباع الديانات في جنوب شرق آسيا، طايبي – تايوان. 2011م، ص7.

الوظائف)[1]. وتقول بعض المصادر إن جمال الدين البخاري هو الذي أسس المركز الإسلامي للدراسات الفلكية ببكين العاصمة الجديدة للإمبراطورية. كما يُذكر أنه كانت توجد بالمستشفى الملكي في عهد قبلاي خان دائرة خاصّة بالطِّبّ العربي.

وإلى هذا كان بلاطه يغشاه العلماء من كل الأديان، وتجري بينهم المطارحات الفكرية، وسمح بحرية المُعتقَد، وحرية عقد المناظرات في مجالسه، وأمر بترجمة أجزاء من القرآن والإنجيل والتوراة وتعاليم بوذا إلى اللغة المغولية. وبعد توحيد الصين كلها، وأثناء حرب التوحيد، جلب المغول أعدادًا كبيرة من مسلمي آسيا الوسطى وبلاد العرب لمساندة غزواتهم، وبعد انتهاء العمليات الحربية استقرت جيوش المسلمين في المواقع المحددة لهم في الأقاليم الداخلية بالصين، وعُيِّنَ البارزون منهم في المناصب الهامة للدولة والإقليم، واحتل أصحاب الحرف منهم مواقع مرموقة في المنشآت الصناعية والفنية. وخلال 80 سنة من حكم المغول للصين شغل 48 مسلما صينيا المناصب الهامة في الدولة بين وزير وحاكم إقليمي[2]. وفي الولايات كان هناك عدد أكبر من المسلمين شغلوا مناصب مختلفة قّدرهم البعض بالخمس إلى الثلث من إجمالي عدد الموظفين. ومن هنا بدأ التفاعل المثمر بين الثقافة الصينية العريقة والثقافة العربية

---

(1) Benno van Dalen, Zhamaluding: Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Ṭāhir ibn Muḥammad al-Zaydī al-Bukhārī. The Biographical. In Thomas Hockey, Encyclopedia of Astronomers, pp.1262-1263

(2) وثائق تاريخ الإسلام في الصين، ص180.

الإسلامية، وتكوّنت على أرض الصين الشاسعة قومية «هوى» الإسلامية، لغتهم اليومية في العمل هي اللغة الصينية، وثقافتهم وعلومهم هي القرآن واللغة العربية[1].

تُوفي قبلاي خان سنة 695هـ/1294م بعد حكم دام تحديدا 35 سنة تاركًا الحكم بعده لحفيده تيمور خان. وقد عني ببعض أخبار الإمبراطور قبلاي خان عدد من المؤرخين العرب كالنويري[2] وابن خلدون[3] والذهبي[4] وبدر الدين العيني[5]، وأرّخ الصّفدي وفاته فقال:

«القان الأعظم قبلاي بن تولي بن جنكز خان. الملك المغولي، القان الأعظم. لما هلك أخوه منكو قان، وهو كان القان الأعظم في أيام هولاكو، جلس قبلاي أخوه على التخت وطالت أيامه وامتدت دولته إلى أن مات سنة خمس وتسعين وستمائة (695هـ) بخان بالق أم بلاد الخطا وكرسيّ مملكة المغول. وكانت أيام قبلاي في المملكة نحوا من أربعين سنة»[6].

هذا هو الخاقان الأعظم قبلاي خان إمبراطور الصين الذي يصفه جمال الطنجي بأنه كان له اعتناء بالعلوم، دائم العكوف «على النظر في

---

(1) لي تشين تشونغ، أطلب العلم ولو بالصين، مقال منشور في مدونة: الإسلام والثقافة الصينية (مدونة تهتم باللغة العربية واللغة الصينية) الثلاثاء 10 أكتوبر 2017م.

(2) النويري، نهاية الأرب 27/ 241.

(3) تاريخ ابن خلدون 5/ 598-615؛ 7/ 724، 739.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء 15/ 266 (رقم: 6419).

(5) بدر الدين العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان 1/ 202-203.

(6) الوافي بالوفيات 24/ 138-139 (رقم: 84).

الحقائق العقلية، لا سيما الأصلية، والدُّؤُوبُ في البحث عن المطالب الحكميّة، خصوصا الإلّهية»، وأن من جملة ما عكف على النظر فيه، وصرف إليه فكره، ودأب «في البحث عن تدبره وتحقيقه، طالبا الحق فيه بتصوره وتصديقه، أَمْرُ النبوة وما ينخرط في سلكها، وينتظم في سمطها، ويقفو عقبها، ويرد شربها من الآثار القدسية في النفوس الإنسية»[1].

ويذكر جمال الدين الطنجي أن طائفة من علماء النصارى كانت تحضر مجلس الخاقان الأعظم وتُناظره في أمر النبوة، فكانوا – بخلاف نهج المسلمين الذين آمنوا بما أنزل إلى نبيهم من قبل لا يُفَرِّقُون بين أحد من رسله– «يُبالغون في التشنيع على ما بدر من غير صاحبهم، خصوصا على صاحب دين الإسلام محمد عليه السلام، فإنهم كانوا يضيفون إلى صغائر متأوَّلَةٍ له كبائرَ متقوّلة عليه، متجاوزين من ذلك القليل المطلق إلى الكثير المختلق، ومتعدين السهل الدهس إلى الحزن الضرس، تنفيرا للنفوس، وخاصّة نفس خاقان الأعظم الشريفة، عن هذا النبي الكريم، وما أتى به من الدين القويم، وتقبيحا في نظره السليم، لمحاسنه عليه السلام في نفسه وما دعا إليه من الحق والطريق المستقيم»[2].

ولما كان يتفق مثول جمال الدين الطنجي بهذا المجلس في بعض الأحايين كان الخاقان الأعظم يُجري له «ذكر تلك التشنيعات، حاكيا لها عن بعض من بحضرته من أعداء هذا الدين (يعني

---

(1) الآيات المتلوة.

(2) الآيات المتلوة.

الإسلام)، الطاعنين فيه من غير فهم له، الملحدين في آيات الله بغير علم بها»[1].

ويَذكر جمال الدين الطنجي أنه تولى الدفاع عن الإسلام والنبي محمد (ﷺ) في مجلس الخاقان الأعظم، نافيا عنه (ﷺ) تلك الافتراءات والتشنيعات، ثم اتفق حضوره في مجلس آخر أرّخه بمنسلخ جمادى الأولى من سنة سبع وستين وستمائة هجرية (667هـ) افتتحه الخاقان الأعظم بخطاب في «السؤال عن القرآن الكريم: ما مصدره؟ وممَّ مظهره؟ ومَن الموحي به ومُلْقيه على قلب محمد مُتَلَقِّيه؟».

فَفَهِم جمال الدين الطنجي أن الخاقان الأعظم ما أراد من تصدير خطابه بذاك السؤال إلّا - حسب تعبيره-: «مَزيد اهتمام من الحضرة، زِيدت عُلُوًّا، بأمره، وفضل تطلع إلى كنهه، إذ كان حاصله من استكشاف أن ما يسمعه النبي من الوحي ممن يسمعه هو ما كان العبد يحيل حلّ تلك الشُّبَه من بوادر الأنبياء على تقرّره وإتقان العلم به».

ويبدو أن الطنجي تحدّث في المجلس بما علمه من أمر دينه ونَبِيِّه مدافعا ومنافحا، لكنه لما انصرف من المجلس «رأى حينئذ من الواجب اللازب، والحتم الجزم، بيان ذلك حسبما اقتضاه السؤال وواتاه الحال»، فقرّر أن يُصَنِّف كتابا في الموضوع فكانت رسالة «الآيات المتلوة في الإنباء عن النبوة وتوابعها المعلوة».

---

(1) الآيات المتلوة.

وإذْ وصلنا إلى هُنَا يحقّ لنا أن نتساءل: هل كان هذا الكتاب (الآيات المتلوة) هو الوحيد الذي خطّته يمين جمال الدِّين الطنجي؟

إن القارئ لمخطوطة «الآيات المتلوة» لا يتردّد في القول بأنّ صاحبها كان ذا باع طويل في العلم، وأنه يمتلك أسلوبا راقيا في الكتابة، وبالتالي فكتابه هذا قد يكون آخر ما ألّف، ولكن لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن يكون هو الأوّل، وهذا ما تأكد لدينا من كتابه «الآيات المتلوة»، فمن خلال هذا الكتاب أحصينا له أربعة تآليف:

1- «الآيات المتلوة في الإنباء عن النبوة وتوابعها المعلوّة».

وهو هذا الكتاب الذي نُقَدِّم تعريفا بمخطوطته الفريدة.

2- مختصر «الآيات المتلوة».

ويبدو أنه كراسة صغيرة وضعها جمال الدين الطنجي لِتُتَرْجَم إلى اللغة التي يَفهمها قبلاي خان، قال بعد تسميته للكتاب: «ثم لخّص [مضمون] هذه الرسالة، وأثبت مقاصدها جُملة في أوراق قليلة العدد لِتُتَرْجَم بلسان يفهمه خاقان الأعظم وفّر الله من العلم قِسطه، ونشر على العلم قسطه، وتعرض على حضرته لازالت عالية»[1].

3- تأليف في شرعية الجهاد في الدِّين.

استفدنا وجوده من كلام للمؤلف، قال حاكيا عن بعض ما جرى في أحد مجالس الخاقان الأعظم: «ثم انجرَّ الكلام - باعتراض مَنْ حضره من

(1) الآيات المتلوة.

النصارى إيّاه- إلى معنى آخر من لواحق هذا المعنى، هو شرعية الجهاد في هذا الدين وغيره من الأديان الكاملة، شُرح الحال فيه حسبما صدر به يومئذ الأمر الأعلى مُستوفى البيان في مُشَرَّسَةٍ أخرى»[1].

ويُفْهم من عبارة «حسبما صَدَر به يومئذ الأمر» أنّ هذا الكتاب هو أيضا مما أمر بتأليفه الخاقان الأعظم.

ولكي نتبيّن معنى «مُشَرَّسَة» نرى من المُفيد أن نأتي بما ورد في ترجمة أبي مسلم الليثي (ت.466هـ)، ذكر السمعاني وغيره أنّه «جمع بين «الصحيحين» في أربعين مُشَرّسَة، كل واحدة منها قريبة من مُجلّدة»[2].

ومن هنا نفهم أن «المُشَرَّسَة» تقرب من «المُجَلّدة»، وفي نصّ آخر عُبِّر عنها بـ«الدفتر» قال شمس الدين الذهبي في ترجمة أبي مسلم الليثي المذكور، راويا عن الدّقاق، أنّه «كان ممن يعرف علم الحديث والصحيح، وجمع بين «الصحيحين» في دفاتر كثيرة اشتريتُها من تركته»[3].

4- «تفصيلُ التّنزيل».

وهو تفسير مُطَوّل للقرآن الكريم، أشار إليه جمال الدين الطنجي في كتابه «الآيات المتلوة»، قال - في سياق كلام له-: «حسبما هو مقتضى القسمة العقلية التي عرفتها فيما مضى، فعسى أن يكون هو المسمى المتشابه الذي بَيَّنَا وجوب وجوده في الوحي بآية محكمة منه

(1) الآيات المتلوة.

(2) السمعاني، الأنساب (3/ 407)؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ (4/ 1236).

(3) تاريخ الإسلام، ج.31، ص.210.

[...][1] فيما كتبناه من مُقَدِّمَات تفسيرنا «تفصيل التنزيل» مطابقا لهذا البيان بحسب التقسيم»[2].

ثم ذكره في موضع آخر، وذلك في فصل «ما للإنسان من القِوى بحسب جزءه الناطق»، قال: «وقد عرفتَ أنه المميز له عن سائر أنواع الحيوان، وهو المسمى بلسان الحكمة: النفس الناطقة، وبلسان الشريعة: القلب والروح والنفس المطمئنة، وزاد الصوفية: السِّر. وقد بَيَّنَا وجوه هذه التسميات بهذه الأسماء لهذا الجزء فيما كتبناه من التفسير الكبير الموسوم بـ«تفصيل التنزيل» يَسَّرَ الله إتمامه»[3].

وقد يُفهم من عبارة «التفسير الكبير» أنّ للمؤلف تفسيرا يقلّ عن هذا الكبير في الحجم، متوسطا أو صغيرا، كما يظهر صراحة من قوله «يسّر الله إتمامه» أنه لم يكن قد فرغ من تأليفه بعد، وإلى هذا يُشير في موضع آخر، قال: «وإنما هي كلها جزئيات تحت كُلِّي توبة آدم واستغفاره، كما أن خطاياهم أجمعين جزئيات تحت كلي خطيئته المرموزة بالأكل من الشجرة المنهي عنها، ولبيانها طول فأحلنا به على موضعه من التفسير أعان الله على إتمامه بالتيسير»[4].

وبعد، فقد تيسّر لنا من خلال مخطوطة «الآيات المتلوة في الإنباء عن النبوة» لجمال الدين محمد بن يحيى بن سليمان الأزدي الطنجيّ

---

(1) في الأصل كلمة يصعب قراءتها.

(2) الآيات المتلوة.

(3) الآيات المتلوة.

(4) الآيات المتلوة.

المغربيّ، أن نُعَرِّف بعالم مغربي كبير، وفيلسوف من أهل طنجة متضلع بالعلوم الشرعية الإسلامية، لم يسبق لأحد أن ترجم له، ولا يُعْرف لكتابه هذا أيّ ذكر في المصنفات القديمة. وبهذا المقال نكون قد كشفنا عن فصل مجهول من تاريخ علماء مغاربة وأندلسيين قُدِّرَ عليهم أن يرحلوا عن بلدهم في ظروف عصيبة كانت تجتاح الغرب الإسلامي في القرن السابع الهجري. كما أن هذه الترجمة تُعَدُّ من الجوانب الغير المعروفة من العلاقات المغربية الصينية والمغولية ولاسيما في المجال الثقافي منها.

ومن الجدير بالذكر أنّ جمال الدين الطنجي دخل الصين قبل بلديّه ابن بطوطة بنحو سبعين سنة، ومن الغريب أيضا أن ماركو بولو الرحالة الإيطالي الشهير دخل الصين في زمن جمال الدين الطنجي وثمة احتمال أن يكون قد لقي العلامة الطنجي في بلاط قبلاي خان، فمن المعلوم أن ماركو بولو عمل مستشارا في بلاط هذا الإمبراطور لمدة 17 عاما إذا كان ما رواه في رحلته صحيحا.

وإذا كان بعض الباحثين الأوربيين يتيهون علينا – عند تعرضهم لرحلات ابن بطوطة– بالقول إن الرحالة البندقي ماركو بولو سبق الرحالة الطنجي إلى دخول الصين بنحو 70 سنة، فإنّ هذه الدراسة تأتي لِتُفِيد القُرّاء والباحثين في أدب الرحلات بأن صنيع الإيطالي ماركو بولو لم يكن سَبْقًا ولا رِيادة، ففي الوقت الذي دخل ماركو بولو بلاد الصين كان قد سبقه إلى هناك عالم مُسْلم مُقَرَّبٌ جِدًّا من الإمبراطور قبلاي خان، ومن أبرز شخصيات مجلسه العلمي، وهذا العالم من أهل المغرب، وتحديدا من

طنجة بلد ابن بطوطة، وهو جمال الدين محمد بن يحيى بن سليمان الأزدي الطنجي المغربي.

ويبدو أن فيلسوفنا جمال الدين الطنجي كتب رسالة «الآيات المتلوة» في مرحلة متقدمة من العمر، بحيث إنّه لم يشرع في تأليفها إلّا في أواخر شهر جمادى الأولى من سنة 667هـ، وفرغ منها في 22 ذي القعدة سنة 668هـ، ثُمّ تمت مراجعتها وتصحيحها من قِبَل المؤلف وتحت نظره في 3 جمادى الثانية سنة 672هـ، والطنجي في كل ذلك في حال من الغربة عن الأوطان وعدم الاستقرار «مع تشرّد الحال عند وضعها، وتبدّد البال وقت جمعها» على حدّ تعبيره[1].

بقي أخيرا أن نبحث في عنصر يتعلّق بتاريخ وفاة جمال الدين الطنجي، متى حدثت؟

ليس بين أيدينا شيء يُعتمد في هذا الأمر، غير أن الاستئناس ببعض البيانات الموجودة في المخطوطة قد تسمح لنا بمقاربة مَا في هذه المسألة، ونعني تاريخ تحبيس الكتاب الذي هو سنة 692هـ، ثم الوقف الثاني المؤرخ بعام 695هـ على خزانة زاوية كائنة بصالحية دمشق، وإذا كنا نستبعد أن يكون الكتاب قد رُصِد للوقف في حياة مؤلفه، فيحتمل بناء على ذلك أن تكون وفاة جمال الدين الطنجي بدمشق في السنة المذكورة أوّلا (أي 692هـ) أو قبلها بقليل.

(1) الآيات المتلوة.

وبعد، فهذا تعريف بمخطوط لا ذِكْرَ له في فهارس المخطوطات، ولا ذكر لمؤلفه في كتب التراجم، وهو لمغربي من أهل طنجة. وقد قمنا بتحقيق نصّ رسالة «الآيات المتلوة»، وعملنا على تخريجها والتقديم لها والتعليق على بعض مضامينها، وعَمّا قريب ستُطبع بإذن الله.

وفي ختام هذه الدراسة نود أن نتساءل: ما هي الدوافع التي قذفت بهذا العالم الطنجي إلى تخوم بلاد الصين؟

لم نعثر على أي نصّ يجيب على هذا التساؤل، ولكن يُمكن أن نلتمس الجواب في استقراء ظروف المغرب والأندلس في القرن السابع الهجري، فقد اختلّ نظام الحكم بالمغرب بعد انهيار الإمبراطورية الموحدية، وفيه سقطت حواضر الأندلس الكبرى كبلنسية وقرطبة وإشبيلية، وعرفت المنطقة موجة من النزوح الجماعي إلى عدوة المغرب ومنه إلى المشرق، وإذا كان الأغنياء يستقرون في ديارهم، أو يتوخّون أن تكون منازل هجرتهم قريبة من أوطانهم، ويشترون الأرض للسكنى والتجارة، فإن الذين تعوزهم الإمكانيات للعيش الكريم كانوا يفضلون الرحيل تماما كما صوّر ذلك الشاعر بقوله:

يُقيم الأغنياء بأرضهم وترمي النوى بالمقترين المراميا

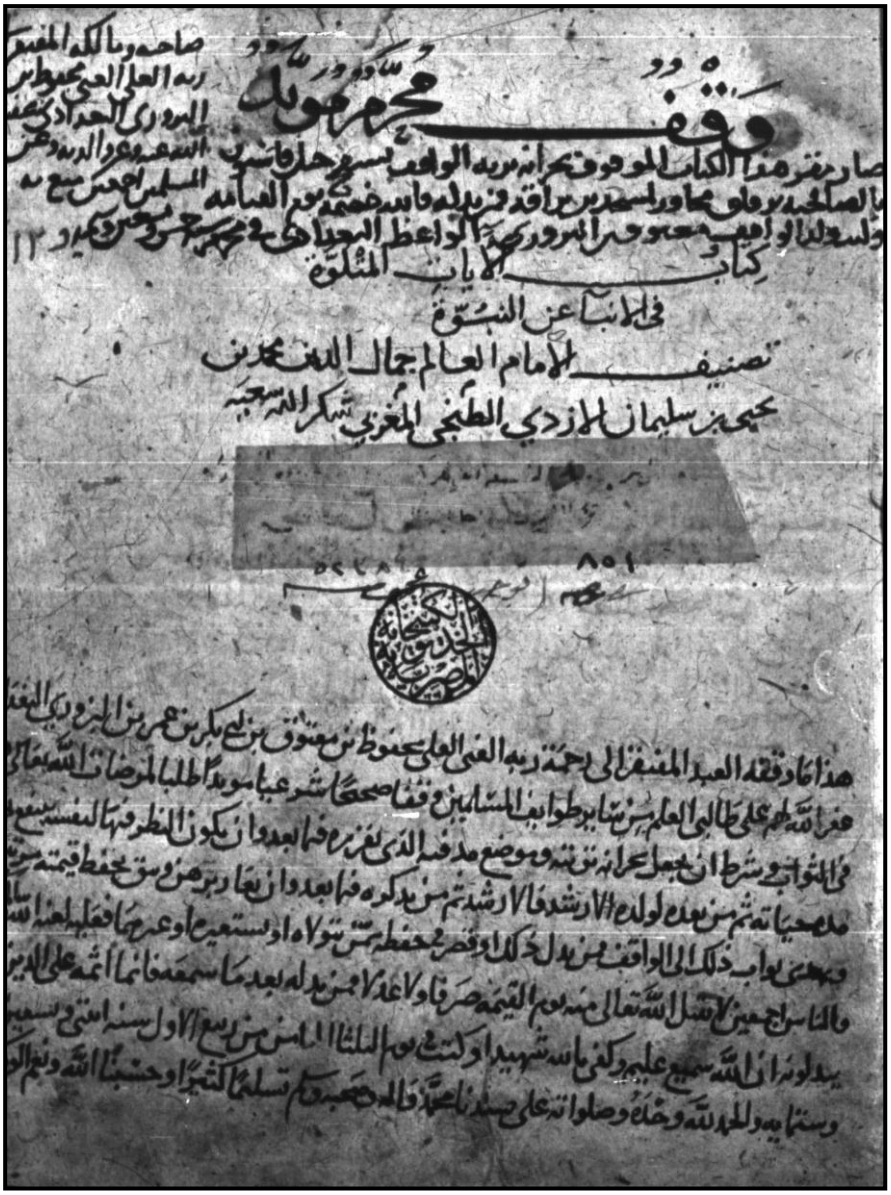

عنوان الكتاب واسم المؤلف

مع بيانات التملك والوقف

على ظهر الصفحة الأولى من المخطوطة

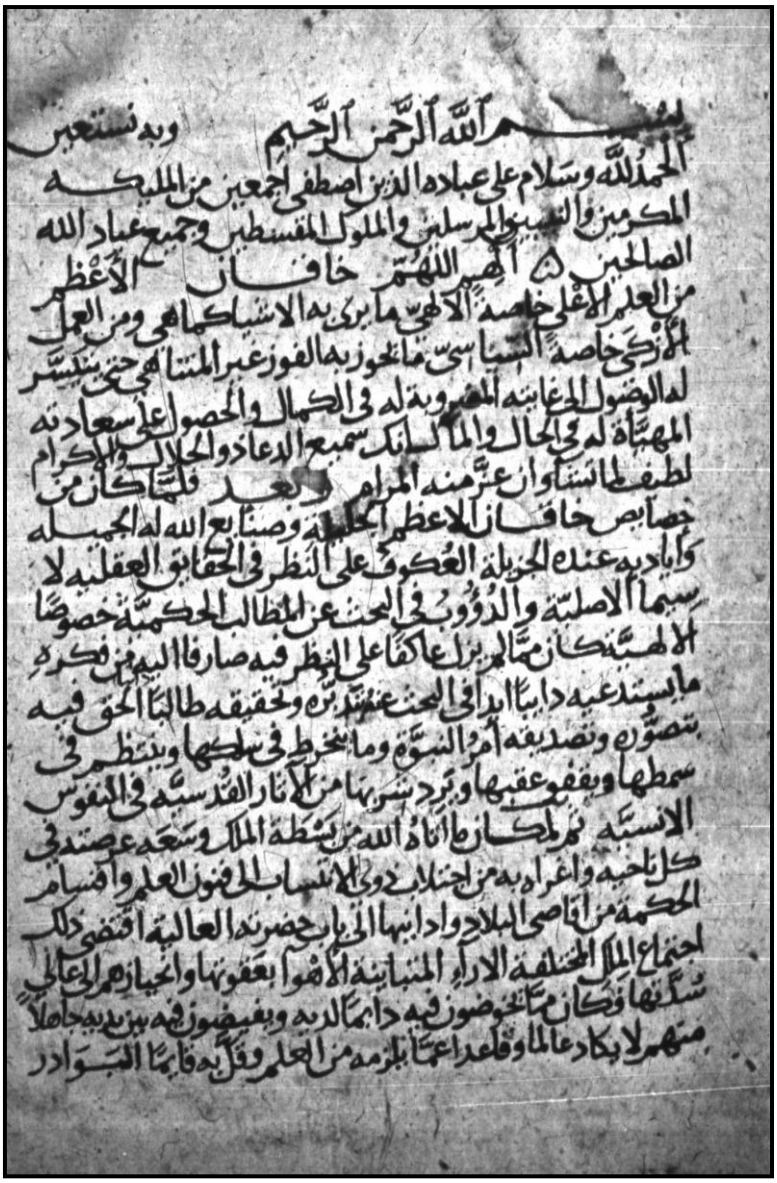

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى اجمعين من الملئكة
المكرمين والنبيين والمرسلين والملوك المقسطين وجميع عباد الله
الصالحين ٥ اللهم اللهم خاقان الأعظم
من العلم الأعلى خاصة الالهي ما يرى به الاشياء كما هي ومن العمل
الأزكى خاصة السياسي ما تحوز به الفوز غير المتناهي حتى يتيسر
له الوصول الى غايته المضروبة له في الكمال والحصول على سعادته
المهيأة له في الحال والمآل لسانك سميع الدعاء والجلال والاكرام
لطف لما تشاء وان عز منه المرام وبعد فلما كان من
خصايص خاقان الاعظم الجليلة وصنايع الله له الجميلة
وايادي عنده الجزيلة العكوف على النظر في الحقايق العقلية لا
سيما الاصلية والدؤوب في البحث عن المطالب الحكمية خصوصا
الالهية كان مما يرى عاكفا على النظر فيه صارفا اليه من فكره
ما يستدعيه دايبا ابدا في البحث عن تدبره وتحقيقه طالبا الحق فيه
بتصوره وتصديقه امر النبوة وما يخرط في سلكها وينتظم في
سمطها ويقفو عقبها ويرد شربها من الآثار القدسية في النفوس
الانسية ثم لما كان ما اتاه الله من بسطة الملك وسعة عضده في
كل ناحية واغراه به من اجتلاب ذوي الانتساب الى فنون العلم واقسام
الحكمة من اقاصي البلاد وادانيها الى باب حضرته العالية اقتضى ذلك
اجتماع الملل المختلفة الاراء المتباينة الاهوا بعقولها واحيازهم الى عالي
سدتها وكان مما يخوضون فيه دايما لديه ويفيضون فيه بين يديه جاهلا
منهم لا يكاد عالما وقاعدا عما يلزمه من العلم وقل به فايما البوادر

الصفحة الأولى من مخطوطة كتاب

«الآيات المتلوة في الإنباء عن النبوة وتوابعها المعلوة»

لجمال الدين محمد بن يحيى بن سليمان الطنجيّ الأزدي

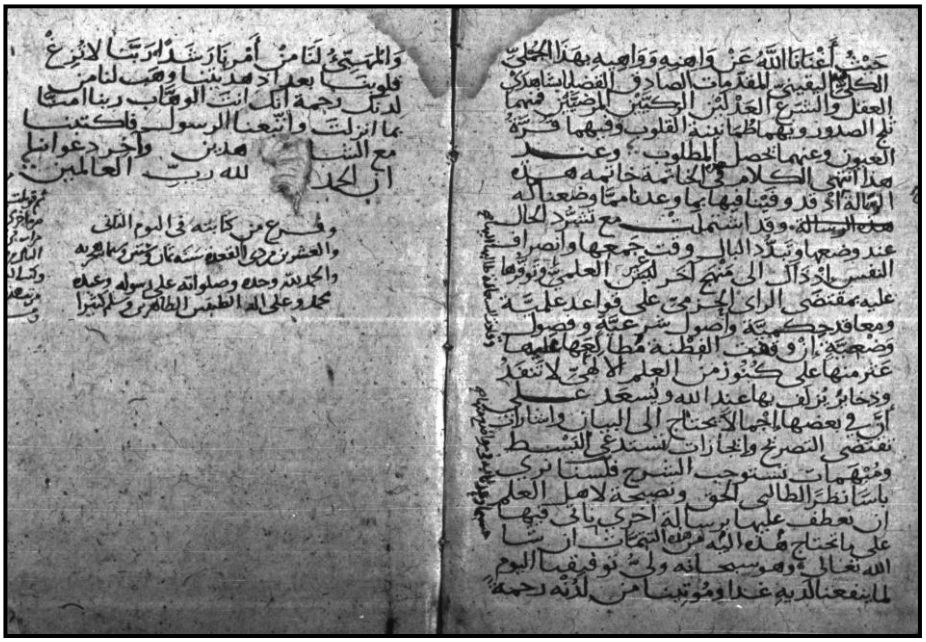

اللوحة الأخيرة من المخطوط

الخاقان الأعظم الإمبراطور قبلاي خان (1215م - 1294م)

لائحة المصادر والمراجع

1- الآيات المتلوة في الإنباء عن النبوة وتوابعها المعلوة، مخطوط دار الكتب والوثائق القومية (القاهرة)، قم: 151 (ميكروفلم رقم: 6774).

2- ابن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة، تحقيق: إحسان عباس ومحمد بنشريفة وبشار عواد. دار الغرب الإسلامي - تونس. 2012م.

3- ابن تيمية، الرد على المنطقيين. دار ترجمان السنة - باكستان. 1976م.

4- ابن عربي الحاتمي، الفتوحات المكية. دار الكتب - بيروت. 1999م.

5- ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، دار الكتب العلمية - بيروت. 1998م.

6- ابن خاقان، وفيات الأعيان، دار إحياء التراث العربي - بيروت. 2005م.

7- ابن الزبير الغرناطي، صلة الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس وسعيد أعراب. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - مطبعة فضالة (المحمدية). 1994م.

8- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت. 1420هـ.

9- ابن مرزوق، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن. تحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر. 1981م.

10- شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ. دار الكتب - بيروت. 1998م.

11- عبد الكريم السمعاني، الأنساب. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي - حيدر آباد الدكن. 1966م.

12- الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية، تأليف وترجمة وتحقيق: الدكتور سهيل زكار، دار الفكر - دمشق. 1995م.

13- أعظم أباطرة المغول: قبلاي خان. مجلة الثقافة الأسبوعية، العدد 43، تشرين الثاني 1987م، ص.12

14- محمد محمد الرمزي، تلفيق الأخبار وتلقيح الآثار في وقائع قزان وبلغار وملوك التتار، طبع بالمكتبة الكريمية والحسينية - أورنبرغ. 1908م.

15- سمير عبد الحميد نوح، تاريخ التعايش بين المسلمين وأتباع الديانات في جنوب شرق آسيا، طايبي - تايوان. 2011م.

16- جمال الدين باي تشويي، وثائق تاريخ الإسلام في الصين. نشر دار شعب نينغشيا. 1982م.

17- لي تشين تشونغ، اطلب العلم ولو بالصين، مقال منشور في مُدَوّنة: الإسلام والثقافة الصينية (مدونة تهتم باللغتين العربية والصينية) - الثلاثاء 10 أكتوبر 2017م.

18- شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب. المؤلف. دار الكتب والوثائق القومية - (ط.1) القاهرة. 1423هـ.

19- أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون. تاريخ ابن خلدون. ضبط ومراجعة: خليل شحاته وسهيل زكار. دار الفكر - بيروت.1981م.

20- شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة - (ط.9) بيروت.1413هـ/1993م.

21- شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق: عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي - بيروت. 1944.

22- بدر الدين محمود العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق: محمود رزق محمود ومحمد محمد أمين، دار الكتب والوثائق القومية - (ط.2) القاهرة. 1431هـ/ 2010 م

23- صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الوافي بالوفيات. دار إحياء التراث العربي - بيروت. 2000م.

24- Encycloppaedia of The History of Science, Technology, and Medicine in Non-Western Cultures. Éditeur Springer Science & Business Media, 2008.

25- Origin, Structure and Evolution of Galaxies: Guo Shoujing Summer School of Astrophysics. Éditeur: World Scientific, 1988.

26- De Jean Charbonnier, Christians in China: A. D. 600 to 2000. Traduit par: Maurice N. L. Couve de Murville - David Notley. Éditeur: Ignatius Press, 2007.

27- Benno van Dalen, Zhamaluding: Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Ṭāhir ibn Muḥammad al-Zaydī al-Bukhārī. The Biographical. In Thomas Hockey, Encyclopedia of Astronomers. Éditeur: Springer, New York, 2007.

❊ ❊ ❊ ❊

المكانة العلمية للشيخ أبي زيد عبد الرّحمن الثعالبي (ت 875هـ/ 1470م) من خلال رحلته ونصوص الإجازات الواردة في كتابه «الجامع الكبير»

أمينة سليمة صاري

جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله

يعد الشيخ عبد الرحمن الثعالبي[1]، من بين أكثر علماء المغرب

(1) هو أبو زيد عبد الرّحمن بن محمّد بن مخلوف، الثّعالبي، الجعفري، الجزائري، المغربي، المالكي. ولد في منطقة يَسِّر، الوادي مشهور شرقي مدينة الجزائر وهي الآن تابعة لولاية بومرداس. اختلف المؤرّخون في تحديد تاريخ ميلاده بين ثلاث احتمالات هي: (785هـ/1383م)، (786هـ/1384م)، (787هـ/ 1385م)، وكان هذا نتيجة الخلاف الّذي وقع بين والده وعمّه على تحديد تاريخ ميلاده. ومن خلال استنطاقي لبعض النّصوص الواردة في كتب الثّعالبي، توصّلت إلى نتيجة مفادها أنّه ولد في أحد السنوات التالية: 784هـ، 785هـ، 786هـ، 787هـ.

نشأ الثّعالبي في مدينة الجزائر، ولـمّا شبّ تاقت نفسه إلى الرّحلة في سبيل طلب العلم، فزار أماكن مختلفة، اقتبس العلم في كلّ منها من خيرة شيوخها. بعد أن قضى أزيد من عشرين سنة متجوّلا بين مختلف الحواضر الإسلاميّة عاد إلى «مدينة الجزائر» في الفترة ما بين (820- 833هـ).

توفي الشّيخ عبد الرحمن الثعالبي رمز مدينة الجزاير عن عمر يناهز التسعين سنة: «..ضحوة يوم الجمعة 23 رمضان المعظم سنة 875هـ...». الموافق لـ 15 مارس 1470م، ونُقِلَ جثمانه من منزله القريب من الجامع الكبير (المسجد)، ودفن في ربوة خارج باب الواد تعرف بـ«جبّانة الطلبة»، أين يوجد ضريحه. =

الأوسط الذين حضوا بشهرة كبيرة بين معاصريهم، وبين من جاء بعدهم من علماء؛ بل ويعتبر أكثر شخصية علمية يعرفها العام والخاص إلى يومنا هذا.

= عن الثعالبي انظر الدراسة والتحقيق الّتي قمت بها: عبد الرحمن الثعالبي: **تراجم فقهاء مالكية، من خلال مخطوط الجامع الكبير**، دراسة وتحقيق أمينة سليمة صاري، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، دار الزواوي للدراسات، بيروت- لبنان، حسين داي- الجزائر، 1436/ 2015.

وانظر أيضا: أحمد بابا التّنبكتي: **التنبكتي: المرجع السابق بتطريز الدّيباج**، تحقيق: علي عمر، ط1، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، 1423- 2004، ص ص 257- 260؛ محمد بن أبي القاسم الحفناوي: **تعريف الخلف برجال السلف**، ج1، ط1، مؤسسة الرسالة، المكتبة العتيقة، بيروت، تونس، 1402-1982، ص ص 62- 68؛ محمّد بن محمّد مخلوف: **شجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكيّة**، ج1، ط 2، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1349، ص ص 264- 265؛ شمس الدّين محمّد بن عبد الرحمن السّخاوي: **الضوء اللاّمع لأهل القرن التّاسع**، ج4، ط1، دار الجيل، بيروت، 1412- 1992، ص ص 152- 153؛ إسماعيل باشا البغدادي: **هَدِيَّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين**، ج1، ط2، دار إحياء التّراث العربي، بيروت- لبنان، دت، ص ص 532- 533؛ عادل نويهض: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى منتصف القرن العشرين**، ط3، مؤسّسة نويهض الثّقافيّة للتّأليف والتّرجمة والنّشر، بيروت- لبنان، 1403- 1982، ص ص 90- 91؛ يوسف اليان سركيس: **معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، وهو شامل لأسماء الكتب المطبوعة في الأقطار الشرقية والغربية، مع ذكر أسماء مؤلفيها ولمعة من ترجمتهم وذلك من يوم ظهور الطباعة إلى نهاية السنة الهجرية 1339 الموافقة لسنة 1919 ميلادية**، ج1، دط، مكتبة يوسف اليان سركيس، القاهرة- مصر، 1928، ص 661؛ أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثّقافي**، ج1، ط6، دار البصائر للنّشر والتّوزيع، حسين داي- الجزائر، 2009، ص ص 91- 93؛ أبو القاسم سعد الله، وآخرون: **موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين**، ج4، ط1، اعتنت بنشره المنظّمة العربيّة للتربية والثّقافة والعلوم، دار الجيل، بيروت- لبنان، 1425- 2005، ص ص 807- 811؛ مسعود كواتي، محمّد الشّريف سيدي موسى: **أعلام مدينة الجزائر ومتّيجة**، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص ص 94- 95.

كيف لا ؛ وهو العالم الفذ، ذو التصانيف الكثيرة، والعلم الغزير. العَلاَّمة الذي استحق أن يكون رمزا لمدينة الجزائر، الّتي أصبحت تُعرف بمدينة سيدي عبد الرحمن.

ولم تكن الشهرة الّتي وصل إليها الثعالبي وليدة من عدم؛ بل هي نتيجة جِدِّه واجتهاده وإخلاصه في طلب العلم، وحرصه على إذاعة ما تعلمه من شيوخه «**وإقراء من طلب ذلك، من أخ في الله مسترشدا، وجاهل يرغب في التّعليم، من أهل، وولد، وقريب، وصديق**»[1]، فقد أفنى الثعالبي حياته بين طلب للعلم، وتدريس، وتأليف؛ فنال بذلك مكانة علمية كبيرة.

ويمكن لنا أن ندرك بعضا من مكانته من خلال التمعن فيما أورده في كتابه «الجامع الكبير»، الذي يُعد من بين أنفس ما ألفه، وذلك لاحتوائه على نصوص مصدرية قيمة، هي نص رحلته، ونصوص الإجازات الّتي حلاه بها شيوخه، تبرز لنا جوانب عديدة من تلقيه للعلم، وفضله بين علماء عصره.

أولا- التعريف برحلة الثعالبي:

نشأ الثّعالبي في مدينة الجزائر، ولـمّا شبّ تاقت نفسه للرّحلة في سبيل طلب العلم؛ فشدّ الرّحال إلى أماكن مختلفة، اقتبس العلم في كلّ منها من خيرة شيوخها. منها: بجاية، تونس، مصر، مكّة المشرّفة، ثمّ بعد إنهائه لشعائر الحجّ وتحصيله العلمي، عقد العزم على العودة، فذكر لنا خَبَرَ

(1) الثّعالبي: **الجامع الكبير**، ق 42.

عودته إلى مصر، ثمّ إلى تونس، وهنا يتوقّف نصّ الرّحلة، الوارد في مخطوط «الجامع الكبير»، فلا يكمل الحديث عن عودته إلى مدينته الجزائر.

كانت الانطلاقة في أواخر القرن الثّامن الهجري/ 14م، من منطقة يَسِّر شرقي مدينة الجزائر[1]. ومنها توجه الثعالبي إلى مدينة بجاية، التي دخلها في الفترة ما بين (802- 809هـ/ 1399- 1406م)، إذ بقي بها سبع سنوات. وقد أثنى على علمائها بقوله: «...**فلقيت بها الأيمّة المُقتدى بهم في علمهم، ودينهم، وورعهم، أصحاب الشّيخ الفقيه، الزّاهد، الورع، أبي زيد عبد الرّحمن بن أحمد الوغليسي، بن وأصحاب الشّيخ أحمد إدريس، وهم يومئذ متوافرون، أهل ورع، ووقوف مع الحدود، لا يعرفون الأمراء ولا يخالطونهم، وسلك أتباعهم وطلبتهم مسلكهم...**»[2]، فأخذ بها عن جملة من الشّيوخ منهم: أبو الحسن علي بن عثمان المانجلاّتي، وأبو الرّبيع سليمان بن الحسن، وأبو الحسن علي بن محمّد اليليلتني، وأبو مهدي عيسى اليليلتني، وأبو القاسم المشدّالي[3].

ثم توجه إلى تونس، فدخلها بعد وفاة الشّيخ أبي عبد الله محمد بن عرفة الورغمي (ت 803هـ/1400م)، بحوالي ست سنوات؛ وذلك في أواخر سنة (809هـ/1406م)، أو أوائل سنة (810هـ/1407م)، فأخذ بها عن نخبة من الشّيوخ هم: أبو مهدي عيسى الغبريني، وأبو عبد الله

(1) المصدر نفسه، ق 39 ظ.

(2) المصدر نفسه، ق 39 ظ.

(3) المصدر نفسه، ق 39.

محمّد بن خلفة الأُبِّي، وأبو القاسم البرزلي، وأبو يوسف يعقوب الزّغبي[1]. ومن تونس؛ قصد مصر[2]، لكننا لا نعرف تحديدا تاريخ أو مدة

---

(1) المصدر مفسه، ق 39.

(2) يشير الشّيخ عبد الرّحمن الجيلالي أنّ الثّعالبي بعد أن ذهب إلى تونس سنة (809هـ) وتلقّى عن شيوخها، غادرها متوجّها إلى مصر سنة (817هـ/ 1414م)، فأقام بأسنى نحو سنة ثمّ ارتحل إلى مدينة بورصة في تركيا فأقيمت له زاوية هناك، ثمّ عاد فحجّ، ثمّ عاد إلى مصر، فتونس سنة 819هـ/1416م.

ولكن بالعودة إلى «الجامع الكبير» نجد أنّ الثّعالبي دخل مصر مرّتين، الأولى في طريق الذّهاب لكنّنا لا نعرف تاريخ دخوله لمصر فيها، باعتبار أنّنا أصلا لا نعرف ما هي المدّة الّتي قضاها في تونس، والمرّة الثّانية في طريق العودة وهي الّتي كانت في السّنة الّتي ذكرها الشّيخ الجيلالي، أمّا عن ذهابه إلى بورصة من بلاد التّرك وإقامة زاوية له بها، فإنّ مؤلّفات الثّعالبي، ولا من ترجم له من المصادر ذكرها، وإنّما انفرد بهذا الخبر الشّيخ الجيلالي، وكلّ المراجع الحديثة عند حديثها عن ذهاب الثّعالبي إلى تركيا فإنّها تنقل عنه، والسّؤال الّذي يطرح نفسه هو من أين استقى هذه المعلومة؟ وقد طرحتُ هذه الإشكاليّة على الأستاذ محمّد شريف شايب فرجّح أن يكون استقاها من مخطوط «أنباء أبناء الزّمان في النّضج برشفة من يم ترجمة الإمام الثّعالبي أبي زيد سيدي عبد الرّحمن»، تأليف الشّيخ علي بن الحاج موسى (ت 1244هـ/1828م)، يحتوي هذا الكتاب على ذكر نسب الثّعالبي، مولده، نشأته، رحلته العلمية، مشايخه، مسنداته ومرويّاته، تلامذته، مؤلّفاته، فوائد من كلامه، وتاريخ وفاته، إذا فإنّ هذا المخطوط القيّم قد يحتوي على إجابات على كل الأمور الغامضة في حياة الثّعالبي، هذا المخطوط القيّم ذكره الشّيخ عبد الرّحمن الجيلالي، وعلى ما يبدوا فإنّ خزانته تزخر بنسخة منه، وقد حثّني الأستاذ محمّد شريف شايب على البحث عن هذا المخطوط وتحقيقه في المستقبل.

كما نستنتج أيضا من كلام الشّيخ عبد الرّحمن الجيلالي أنّ الثّعالبي قام برحلة بحريّة من مصر إلى تركيا ثمّ عاد من تركيا فحجّ، وهنا نتوصّل إلى احتمالين في طريق العودة، إمّا أنّه عاد من تركيا إلى مكّة برّا، وهذا يستلزم أنّه مرّ على بلاد أرمينيّة =

إقامته بها، باعتبار أننا لا نعرف تاريخ خروجه من تونس. فأخذ بها عن الشيخ أبي عبد الله محمّد البلالي. ثم ذهب إلى مكة[1].

وبعدما أخذ الثعالبي، العلم على شيوخ هذه الأماكن؛ بدأ في طريق العودة، فمرّ على مصر للمرة الثانية[2]، فسمع بها عن الشّيخ ولي الدّين أحمد بن عبد الرّحيم العراقي، وشّيخ المالكيّة بها أبي عبد الله البساطي[3]. يقول الثّعالبي: «**ثمّ رجعتُ إلى مصر...**»[4]، لكنّنا لا نعرف بالتّحديد التّاريخ الّذي دخل فيه لهذه البلاد، وكلّ ما نعرفه أنّه سمع بها عن الشّيخ ولي الدّين أحمد بن عبد الرّحيم العراقي، وحضر عليه علوما جمّة معظمها علم الحديث، فأجازه شيخه بتاريخ الأحد يوم عاشوراء من سنة (817هـ/1414م)، أي العاشر من شهر محرّم من هذه السّنة، وبالنّظر إلى عدد الكتب الّتي درسها الثّعالبي عن شيخه هذا وهي حوالي 32 كتابا، فإنّنا نستنتج أنّ الثّعالبي كان في مصر قبل هذا التّاريخ على الأقل بسنة ليتمكّن من دراسة كلّ تلك الكتب، وليُحقّق النّبوغ فيها وخاصّة في علم الحديث[5]، إذ يقول: «... **فحضرت عليه علوما جمّة، ومعظمها علم**

= وآسيا الصغرى، والعراق والشّام وفلسطين، والحجاز لكي يتّجه إلى مكّة، أو أنّه ركب البحر من تركيا باتّجاه الشواطئ الشّرقيّة للبحر المتوسّط، ولكن هذا يبقى مجرّد احتمال ما لم يؤكّد بأدلّة قطعيّة. أنظر: الجيلالي: المرجع السابق، ج2، ص 360، ج5، ص ص 317- 318.

(1) الثّعالبي: **الجامع الكبير**، ق 37و- 40و

(2) المصدر نفسه، ق 40 و.

(3) المصدر نفسه، ق 40 و، 43- 44.

(4) المصدر نفسه، ق 40 و.

(5) المصدر نفسه، ق 40 و، 43- 44.

الحـديث، وفـتح الله سـبحانه لـي فيـه فتحـا عظيمـا، وكتـب لـي بخطّـه وأجازني...»[1]، ومن هذا النّصّ نستنتج أنّ تفوّقه في علم الحديث كان قبل أن ينال الإجازة من شيخه، وما يؤكّد ذلك ما قال عن شيخه هذا في كتابه «غنيمة الوافد»: «**فائدة: حدّثنا شيخنا أبو زرعة أحمد بن عبد الرّحيم إملاءً من حِفظه في شهر ذي قعدة سنة ست عشرة وثمان مائة بالقاهرة»**[2]. من خلال هذا النّصّ نستنتج أنّه كان في مصر في ذي القعدة 816هـ/ 1413م، وأنّه دخل القاهرة.

وبعد تلقّيه العلوم في مصر، شدّ الرّحال للعودة إلى تونس، فوجد الشّيخ أبا مهدي عيسى الغبريني قد مات وكانت وفاته سنة (815هـ/ 1412م)، وقيل سنة (816هـ/ 1413م)[3] وفي هذه السّنة كان الثّعالبي ربّما قد دخل مصر، أو أنّه كان في طريقه إليها، وكما سبقت الإشارة؛ فإنّه حتّى تاريخ 10 محرم 817هـ/ 1414م كان لايزال بها، أي أنّه دخل تونس بعد حوالي سنتين من وفاة الغبريني.

سمع الثّعالبي في تونس هذه المرّة عن الشّيخ أبي عبد الله محمّد القلشاني الّذي كان قد ناب عن الغبريني في منصب القضاء، كما سمع عن

---

(1) المصدر نفسه، ق 40 و.

(2) عبد الرحمن الثعالبي: **غنيمة الوافد وبغية الطّالب الماجد، فهرسة مرويّات ومؤلّفات فخر الجزائر الإمام المسند الشّيخ عبد الرحمن بن محمّد بن مخلوف الثعالبي المتوفّى سنة 875 هـ، ويليها رحلة عبد الرحمن الثعالبي**، تحقيق: محمّد شايب شريف، ط1، دار ابن حزم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 1426- 2005، ص 55.

(3) التنبكتي: المصدر السابق، ص ص 297- 298.

البرزلي، وعاود الحضور على شيخه الأُبّي الّذي أجازه. وحضر دروس الشّيخ أبي عبد الله محمّد بن مرزوق الحفيد[1].

وبعد أن قضى الثّعالبي أزيد من عشرين سنة متجوّلا بين مختلف الحواضر الإسلاميّة عاد إلى مدينته الأم «مدينة الجزائر»، لكنّ المصادر لا تحدّد تاريخ العودة، والّذي نعرفه أنّه كان لا يزال في تونس إلى أواخر سنة (820هـ/1417م)، أي أنّه يكون بعد هذه السّنة شدّه الحنين، فعاد إلى مدينة الجزائر، كما أنّنا نملك دليلا على وجوده فيها في سنة (833هـ/1429م)، وذلك حسب ما أورده أبو راس النّاصري في كتابه «عجائب الأسفار» على لسان الثّعالبي، إذ قال: «... **ثمّ وفد علينا الشّيخ ابن مرزوق في أرضنا مرّة أخرى بعد رجوعه من حجّه آتيا من تلمسان متوجّها إلى تونس سنة ثلاث وثلاثين وثمانماية للصّلح بين سلطانها وسلطان تلمسان**»[2]. وهو يعني بعبارة «أرضنا» مدينة الجزائر، ومن خلال كل ما سبق نستنتج أنّ الثّعالبي عاد إلى وطنه ما بين (820- 833هـ). ويقال أنّ سبب استقراره بها هو أنه لـمّا دخلها مرّ بأحد الأزقّة فسمع ولدا في المدرسة القرآنيّة يقرأ قوله تعالى: ﴿**بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ**﴾[3]، فقرّر الإقامة بها ولم يبرحها بعد هذا[4].

---

(1) الثّعالبي: **الجامع الكبير**، ق 39- 45.

(2) أبو راس النّاصري: المصدر السابق، ق 24 و. انظر أيضا: مجهول: **القول الأحوط في بيان ما تداول من العلوم في المغربين الأقصى والأوسط**، مخطوط بالمكتبة الوطنيّة الجزائريّة (الحامّة)، رقم 3185، ق 8.

(3) الآية 15، سورة سبأ.

(4) الثّعالبي: **الأنوار في آيات النّبي المختار**، تحقيق محمّد الشّريف قاهر، ج1، ط1، =

ثانيا- التعريف بنصوص الإجازات العلمية:

أورد الثّعالبي في مخطوط «الجامع الكبير»، تسعة من الإجازات العلميّة، أغلبها عبارة عن نصوص طلب استدعاء موجّهة منه إلى شيوخه، وهي مرفقة بنصوص إجابات هؤلاء الشّيوخ. وهي كالآتي:

الإجازة الأولى:

ذكر أوّل إجازة عند نهاية حديثه عن معاودته الحضور بتونس في طريق العودة، على الشيخ أبي عبد الله محمّد بن خلفة الأبّي، إذ قال: «**ثم عاودت الحضور على شيخنا الأبي، واستجزته، فأمرني بكتب الاستدعاء، فكتبت ما نصه:**

الحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد، أشرف النّبيئين، صلاة ندّخرها ليوم الدين، أمّا بعد:

فيقول الفقير إلى الله سبحانه، عبد الرحمن ابن محمد ابن مخلوف، الثعالبي - لطف لله به:

هذا استدعاء ألتمس به الإذن بالإقراء، فيما نذكره بعدُ، من سيّدي، ومولاي، الشّيخ، الإمام، الحجّة، الثّقة، إمام المحققين، الجامع بين

= دار التّراث ناشرون- دار ابن حزم للطّباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1426- 2005، ص ص 103- 104؛ نور الدّين عبد القادر: **صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، ط2، نشر كلية الآداب الجزائريّة، قسنطينة- الجزائر، 1965.

حقيقتي المنقول والمعقول، ذو التصانيف الفايقة... سيدنا: أبو عبد الله، محمد بن خلفة...»[1].

الإجازة الثانية:

موجهة للشيخ ابن مرزوق الحفيد، أواسط جمادى الثانية 819هـ/1416م، قال الثعالبي قبل أن يذكر نص الاستدعاء: «**وفي عام تسعة عشر وثماني ماية، قدم علينا بتونس شيخنا أبو عبد الله محمد بن مرزوق، قاصدا للحجّ، فأقام بتونس تلك السنة، أو جلها، فأخذت عنه كثيرا، وسمعت عليه جميع الموطأ... وأجازني رحمه الله جميع مروياته...**»[2]، ثم ذكر المصنفات الّتي أخذها عنه، وقال: «**... وكنت صدرت قبل هذه المصنفات باستدعاء نصه: الحمد لله الذي رفع نبيّه فقرنها بالكتاب، وانتخب لروايتها ودرايتها من اختاره من أولي الألباب، فوفّقهم للعمل بما علموا فربحوا يوم الحساب... أما بعد: فيقول الفقير إلى خالقه ومولاه، العالم بسره ونجواه، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، الثعالبي، لطف الله به: هذا استدعاء التمست به من سيّدي، وشيخي، الإمام، الحَبر، الهُمام، حُجة أهل الفضل في وقتنا، وخاتمتهم، ورُحلة النّقاد وخلاصتهم... سيّدي: أبو عبد الله، محمد... بن أبي بكر بن مرزوق...**»[3].

---

(1) الثّعالبي: **الجامع الكبير**، ق 40 و

(2) المصدر نفسه، ق 40ظ- 41و.

(3) المصدر نفسه، ق 41 ظ

وكـان جـواب الشـيخ، الـذي يـؤرخ لنـا تـاريخ الإجـازة: «... **فقـد أجزت... أبا زيد، عبد الرّحمن بن محمد بـن مخلـوف، الثعـالبي... قـال ذلك وكتبه، عبيد الله، الحقير، الـذّليل، محمـد بـن أحمـد... بـن مـرزوق العجيسـي، التلمسـاني، غفـر الله لـه ولطـف بـه بمنّـه، فـي أواسـط جمـادي الثانية، عام تسعة عشر وثماني ماية، والحمد لله، وسلام على عبـاده الـذين اصطفى**»[1].

الإجازة الثالثة:

وهي الإجازة الثانية للشيخ ابن مرزوق الحفيد، وكان غرض الثعـالبي من طلبها، هو الإذن من شيخه بإذاعة وإقـراء العلـم الـذي تعلمـه منـه ومـن شـيوخه الآخـرين، إذ قـال: «... **ثـمّ كتبـت اسـتدعاء ثانيـا، طلبـا لـلإذن بالإقراء، ونصه: يقول الفقير إلى الله سـبحانه، عبـد الـرحمن بـن مخلـوف، الثعالبي – لطف الله بـه–: قـد أجـازني سـيّدي، وشـيخي، الإمـام، العلـم، الصّدر، الكبير، المحدّث... أبو عبد الله، محمد بن سيدنا الفقيه، الإمام، أبـو العبـاس، أحمـد بـن مـرزوق، أبقـا الله بركتـه، ورفـع فـي العلمـاء درجته...**»[2]، ثم أورد جواب الشيخ.

الإجازة الرابعة:

وهي عبارة عن إجازة نالها الشيخ ابن مرزوق بمصر، من الشـيخ ابـن الكويك، ثمّ أجـاز كـل مـا فيهـا مـن مصـنفات لتلميـذه الثعـالبي الـذي كـان

(1) المصدر نفسه، ق 42و.

(2) المصدر نفسه، ق 42 و.

بتونس، يقول هذا الأخير: «... **ثمّ لمّا حجّ شيخنا ابن مرزوق – رحمه الله تعالى– بعدما تقدم من التاريخ، لقي بمصر الشّيخ، الإمام، الرُّحلة، المعمِّر، مسند الدّيار المصريّة، محمد بن عبد اللّطيف بن الكويك، فحدثّه بجملة مصنفات، وأجازه روايتها، قلتُ ولم يكن لي شعور بهذا الشّيخ المذكور حين دخولي مصر، وليقه شيخنا ابن مرزوق، بعد قفولي من مصر**»[1]. ثم ذكر المصنفات التي أجيز فيها.

الإجازة الخامسة:

هي الأخرى من الشيخ ابن مرزوق الحفيد، كانت بعد رجوع هذا الأخير من الحج إلى تونس، أواخر سنة (820هـ/1417م). إذ أنّ الثعالبي بعدما ذكر إجازة ابن الكويك لشيخه ابن مرزوق، قال: «... **وقد أجازني جميعها شيخنا بن مرزوق، وأنا ذاكر هنا منها ما لم يتقدم ذكره...**»[2]، ثم أورد جملة من المصنفات الّتي لم يذكرها من قبل. ثم قال: «... **وقد أجازني شيخنا أبو عبد الله محمد بن مرزوق، هذه المصنفات المذكورة، وغيرها ممّا لم أذكره، وكتب لي بخطه على ظهر المكتوب ما نصه...**»[3]، فذكر جواب الشّيخ، وفيه تأريخ أيضا لهذه الإجازة: «**الحمد لله، وصلى الله على سيّدنا محمّد، ومولانا محمد، وعلى آله، وأصحابه، أجمعين: أجزت... أبا زيد، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، الثعالبي،**

---

(1) المصدر نفسه، ق 42 ظ.

(2) المصدر نفسه، ق 42 ظ.

(3) المصدر نفسه، ق 43 ظ.

وفّقه الله ورضي عنه، أن يروي عنّي ما تضمّنه هذا الدّفتر المكتتب هذا على ظهر أوّله، من المسانيد والعقيدة، قال ذلك، عبيد الله تعالى، محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق، العجيسي، التلمساني، غفر الله له ولطف به بمنّه، في أواخر رجب عام عشرين وثماني ماية، والحمد لله، وسلام على عباده الّذين اصطفى»[1].

الإجازة السادسة:

كانت بمصر، من طرف الشّيخ أبي زرعة، ولي الدّين، أحمد بن عبد الرّحيم العراقي، قال الثعالبي: «**قلت: وقد أجازني شيخنا أبو زرعة، ولي الدين، العراقي، جميع مروياته على اختلاف أنواعها، وجميع مقولاته على تباين أجناسها، وسأذكر منها ما لم يتقدم ذكره...**»[2]. ثم أورد الثعالبي نص جواب الشّيخ، وبه تأريخ نيله لهذه الإجازة: «**... كمّلت كتاب ذلك يوم: الأحد يوم عاشوراء، سنة سبع عشرة وثماني ماية، كتبه أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم بن العراقي الشافعي، غفر الله له، ولوالديه ومشايخه**»[3].

الإجازة السابعة:

هي عبارة عن نظم أجاز فيه الشيخ عبد الرحيم بن الحسين بن العراقي، كلاّ من ولده أبي زرعة ولي الدّين العراقي، والشيخَ ابن

(1) المصدر نفسه، ق 43 ظ.

(2) المصدر نفسه، ق 43 ظ.

(3) المصدر نفسه، ق 44 ظ

مرزوق الحفيد، ذكر فيه كل الكتب التي أجازهما فيها، جاء في مطلعه:

أجزتُ لكلٍ منهما ما استجازه روايتَه مسموعَه ومُجَازَه
ومالِيَ من نظم ونثر جمعتُهُ وجملةَ ما أَلَّفتُ أَبغي انتهازَه[1]

الإجازة الثامنة:

أجاز ابن مرزوق الحفيد، وأبو زرعة، للثعالبي، رواية كل ما تضمنه نظم ابن العراقي، قال الثعالبي: «... **وقد أجازني شيخنا أبو عبد الله، محمد بن مرزوق، والشيخ أبو زرعة، ولي الدين، أحمد بن عبد الرحيم، العراقي، جميع ما تضمّنه هذا النّظم والحمد لله**»[2]. لكنه لم يذكر نص الاستدعاء، ولا نص الجواب.

الإجازة التاسعة:

نالها الثعالبي من شيخه عبد الواحد الغرياني، لكنه لم يورد نص الاستدعاء، ولا نص جواب الشّيخ، وإنما اكتفى بذكر ما سمعه من مصنفات وما أُجيز فيها، إذ قال عن ذلك: «... **وحضرت قراءة جميع السّفر الثاني من النّسائي إلى آخر الدّيوان، على الشّيخ، المسن، أبي محمد، عبد الواحد بن الشّيخ، الإمام، العلاّمة، محمّد بن إسماعيل، الغرياني، بتونس... وسمعتُ عليه كثيرًا من السّفر الأوّل، وذلك أنّ جميع نسخة الشّيخ سفران، وإجازة لباقيه... وسمعت عليه معظم سنن أبي داود،**

(1) المصدر نفسه، ق 44 ظ

(2) المصدر نفسه، ق 44 ظ

وباقيه إجازة...»[1]. ثم ذكر سنده في رواية الموطأ عن الشيخ عبد الواحد[2].

ثالثا- مكانته العلمية من خلال الرحلة ونصوص الإجازات:

تتجلّى لنا مكانة الثّعالبي العلميّة في ثلاثة نقاط أساسيّة، هي العلم الّذي حصّله، والوظائف الّتي شغلها، وثناء العلماء عليه. سأحاول - بإذن الله- تِبيانها فيما يلي:

1. العلم الّذي حصّله:

ويتمثل في النقاط التالية:

أ.الحرص على تلقّي العلم من مختلف المشارب:

فنجده يتجوّل بين عدد من المدن - كما سبقت الإشارة في رحلته- فاغترف من أصالة مدينة الجزائر، ومزجها بالأصالة العلميّة البجائيّة، والتّونسيّة، وأضاف إلى هذا خليطا من التّراث العلمي المشرقي والحجازي والمصري.

ب. تنوع تخصصات شيوخه:

ذكر الثعالبي في رحلته تتلمذه على ستة عشر شيخا، بالإضافة إلى الشيخ أبي محمد عبد الواحد الغرياني، الذي نال منه إحدى الإجازات، وبالتالي فقد تتلمذ حسب ما ذكره على سبعة عشر شيخا. كان معظمهم

---

(1) المصدر نفسه، ق 45 و.

(2) المصدر نفسه، ق 45 و.

متخصصين في العلوم الدينية، كالفقه، والعقيدة، والحديث، والقرآن وعلومه، أمثال: الشيخ أبي عبد الله محمد بن خلفة الأُبِّي، الذي كان عالما بالحديث، وابن مرزوق الحفيد، وأبي الحسن علي المانجلاتي[1]، والشّيخ أبي الرّبيع سليمان بن الحسن البوزيدي الشّريف التّلمساني[2]، الذي كان فقيها، وعالما بمذهب الإمام مالك، وأبي مهدي عيسى الغبريني[3]، قاضي الجماعة بتونس، وأبي القاسم البرزلي[4]، المفتي، والفقيه، وأبي عبد الله محمد البلالي، الذي كان من علماء مصر المشهورين بالتصوف.

ومنهم من كان جامعا بين العلوم النقلية والعقلية، مثل الشّيخ أبي مهدي عيسى اليَلِيلَتْنِي، وأبي العبّاس، أحمد النقاوسي، والشيخ أبي عبد الله شمس الدين البساطي، الفقيه المالكي، والنّحوي، ومنهم من كان متخصصا في مختلف العلوم العقلية، كالشيخ علي بن موسى ابن هيدور التادلي، الذي كان عالما بالفرائض والحساب، وأبي بكر أحمد بن عبد السلام الشريف الصّقلي، الطبيب.

---

(1) انظر عنه: التنبكتي: المصدر السابق، ص 332؛ الحفناوي: المرجع السابق، ج1، ص 73؛ نويهض: المرجع السابق، ص ص 162- 163.

(2) انظر: التنبكتي: المصدر السابق، ص 185؛ ابن مريم: المصدر السابق، ص ص 105- 106؛ الحفناوي: المرجع السابق، ج2، ص ص 169- 170؛ نويهض: المرجع السابق، ص ص 68- 69.

(3) انظر: التنبكتي: المصدر السابق، ص ص 297- 298؛ **شجرة النور الزكية**، ص 243؛ نويهض: المرجع السابق، ص 250.

(4) انظر عنه: السخاوي: المرجع السابق، ج11، ص 133؛ التنبكتي: المرجع السابق، ص ص 368- 370؛ ابن مريم: المصدر السابق، ص ص 150- 152؛ **شجرة النور**، ص 245؛ الزركلي: **الأعلام**، ج5، ص 172.

ج. توقيره لأهل العلم:

يتضح لنا هذا خاصة فيما قاله عن علماء بجاية حين دخلها: «...**فلقيت بها الأيمّة الـمُقتدى بهم في علمهم، ودينهم، وورعهم، أصحاب الشّيخ الفقيه، الزّاهد، الورع، أبي زيد عبد الرّحمن بن أحمد الوغليسي، وأصحاب الشّيخ أحمد بن إدريس، وهم يومئذ متوافرون، أهل ورع، ووقوف مع الحدود، لا يعرفون الأمراء ولا يخالطونهم، وسلك أتباعهم وطلبتهم مسلكهم...**»[1].

وما قاله عن شيوخه، سواء في نص الرحلة أو في نصوص الإجازات، مثل ما قال عن شيخه النقاوسي: «... **وشيخنا الجامع بين علمي المنقول والمعقول، ذو الأخلاق المرضية، والأحوال الصالحة السّنية...**»[2]، وقوله عن شيخه الأُبَّي في الاستدعاء الموجه له: «... **هذا استدعاء، ألتمس به الإذن بالإقراء، فيما نذكره بعدُ، من سيّدي، ومولاي، الشّيخ، الإمام، الحجّة، الثّقة، إمام المحقّقين، الجامع بين حقيقتي المنقول والمعقول، ذو التّصانيف الفايقة، البارعة، والحجج السّاطعة، اللاّمعة، سيّدنا: أبو عبد الله، محمد ابن خلفه....**»[3].

وقوله عن شيخه ابن مرزوق الحفيد: «... **وكان من أولياء الله، الذين إذا رءواْ ذكر الله، وأجمع النّاس على فضله، من المغرب إلى الدّيار**

---

(1) الثعالبي: **الجامع الكبير**، ق 39 ظ.

(2) المصدر نفسه، ق 39 ظ.

(3) المصدر نفسه، ق 40 و.

المصرية، واشتهر فضله في البلاد، فكَان بِذكره رحمه الله تعالى نطرزُ المجالس، وجعل الله تعالى حبه في قلوب العامّة والخاصة، فلا يذكر في مجلس إلا والنّفوس متشوّقة إلى ما يحكى عنه، وكان في التّواضع والإنصاف والاعتراف بالحق في الغاية، وفوق النّهاية، لا أعلم له نظيرا في ذلك في وقته فيما علمت...»[1].

وقال عنه أيضا في نص الإجازة الثانية:

«هذا استدعاء التمست به من سيّدي، وشيخي، الإمام، الحَبر، الهُمام، حجّة أهل الفضل في وقتنا، وخاتمتهم، ورُحلة النّقاد وخلاصتهم، ورئيس المحقّقين وقادتهم، السّيّد الكبير، والذّهب الإبريز[2]**، والعَلَم الذي نصبه التّمييز، بن البيت الكبير، والفلك الأثير، ومعدن الفضل الكبير، سيّدي: أبو عبد الله، محمد بن الإمام، الجليل، الأوحد، الأصيل، جمال الفضلاء، سليل الأولياء، أبي العباس، أحمد بن العالم، الكبير، العَلَم، الشّهير، تاج المُحَدِّثين، وقدوة المحقّقين، أبي عبد الله، محمد ابن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق...»**[3].

د. نبوغه في علم الحديث:

درس في خلال رحلته على جملة من الشّيوخ، علوما جمّة، لكنّه برع أكثر في علم الحديث، وفتح الله له فيه، قال الثعالبي: «... **وفتح الله**

---

(1) المصدر نفسه، ق 40 و.

(2) **الذَّهب الإِبْرِيزُ**: الخالص، والإبريز: الحلي الصّافي من الذّهب، ومن اصطلاحاته أيضا: الإبريزي، والعِقْيَان، والعَسْجَد. **لسان العرب**، ج5، ص 311.

(3) الثّعالبي: **الجامع الكبير**، ق 41 ظ.

سبحانه لي فيه فتحا عظيما...»[1]. كما أنه فاق أقرانه بتونس في دراسة هذا العلم؛ قال عن ذلك:

«... ولم يكن يومئذ بتونس من أعلمه يفوتني في علم الحديث، منة من الله وفضلا، وإذا تكلّمت فيه أنصتوا، وتلقّوا ما أرويه بالقبول، فضلا من الله سبحانه ثم تواضعا منهم، وإنصافا وإِذعَانًا للحق، واعترافا به، وكان بعض فضلاء المغاربة هناك، يقول لي: لـمّا قدمت علينا من المشرق رأيناك آية للسّايلين في علم الحديث، وذلك فضل من الله، ومنة منه سبحانه، ومع ذلك وبحمد الله، لا أسمع بمجلس يروى فيه الحديث إلا حضرته، جعل الله ذلك خالصا لوجهه، ومبلغا إلى مرضاته، ونعوذ بالله أن يكون ذلك فخرا وسمعة...»[2].

تدلّ هذه النّصوص على الدّرجة الكبيرة الّتي وصل إليها الثّعالبي في علم الحديث بعد المدّة الّتي قضاها مرتحلا من مدينة إلى أخرى لتلقّي العلم، لدرجة أنّ طلاّب تونس رأو فيه «**آية للسائلين في علم الحديث**» عندما قدم إليهم من المشرق، ومع ذلك نجده متواضعا لله سبحانه، فلا يتكبّر على من هم دونه في المستوى، ويستعيد بالله من أن يكون ذكره لتفوّقه هذا من باب التّفاخر والسّمعة الحسنة، وإنّما قصده من ذلك هو مرضاة الله تعالى، وما يؤكّد ذلك هو التحاقه بكلّ مجلس يسمع به يروى فيه الحديث. وما يفسر تفوقه في هذا العلم؛ أنّه من بين أكثر من مائة وخمسين كتابا أجيز فيها؛ نجد كتب الحديث تتصدر القائمة بسبعة وسبعين كتابا.

---

(1) المصدر نفسه، ق 40 و.

(2) المصدر نفسه، ق 40 و.

هـ. العلوم الأخرى الّتي درسها وأجيز فيها:

حصّل الثعالبي علوما أخرى مختلفة من فقه وأصوله، تفسير للقرآن، ومختلف علوم القرآن، فرائض، تصوّف، علوم العربيّة، آداب ومواعظ، سيرة نبويّة، تراجم، وغيرها من العلوم[1].

فبالنّظر إلى الكتب الّتي تحتويها الإجازات؛ نجد أنّه أجيز في أكثر من مائة وتسعة وخمسين كتابا في مختلف العلوم، يغلب عليها علم الحديث بـ 77 كتابا، وهذا قد يُفسّر تفوّقه في هذا العلم، وقد دَرَسَ حوالي 24 كتابا في الفقه وأصوله، و8 في علوم القرآن، و13 كتابا في السّيرة النّبويّة، فيما تتوزّع باقي الكتب بين الأذكار، علوم العربيّة، التّراجم، الآداب والمواعظ، التّصوّف، وغيرها من العلوم، ومن خلال هذا نستطيع معرفة أهم الكتب المدرّسة في وقته في كل ميدان.

كما أنّها تحتوي على المتون، وعلى الشّروح، والمختصرات، فمن المتون: صحيح مسلم، صحيح ابن حبان، الموطّأ، سنن التّرمذي، سنن الدّارقطني، ومن الشّروح: «شرح السنة» لأبي القاسم البغوي، «شرح معاني الآثار» لأحمد بن محمّد الطحاوي، «شرح الأربعين» لابن الفاكهاني، ومن المختصرات: «مختصر الموطّأ» لأبي الحسن علي بن محمّد بن خلف القابسي، ومختصر مسلم لأبي محمّد عبد العظيم المنذري، وغيرها.

---

(1) انظر نصوص الإجازات العلميّة في مخطوط «الجامع الكبير»، ق 40 و- 46 و.

أغلب الكتب درسها عن الشّيخ ابن مرزوق الحفيد، وهذا يعود إلى عدد الإجازات الّتي تلقّاها عنه، كما نجد في بعض الأحيان دراسته لكتاب واحد عند أكثر من شيخ، مع عدم الجمود الفكري لذا الثّعالبي ويتمثّل ذلك في عدم اقتصاره على مذهبه المالكي فقط، وإنّما نجده يغترف من المذاهب الأخرى كالمذهب الحنفي، الشّافعي، الحنبلي.

ومن جهة أخرى فللشيخ الثعالبي أسانيد عالية في رواية بعض الكتب العلميّة، مثل كتاب «صحيح البخاري»[1]، ورواية «صحيح مسلم»، وكذلك موطّأ الإمام مالك بن أنس، وقد ذكر هذه الأسانيد في كتابه «غنيمة الوافد»، والملاحظ فيه أنّه بعد ذكره للسّند يضع تعاريف قصيرة لرجاله مع ذكر سنوات وفياتهم، وهذا حرصا منه على تأكيد صحّة سنده[2].

---

(1) قال الثّعالبي: «قلتُ: وأنا أذكر الآن سندا واحدًا من عوالي أسانيدي في البخاري: حدّثنا شيخنا أبو زرعة أحمد بن عبد الرّحيم العراقي سنة سبع عشرة وثمان مائة بالقاهرة سماعا لشيء من أوّله وإجازة لباقيه، قال: حدّثنا أبو عبد الله محمّد بن علي الشّهير بابن الخشّاب، بقراءتي عليه بالقاهرة سنة ثمان وسبعين وسبع مائة، بسماعه على أبي العبّاس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم الصّالحي الحجّار، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن الزّبيدي، أخبرنا أبو الوقت عبد الأوّل بن عيسى، أخبرنا عبد الرّحمن بن محمّد بن المُظَفَّر الدَّاوُدي، أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حَمُّويه، أخبرنا محمّد بن يوسف بن مطر الفِرَبْرِيّ، أخبرنا البخاري». أنظر: الثعالبي: **غنيمة الوافد**، ص ص 33- 34.

(2) أورد الثّعالبي سنده في رواية الموطّأ في «الجامع الكبير»، ثمّ أعاد ذكره في «غنيمة الوافد. أنظر: الثعالبي: **الجامع الكبير**، ق 45؛ الثعالبي: **غنيمة الوافد**، ص ص 33- 40.

ونجد أنّ الثّعالبي يروي مصنّفات شيوخه وشيوخ شيوخه، فهو يروي مصنّفات شيخه ابن مرزوق الحفيد، ومصنّفات شيخ شيخه المذكور، أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، ويروي مصنّفات شيخه أبي زرعة ولي الدّين العراقي، ووالده زين الدّين عبد الرّحيم بن العراقي[1].

وقد يتجلّى العلم الّذي حصّله الرّجل من خلال الإجازات العلميّة الّتي أوردها في كتابه «الجامع الكبير»، وكذلك في فيما أورده من أسانيد ومرويّات في فهرسته «غنيمة الوافد»[2].

و. رأي الثعالبي في الطب:

بالإضافة إلى ما سبق؛ نلاحظ اهتمام الثعالبي بالطّبّ إذ قال عنه في «الجامع الكبير»:

«قلت: وفن الطّبّ سهل، وكتبه مهملة، فلا ينبغي للطّالب أن يخلّي نفسه من النّظر فيها، وكنت أعرف قبل وقتي هذا، أنّ طلبة العلم بتونس، يشتغل النّجباء منهم بهذا الفنّ، وأخذت معهم في هذا على الشّريف الصّقلّي، فقرأت عليه معظم «أرجوزة ابن سينا»... وأحسن ما ينظر من كتبه: «القانون» لابن سينا، وكتب الرّازي سهلة المأخذ وبالجملة، فعلم الطّبّ سهل، وحكمته في المزاولة، والتّدرّب في العمل - أعني عمل اليدين- لأنه الشّطر الأهم، فلا ينبغي للطّالب أن يجهل علم الطّبّ جملة، وقد نفعني الله سبحانه بما تعلّمت منه في أوقات أمراضي...»[3].

---

(1) **غنيمة الوافد**، ص 53، 54، 59- 61،

(2) الثعالبي: **الجامع الكبير**، ق 40- 46؛ **غنيمة الوافد**، ص ص 31- 78.

(3) الثعالبي: **الجامع الكبير**، ق 32.

هذا النّصّ يُبيّن لنا الاهتمام الكبير الّذي أولاه الثّعالبي لعلم الطّب، فهو لا يغفر للطّالب الجهل به ويبيّن الكُتب الأساسيّة لتلقّيه، ويذكر أنّه أخذه بتونس على الشّيخ الشّريف الصّقلّي، كما أنّنا نستنتج أنّ انتفاعه به كان شخصيّا في أوقات أمراضه.

2. الوظائف الّتي شغلها الثّعالبي:

حضي الثّعالبي بمكانة رفيعة، ومرتبة علميّة كبيرة، أهّلته لأن يشغل عددا من المناصب المهمّة، أوّلها:

أ. التّدريس:

وهو الطّريقة المباشرة لِيُلقّن غيره ما تعلّمة من معارف، فنجده قبل أن يباشر هذه الوظيفة يطلب من شيخه ابن مرزوق الحفيد أن يأذن له في الإقراء، فكتب له استدعاء بذلك جاء في ختامة: «... **وأرجوا من بركته، إذنا وإجازة بالتّحديث عنه، وإذنا بإذاعة علم ما تعلّمناه منه، ومن غيره من مشايخنا - رحمهم الله- وإقراء من طلب ذلك، من أخ في الله مسترشدا، وجاهل يرغب في التّعليم من أهل، وولد، وقريب وصديق**»[1].

فأجابه شيخه بما نصّه: «... **وأذنت له - حفظه الله- في التّحديث، والإقراء، وتعليم الجاهلين، وإرشاد المسترشدين، فهو أهل لذلك وسالك - إن شاء الله- أحسن المسالك، أعانني الله وإيّاه على طاعته...**»[2].

---

(1) المصدر نفسه، ق 42 و.

(2) استشهدت بالنّصّ الّذي يؤدّي الغرض فقط. أنظر: المصدر نفسه، ق 42 و.

وهذا تواضع واعتراف من الثّعالبي، فهو لم يُأَهِّلْ نفسه لهذا المنصب حتّى شهد له شيخه، ومن خلال هذا نستنتج أنّ للشّيخ ابن مرزوق مكانة كبيرة في نفس الثّعالبي حتّى يختاره هو دون غيره من شيوخه، ويستشيره في أمر مهمّ كالتّدريس. ونجد شيخه أيضا يجيزه لمهنة التدريس لوثوقه في كفائته: «... **فهو أهل لذلك وسالك – إن شاء الله– أحسن المسالك**».

فهل سلك الثعالبي فعلا أحسن المسالك في تلقينه العِلمَ لغيره؟

جواب هذا الاستفسار يكون بالعودة إلى تلامذته؛ إذ أنّ المصادر ذكرت لنا زمرة من خيرة من تخرج على الثعالبي، وهم:

- أبو إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم بن الجليل السنجاسني.
- محمد بن يوسف السنونسي.
- عيسى بن سلامة البسكري.
- أحمد بن محمد بن زكري التلمساني.
- عبد الجليل بن محمد بن عثمان الزروالي الراشدي.
- أحمد بن محمد المعروف بزروق.
- أبو الحسن نور الدين علي بن عباد النستري.
- محمد بن محمد ابن مرزوق الكفيف.
- أبو العباس أحمد بن عبد الله الجزائري.
- أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم المغيلي.

- أبو عمرو محمد بن محمد ابن منظور الأندلسي.
- زين الدين عبد الباسط بن خليل الملطي.
- عبد الرحمن بن علي بن عبد الله الغبريني.
- أبو عبد الله محمد بن علي الخروبي.
- أبو الحسن علي بن محمد التالوتي.
- يعقوب بن عبد الرحمن ابن المعلم اليشفري.

لنا أيضا فيما قاله عنه تلامذته؛ كما سنرى فيما بعد.

ب. الإمامة:

ثمّ إنّ المكانة الّتي وصل إليها الثّعالبي أهّلته أن يتولّى منصبا من أهمّ المناصب الدّينيّة، وهو «**الإمامة**»، كان بداية ذلك عندما كان بتونس؛ إذ قال عن ذلك في كتابه «جامع الأمهات»: «**لمّا كنت بتونس تولّيت إمامة مسجد، وأُسلِمَتْ إليَّ عقوده فوجدت تحبيس دور المسجد على إمام المسجد بدلا على المسجد، فاستحسنت ذلك من فعل المحبّسين، فإنّ فيه تسهيلا على الأئمّة، وأظنّ أنّهم يفعلون ذلك طلبا للخروج من الخلاف المتقدم، وكذلك فعلت أنا في تحبيس ما حبسته على إمام المسجد**»[1].

وقد يكون هذا عند عودته إلى تونس بدليل أنّه يذكر المكانة الّتي وصل إليها في علم الحديث عند عودته إليها في كتابه «الجامع الكبير»،

(1) الثّعالبي: **جامع الأمّهات**، ق 75 و.

فلربّما إنّ أهل تونس لـمّا رأوا منه هذه المكانة رقّوه إلى إمامة أحد مساجدهم، ومن خلال هذا النّصّ نرى اهتمام الثّعالبي واستحسانه لما فعله النّاس من تحبيس الأوقاف على إمام المسجد.

وبعد عودته إلى مدينة الجزائر تولّى الشّيخ الإمامة بها والخطابة بمسجدها الأعظم المعروف بالجامع الكبير، فكان من بين العلماء الّذين اعتلوا منبره الّذي لا يزال شاهدا إلى اليوم عن كلّ إمام أو خطيب صعد فوقه[1].

3. ثناء العلماء عليه:

من خلال أقوال العلماء وثنائهم على الشّيخ عبد الرّحمن الثّعالبي تتجلّى لنا مكانته العلميّة الكبيرة، خصوصا ما قاله عنه مُعاصروه من العلماء، من شيوخه وتلامذته، وما نقله هو بقلمه مع تواضعه الشّديد وخشيته للّه في هذا الجانب.

أ.رأي شيوخه به:

قال عنه شيخه الأُبِّي حين حلاّه بالإجازة: «... **ما قاله الصّاحب، الفقيه، المُجيد، الأكرم، أبو زيد، عبد الرّحمن بن محمد، المذكور في**

(1) لا يزال هذا المنبر متواجدا إلى اليوم وهو محفوظ الآن بمتحف الآثار القديمة والفنون الإسلاميّة، الكائن بشارع كريم بلقاسم، ساحة الحريّة، بمدينة الجزائر، ومن بين آثار الثّعالبي مقبض عصا الخطيب، كانت متواجدة بالجامع الكبير، وقيل لي أنّها نُقلت إلى المُتحف مع المنبر، لكِنّي عندما زرت المتحف المذكور لم أجدها هناك. أنظر: الجيلالي: المرجع السابق، ج2، ص 362.

الأعلى، صحيح، وقد أَذنت له في إقراء ما ذكر، وثوقا بجودة فهمه، وجودة قريحته...»[1].

وقال عنه شيخه ابن مرزوق الحفيد: «... **فقد أجزت، سيّدي، الشّيخ، الأجل، الفقيه، الأنبل، المشارك، الأحفل، المحدّث، الرّاوية، الرُحْلة، الأفضل، الحاج، الصّالح، المبارك، الأكمل، أبا زيد، عبد الرّحمن ابن محمد بن مخلوف، الثّعالبي...»**[2]، وقال عنه أيضا: «... **أجزت سيّدي، وبركتي، الشّيخ، الإمام، الفقيه، المصنّف، الحاج، الصّالح، المبارك، الخيّر، الدّيّن، الأكمل...»**[3].

وقال عنه شيخه ولي الدّين العراقي: «... **فقد أجزت للشّيخ، الصّالح، الفاضل، الكامل، المحرّر، المحصِّل، الرحالِ، أبي زيد، عبد الرّحمن بن محمد بن مخلوف، الثّعالبي، نفع الله به، وبلّغه من الخير منتهى أربه، وبلّغه مقصده، سالما مستريحا من تعبه...»**[4].

ما جاء في هذه النّصوص قيل في الثّعالبي وهو لا يزال في مرحلة التّحصيل، والملاحظ من خلالها أنّ شيوخه قد حلّوه فيها بأرقى عبارات المدح، والمراتب العلميّة، فوصفوه بالفقيه، والمحدّث، والرّاوية، والإمام، والشّيخ، كما تُبيّن وثوق شيوخه بمكانته العلميّة، وتمنّيهم له أن ينفع الله به النّاس، ويُبلّغه الخير، ويُبلّغه مقصده.

---

(1) الثّعالبي: **الجامع الكبير**، ق 40 ظ.

(2) المصدر نفسه، ق 41 ظ- 42 و.

(3) المصدر نفسه، ق 43 ظ.

(4) المصدر نفسه، ق 44 ظ.

ب. ثناء معاصريه له:

ومن جهة أخرى نجد أشخاصا آخرين غير شيوخه يشهدون له بتفوّقه في حياته، حسبما جاء في نص الرحلة، على لسان بعض فضلاء المغاربة عند عودته إلى تونس: «... **لمّا قدمتَ علينا من المشرق رأيناك آية للسّايلين في علم الحديث**»[1]، وقد حلاّه بعض الفضلاء بقصيدة أشاد فيها به وبكتابه «الجواهر الحسان» حيث قال الثّعالبي عن هذا[2]: «**وقد أنشد بعض الفضلاء في كتابنا هذا أبياتا رأيت إثباتها ههنا، عسى الله أن يمُنّ علينا باللّحوق بزمرة أوليائه، وإن كنتُ أرى نفسي أحقر شأنا ممّا ذكر فيها، فقال:**

أَيَا قَارِئَ القُرْآنِ يَبْغِي تَفَهُّمًا ... [خَزِّنْ لِآلِي] سَيِّدَ الفُضَلاَءِ
جَوَاهِرُ جَاءَتْ مِنْ إِمَامٍ مُحَصِّلٍ ... جَزَاهُ إِلَهُ الخَلْقِ خَيْرَ جَزَاءِ
أَبَا زَيْد الحِبْرُ الوَلِيُّ إِمَامُنَا ... وَمَلْجَأُنَا فِي شِدَّةٍ ورَخَاءِ
أَبَانَتْ لَنَا تَفْسِيرَ مَعْنَى كِتَابِهِ ... فَيَفْهَمُهُ التَّالِي بِغَيْرِ عَنَاءِ
فَحَقَّ لَهَا يَا صَاح تُدْعَى جَوَاهِرًا ... وَجَامِعُهَا مِنْ سَادَةِ العُلَمَاءِ
حَوَتْ بِاخْتِصَارٍ جَامِعَ ابْنِ عَطِيَّةٍ ... وَزَادَتْ بِأَسْرَارٍ وحُسْنِ شِفَاءِ
هَنِيئًا لَهُ إِذْ كَانَ خَيْرَ مُؤَلِّفٍ ... لِخَيْرِ كِتَابٍ سَاطِعٌ بِسَنَاءِ
أَدَامَ بِهِ رَبُّ العِبَادِ انْتِفَاعَنَا ... وَأَمْتَعَنَا مِنْهُ بِطُولِ بَقَاءِ
أَيَا سَيِّدِي هَلْ دَعَوْةٌ مُسْتَجَابَةٌ ... لِيَرْقَى عَبِيدٌ لِرُتْبَةِ السُّعَدَاءِ
وَتَصْلُحَ دُنْيَاهُ ويَكْمُلَ دِينُهُ ... وَيَحْظَى بِرِضْوَانٍ وخَيْرِ جَزَاءِ»

---

(1) المصدر نفسه، ق 40 و.

(2) الثعالبي: **غنيمة الوافد**، ص ص 26- 27.

من خلال هذا النّصّ نستشف تواضع الثّعالبي الّذي يرى نفسه أحقر من وصف هذا الشّاعر له.

ج.ثناء تلامذته عليه:

ولنبقى مع الأبيات الشّعريّة، فقد قال عنه تلميذه أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الزّواوي الجزائري:

صَبُورٌ كَرِيمُ النَّفْسِ يُكْسَى مَهَابَةً ... فَمَا إِنْ يَرَاهُ المَرْءُ إِلاَّ ويَخْضَعُ
إِذَا مَا بَدَى كَالبَدْرِ بَيْنَ صِحَابِهِ ... وَهُمْ هَالَةٌ دَارَتْ بِهِ حِينَ يَطْلِعُ
بِمَجْلِسِهِ نُورٌ ورَائِقُ لَفْظِهِ ... ضِيَاءٌ نَفِيسُ الدُّرْبُلِ هُوَ أَرْفَعُ
فَوَائِدِهِ تُتْرَى عَلَيْهِمْ وكُلّهَا ... لَهَا عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ والفَهْمِ مَوْقِعُ
مَجَالِسُ عِلْمٍ قَدْ مَضَتْ فَلَوْ أَنَّهَا ... تَعُودُ ولَكِنْ مَا مَضَى لَيْسَ يَرْجِعُ
نَتِيجَةُ إِخْلاَصٍ وصِدْقٍ كَأَنَّهَا ... سِهَامٌ بِهَا يَرْمِي القُلُوبَ فَتَخْشَعُ
وَيَلْمَعُ فِي أَثْنَائِهَا بِمَوَاعِظَ ... تَنْفُرُ عَنْ فِعْلِ القَبِيحِ وتَرْدَعُ[1]

وقال عنه تلميذه عبد الجليل الزّروالي: «... **وهو الشّيخ الإمام، الولي، العالم، العامل، الزّكي، النّاقد، البصير، التّقيّ، المطهّر من العيوب، النّقي، المؤلّف في كل فن من علوم الكتاب والسّنن تأليفا حسان أعظمها الجواهر الحسان في علوم القرآن فيها غاية البيان، فتواليفه رضي الله عنه معلومة إذ هي مفرّقة في البلاد مشهورة، فأغنى ذلك عن الإفصاح بذكرها إذ كلّ من طلبها وجدها. وهو الإمام، الشّهير، النّاقد، البصير،**

(1) أبو عبد الله الجزائري: **قصيدة رثاء الثعالبي**، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة)، رقم 2167، ق 5 ظ.

السّـيّد، الكبيـر، الأسـتاذ، الخطيـر، بركـة المسـلمين، وبقيّـة السّـلف الصّالحين، أبو زيد عبد الرّحمن بن محمّد بن مخلوف الثّعالبي...»[1].

وقال عنه تلميذه السنجاسني:

«قـرأتُ علـى الشّـيخ، العـالم، المـتقن، الزّاهـد، الـورع، الحـاج، المبرور، الحافظ، المقري، الثبت، أبي زيد سيدي عبد الرّحمن... ختمت عليه من تواليفه النّفيسة وتصانيفه الرّفيعة الّتي أقـام الله بهـا الـدّين، وأوضـع بها سّبيل السّالكين قصد بذلك وجه الله، فبلّغه من ذلك مناه، وأظهر صدق نيّتـه فـي حياتـه وأبـداه، وأنّ عـادة الله فـي أهـل العلـم المصـنّفين أن تظهـر تصانيفهم بعد وفاتهم على حسب الميـراث، وأنّ فـي شـيخنا هـذا وتواليفـه لسرّا بديعا وأمرا رفيعا، ولقد ظهرت تواليفه في حياته وسارت بهـا الرّكبـان في الآفاق مع وجوده، وما ذاك إلاّ لسر أودعه الله فيه، ولم يطّلع عليـه أحـد من خلقه، مع صدق نيّته، وقصد النّفع لعبـاد الله رسـوله، وربّمـا يكـون فـي أثناء بعض تصانيفه والنّاس يختطفونه من يده ويتبعونه بالنّسخ، حتّى ربّمـا أدركه النّسخ قبل أن يستكمل الكرّاس؛ فينتظرونه...»[2].

---

(1) الثعالبي: **غنيمة الوافد**، ص 79.

(2) ذكر الشّيخ عبد الرّحمن الجيلالي، والأستاذ عمّار طالبي أنّ هـذا الـنّصّ موجـود فـي مخطوطة «الجواهر الحسان» الّتي كانت بخزانة الجامع الكبيـر، ثـمّ انتقلـت الآن إلـى خزانة وزارة الشّؤون الدّينيّة، ولكنّي عندما عـدت إلـى هـذه المخطوطـة لـم أجـد هـذه الإجازة، فلربّما أنّها قد ضاعت – والله أعلم– أنظر: الجيلالي: المرجع السابق، ج2، ص 362؛ الثعـالبي: **الجـواهر الحسـان**، تحقيـق: عمـار طـالبي، (مقدمـة المحقـق)، ص: ظ.

من خلال هاذين النّصّين يتّضح لنا بشهادة المقرّبين من الثّعالبي، المكانة الّتي وصل إليها خاصّة في تصانيفه الّتي سار بها الرّكبان، وانتشرت في حياته، وأنّ النّسّاخ كانوا يختطفونها من بين يديه ليقوموا بنسخها.

وقال عنه تلميذه ابن سلامة البسكري:

«... **الشّيخ، الصّالح، الزّاهد، العالم، العارف، الولي أبو زيد عبد الرّحمن الثّعالبي نسبا، الجزايري بلدا... وهو من أكابر العلماء، وله تآليف جملة، وله على القرءان تفسير حسن سمّاه الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لقيته وناولني كتاب الجواهر هذا له كاملا من أوّل القرءان إلى آخره، أعطاني نسخة من عنده لا بشراء ولا بعوض، عوّضه الله الجنّة ونفعنا به ءامين، وهو الآن موجود بالحياة نفعنا الله به وأماته شهيدا**»[1].

وقال تلميذه زرّوق: «**شيخنا، الفقيه، الصّالح... يتحرّى في النّقل أتمّ التّحرّي، وكان لا يستوفيه في بعض المواضع**»[2].

ومن خلال كلّ هذه النّصوص تتّضح لنا المكانة الّتي كان يحتلّها الشّيخ الثّعالبي، فقد كان إماما، فقيها، حافظا، مفسّرا، يحظى باحترام وتقدير كبيرين من شيوخه وتلاميذه وكلّ من عرفوه، وكلّ من جاءوا بعده.

❊ ❊ ❊ ❊

(1) عيسى ابن سلامة البسكري: **اللّوامع والأسرار في منافع القرآن والأخبار**، مخطوط بالمكتبة الوطنيّة الجزائريّة (الحامّة)، رقم 828، ق 34 و.

(2) التنبكتي: المرجع السابق، ص 258.